

# حياة المجتمعات

الكتاب الأول

## قصة الملك في العالم

الدكتور حسن شحاتة يعقوب

الدكتور علي عبد الواحد وافي

مكتبة النهضة المصرية  
مكتبة النهضة المصرية



اهداءات ١٩٩٩

مكتبة

أ.د. عبد الحميد بدوي

القاضي بمحكمة العدل الدولية

حياة المجتمعات

الكتاب الأول

# قصة الملكية في العالم

تأليف

الدكتور حسن شحاذي  
دكتور في الآداب من جامعة باريس  
مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب  
بجامعة بيروت

و

الدكتور علي عبد الواحد  
دكتور في الآداب من جامعة باريس  
عضو المجلس الدولي لعلوم الاجتماع  
مؤلف كتاب الفلسفة الاجتماعية في الإسلام



مؤلفات الجمعية الثقافية المصرية بإشراف الأستاذ عمر الدسوقي رئيس قسم الدراسات الأدبية بكلية دارالعلوم

الكتاب الثاني من هذه السلسلة :

قصة الزواج والمزوجة في العالم

بقلم

الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

مطبعة جامعة القاهرة  
١٩٨٠ م - ١٤٠١ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مَجْمَلُ الْقِصَّةِ

بقلم الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

### أصل الملكية :

كان يطيب لليوناني في العصر القديم أن يردد أغنية تبين بوضوح عن منشأ ملكيته لمزرعته فيقول : « إن قوام ثروتى سببى وحربى وترسى ؛ فهذه الأسلحة أحرث الأرض وأحصد الزرع وأعصر نتاج الكرم »<sup>(١)</sup>.

واليوناني في ذلك يمتدح عن حقيقة علمية تاريخية كاد ينسى عليها إجماع الباحثين في العصر الحاضر ، وهي أن أول صورة للملكية في العالم الإنساني ، وخاصة ملكية الأرض ، تمثلت في « الاحتلال » أو « وضع اليد » Occupation وقدره المحتل على الذيادة بسلاحه عما احتله ومنع غيره من أن تمتد يده إليه . وهذا هو ما سماه جان چاك روسو في كتابه « العقد الاجتماعي » : « حق المحتل الأول » Le droit du premier occupant<sup>(٢)</sup>

غير أن حق الملكية لم يقتصر أمره على « المحتل الأول » ، أي الذي وضع يده على شيء لم يسبق لغيره أن وضع يده عليه ثم استطاع حمايته ، بل تجاوزته إلى من يستطيع أن يقهر « المحتل » ويستولى بالقوة على ما يملكه . ومن ثم نشأ نوع آخر

(1) Guiraud : la Propriété en Grèce p. 127, cité par Oide : Principes d'Economie Politique p. 444.

(2) Rousseau : du Contrat Social p. p. 23.

من التملك لا يعتمد على السيف والحربة والترس في بقاء الملكية وحمايتها فحسب ، بل يعتمد عليها كذلك في نشأتها نفسها ، لأنه يتمثل في شيء قد انتزع بالقوة انثراها من يد كانت تملكه من قبل . وعن هذه الصورة انشبت حقوق المحاربين والنزاة في امتلاك ما يستولون عليه من خصومهم بقوة السيف من منقول وعقار . وهذا هو ما سماه جان چاك روسو في كتابه السابق ذكره : « حق الأقوى » *Le droit du plus fort* <sup>(١)</sup> .

ومهما يكن من شيء بشأن الأصول الأولى لهذه الظاهرة واعتمادها في النالِب في فجر الاجتماع الإنساني على الاحتلال والقوة والقهر ، فإن الملكية لم تلبث فيما بعد أن أصبحت عنصرا هاما ودعامة قوية في حياة المجتمعات ؛ فتناولتها الشرائع وتناولها العرف بالتنظيم وتهذيب ووضع القواعد والحدود ، حتى اختفت أصولها المهيبة أو كادت ، وبدأت في صورة مهذبة سامية بميدة كل البعد عن سسودتها الأولى .

غير أن ما وضع للملكية من قواعد وحدود وتنظيم وتهذيب ، كل ذلك قد اختلف اختلافا كبيرا باختلاف الشعوب والمجتمعات ، واختلف في الشعب الواحد باختلاف العصور ، وكان اختلافه وتطوره مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنظم الاجتماعية الأخرى ، ومتأثرا بمعتقدات المجتمع وتقاليده وعرفه الخلقى ومادرج عليه من أوضاع وقواعد في شئون السياسة والاقتصاد والتربية والقضاء ، وما امتاز به عقله الجمعي ، واكتنفه من ظروف في شتى فروع الحياة .

### وسائل التملك :

فتحت تأثير هذه الأمور جميعا اختلفت النظم فيما يتعلق بوسائل التملك وانتقال

(1) Rasseau op. cit. 23.



الملكية . ومع أن معظم الأمم ترجع هذه الوسائل إلى البيع ، والهبة ، والوصية ، واليراث ، وإحياء الموات ، ووضع اليد على عقار مدة ما بدون منازع أو على منقول « La Prescription » ، وسريان حكم الأصل على ما يتصل به « L'accessoire » *suit le principal* ملكية صاحب الأرض لتناجها ولما أقيم عليها من مبان وظهر فيها من شجر ونبات ، وما يمنحه سلطة السيادة للدولة من حق على أراضيها ومياهها ومن حق في نزع ملكية الأفراد للصالح العام أو بنية تنظيم اجتماعي جديد ، وما يمنحه الفتح والتغلب الحربي من حق للنائب في أملاك القهقر ، مع اتفاق معظم الأمم في اعتبار هذه الأمور ، ببرة للملك ابتداء أو ناقلة له من يد إلى يد ، فإنها تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا في تفاصيل كل أمر منها وفي شروطه وقبوره .

**الملكية الفردية والملكية الجماعية :**

واختلفت النظم كذلك فيما يتعلق باتصال الملكية بالفرد أو بالجماعة . ففي معظم الشعوب البدائية وأسم المصور القديمة كان النظام السائد هو نظام الملكية الجماعية ، أي ملكية الأسرة أو العشيرة أو القبيلة للأرض والسكن والأنعام وما إلى ذلك ملكية شائعة ، مع بعض مظاهر قليلة العدد نافعة الأهمية من نظام الملكية الفردية . ثم ساد فيها بعد نظام الملكية الفردية ، فأصبحت الملكيات مشخصة متصلة بالأفراد ، مع بقاء رواسب كثيرة من نظام الملكية الجماعية ممثلة فيما تملكه الهياكل والجماعات وتملكه الدولة نفسها . ثم جاءت المصور الحالية فجنحت طائفة كبيرة من الشعوب الأوروبية والإسبانية وغيرها إلى العودة إلى الملكية الجماعية في ظل النظم الشيوعية عند بعضها ونظم التأمين الاشتراكية عند بعضها الآخر ، محقة بذلك من بعض الوجوه ما تتبأ به العلامة الطلياني Vico في نظريته الشهيرة « Riconso » أي تكوّن الدنيات على أعقابها أو سير الحضارات الإنسانية في دائرة ترجع فيها بعد مرحلة ما إلى النقطة التي ابتدأ منها سيرها <sup>١</sup>

## الاشياء التي يصح تملكها :

واختلفت النظم كذلك فيما يتعلق بالاشياء التي يصح تملكها تملكها جميعا أو فرديا . ففي المراحل الأولى للاجتماع الإنسانى كانت دائرة هذه الاشياء ضيقة كل الضيق لا تشمل إلا ما يتصل اتصالا مباشرا بالفرد واستخدامه الخاص كلابسه وأسلحته وأدوات زينه ونسائه وأرقائه . . . وما إلى ذلك من الأناسى والاشياء التي كانت تمد جزءاً لا يتجزأ من شخصية صاحبها نفسه ، حتى لقد كان لا يتصور بقاؤه بدونها ولا بقاؤها بدون ، وحتى لقد جرت العادة في كثير من الشعوب البدائية والقديمة بأن يدفن مع الشخص عند وفاته ما كان يمتلكه منها ، فكانت تدفن معه ملابسه وأسلحته وأدوات زينه ، كما كان يوارى معه في قبره الأحياء من نسائه وأرقائه ! ثم اتسع نطاق الاشياء التي يجوز تملكها ، فشمّل المنازل التي تسكنها الأسرات ، والتي ترددت ملكيتها بين النظامين الجمعى والفردى تبعا لاختلاف المجتمعات وتطور النظم ، ثم امتد إلى بعض قطع من الأرض وخاصة مقابر الآباء والأجداد الذين كانت تمد رقائهم وما يكتنفها ملكا للأسرة . ثم أخذ يمتد ، ولكن ببطء شديد ، إلى لأراضى الزراعية وغيرها . واتسعت به الأمور إلى أن شمل جميع سطح الأرض وما يحويه باطنها ويحيط بهما من طبقات الجو وتشتمل عليه من أنهار وبحار وبحيرات . فلم تنادى الملكية في صورتها الجماعية والفردية مظهرا من مظاهر الكون الطبيعى إلا أدخلته في نطاقها وسيطرت عليه . ولم يقف بها الأمر عند حد الحسات من الاشياء ، بل جاوزته إلى أمور ترمز لهذه الحسات وما لها من قيمة ، كالأسهم والسندات وسائر الأوراق المالية الأخرى التي تمثل الآن أكبر قسط وأهم ناحية في ثروة الأفراد والجماعات . ثم جاوزت هذا وذلك إلى أمور متنوعة غالبة تمثلت فيها سموته الملكية الأدبية والفنية وملكية حق الاختراع وملكية النظريات العلمية وملكية حق التأليف . . . وهلم جرا .

ومن يدرينا : لعل للمند القريب أو البعيد بجمخص من أنواع أخرى غريبة من الملكيات ، أو يتجاوز بها نطاق كوكبنا هذا إلى الكواكب الأخرى التي أخذ العلماء في العصر الحاضر يتحدثون عن وسائل الرقي إليها وتذليلها لحاجة الانسان

### الأهمية النسبية للممتلكات :

واختلفت كذلك الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع الممتلكات تبعاً لتطور الحياة الإنسانية واختلاف المجتمعات في اللمنة السائدة لديها ونشاطها الاقتصادي العام . ففي الشعوب الرعوية تتمثل أم ثروة في الأنعام ومراعيها ؛ حتى لقد اتخذت الأنعام عند بعض الشعوب مقياساً لقيم جميع الأشياء ، فاستخدمت في معاملاتها الاقتصادية في الوظيفة نفسها التي تستخدم فيها النقود المدنية في شئوننا الحديثة . ويظهر أن هذا كان سائداً لدى كثير من الشعوب الآرية وبخاصة قدماء الإغريق والرومان ، بدليل أن قيم الأشياء تقدر في أشعار هوميروس برءوس البقر ( أسلحة ديوميد وجلو كوس مثلاً Diomède, Glaucus ) ، وأن الكلمة التي تدل على النقود في معظم اللغات الهندية - الأوروبية تدل في أصلها على الماشية والأنعام ، وعلى الأخص الكلمة اللاتينية Pecunia ، فإن معناها الأصلي قطع الأنعام ، وأن بعض النقود المدنية الآرية القديمة تشير إلى ذلك بما تحمله من صور الصواب ؛ فالنقود الأثينية مثلاً كانت مزينة بصورة رأس ثور<sup>(١)</sup> . - وفي الشعوب الزراعية تتمثل أم ثروة في الأرض ، حتى إن قيمتها لترتفع لديها لارتفاعاً كبيراً إذا قيست بقيمتها لدى الشعوب الأخرى ، وخاصة إذا كانت المنطقة مزدهرة بالسكان ، كما هو الشأن في مصر على العموم وفي بعض بلادها كالنوبة على الخصوص . -

(١) انظر كتاب الاقتصاد السياسي لدكتور علي عبد الواحد . وفي الطبعة الخامسة صفحة

وفي الأمم الصناعية تمثل أم ثروة في الصانم والناجم وما يرمز إلى ذلك من أسهم  
وسندات وأوراق مالية .

## الأشخاص الحقيقيون والمعنويون الذين يصح لهم التملك :

واختلفت كذلك النظم فيما يتعلق بالأشخاص الحقيقيين والمعنويين  
Personnes Morales, personnes Juridiques الذين لهم حق التملك .

١ — فقها يختص بالأشخاص المعنويين، قد اعترف بهذا الحق منذ أقدم المصور  
لأسمى نوع منهم وهم الآلهة ممثلين في الأشخاص القاعين على شئون مبادم والمشرفين  
على ما يقدم لهم من أضحية وقرابين . فكان الإله ، وهو شخص معنوى ، يعتبر  
هو المالك الحقيقي لما يوقف على معبده وما يقدم إليه . وكان القاعون على شئون  
المعبد والذبح من أشخاص حقيقيين يعتبرون مجرد نواب عن الإله في تسلم الملكية  
وإدارتها . وقد اعترف بهذا النوع من الملكية في صورة ما في الديانات الرافية نفسها ،  
وخاصة في اليهودية والمسيحية ؛ واتسمت أملاك الكنائس المسيحية في المصور  
الوسطى على الأخص اتساعا كبيرا ، ونجم عنها حينئذ من الناحيتين الاقتصادية  
والسياسية منازعات كثيرة ومشكلات خطيرة شغلت حيزاً كبيراً من تاريخ هذه  
المصور . — واعترف كذلك منذ أقدم المصور بحق التملك للأسرات والمشار  
والقبائل والشعوب ممثلة في رؤسائها وشيوخها وملوكها . وقد ترك هذا النوع من  
الملكية رواصب كثيرة في المصور الحديثة نفسها . فن ذلك أن ملكاً انجلترا لا يزال  
يعتبر في الوقت الحاضر من الناحية القانونية المالك الوحيد لجميع أراضي بلاده . ومن  
ذلك أيضا أن جميع أراضي مصر ظلت ملكاً خالصاً للمعبد على وخلفائه من بعده حتى  
أواخر عصر مسيد . — ثم ظهرت من بعد ذلك أنواع أخرى جديدة من الأشخاص  
المعنويين الذين لهم حق التملك . فظهرت الدول والحكومات واعترف لها بحق

الملكية العامة وبحق انتزاع الملكية لصالح العام ، وظهرت الجمعيات ذات النشاط الاقتصادي والجدليات ذات النشاط الاجتماعي (الأحزاب، جمعيات الإصلاح الاجتماعي، جمعيات الاسعاف والصليب الأحمر واللال الأحمر ، الجمعيات التربوية والتعليمية ، الجامعات والأكاديميات . . . وهلم جرا ) وأعترف لكلا هذين النوعين من الجمعيات بحق التملك . ومن الغريب أن النوع الأول من هذه الجمعيات ، وهي الجمعيات ذات الأغراض الاقتصادية للمادية ، كان أحسن حظاً في هذا السبيل من النوع الثاني ذي الأهداف الاجتماعية المعنوية السامية . فقد جاء الاعتراف بحق الملكية سهلاً ميسراً للنوع الأول ، بينما تناقل كثيراً في طريقه إلى النوع الثاني ، وتعثر في سببه ، ولاق ولا يزال يلاق كثيراً من ضروب المنت والمماضة والتعويق . ولعل ذلك راجع إلى توجس الحكومات خيفة من هذه الجمعيات وخشيئها أن تنتزع منها بعض نواحي سلطاتها وتفوزها أو تحمل عملها في بعض ما تشرف عليه من شئون . — وبجانب هذه الأصناف من الأشخاص للمتبوين ، أعتُرف كذلك بحق التملك لصنف آخر غريب كل الغرابة يتمثل في حقائقي وأفكار مجردة ؛ فأحيز الوقف وحبس التلات والوصية والتبرع لمظهر من مظاهر النشاط الفكري أو لعمل ديني أو وجه من وجوه البر والخير ؛ فننتقل الملكية في واقع الأمر من صاحبها إلى هذا الأمر المعنوي الخالص . وبذلك أصبح للمعاني المجردة نفسها حق التملك من بعض الوجوه !

٢ — وحدث كذلك تطور كبير في حق التملك الممنوح للأشخاص الحقيقيين . ففى مبدأ ظهور الملكية الفردية كان هذا الحق — على ما يبدو من شواهد تاريخية كثيرة — مقصوداً على بعض أفراد ممتازين من الناحية الدينية أو الحربية أو الجسمية أو ينتمون إلى طبقة راقية من طبقات الشعب أو مفروض أنهم يتعدون من سلاله مصطفاه . فكان هؤلاء وحدهم دون سائر الناس حق التملك

الفردى . ثم أخذ نطاق هذا الحق يتسع قليلا قليلا في الشعوب التي تهرز السكينة الفردية حتى شمل جميع الأفراد باستثناء فئات قليلة ظلت حينئذ ما ، أو لا تزال إلى الوقت الحاضر ، محرومة جميع مظاهر هذا الحق أو بعضها كالنساء والأرقاء والأجانب . فقد كانت المرأة في كثير من الشعوب محرومة حق التملك ، ولا تزال إلى الوقت الحاضر محرومة جميع مظاهر هذا الحق أو بعضها في عدد غير يسير من المجتمعات ، بل إنها لا تزال في بعض الأمم الأوروبية نفسها ، ومنها فرنسا ، محرومة المجتمع بهذا الحق على الوجه الكامل الذي يتمتع به الرجال . - وفي جميع الأمم التي أقرت نظام الرق ما كان يجوز للرقيق أن يملكه ؛ وكل ما كان يقع في يده من طريق ميراث أو وصية أو هبة أو غير ذلك كان ينتقل بطريق آلى *ipso facto* إلى مالكه ؛ فهو ما كان يعتبر في هذه الحالات مالكا في أية لحظة ، وإنما كان يعتبر مجرد قنطرة - كما يقول فقهاء الرومان - تمبر من طريقها الملكية إلى سيده . وما كان يستثنى من ذلك إلا بعض حالات قليلة لحالة المالك والمأذون له في التجارة في الشريعة الإسلامية<sup>(١)</sup> ، وحالة الرقيق المبرى في الشريعة اليهودية ، وبعض حالات في الشرائع الرومانية واليونانية كان يجوز فيها للرقيق ملكية ناقصة تافهة *Pécule*<sup>(٢)</sup> . - وفي بعض الشعوب كان يحظر على الأجنبي كثير من

(١) المالك هو العبد الذي كاتبه سيده على أن يعتقه إذا دفع له مبلغا معينا . وقد أجازت الشريعة الإسلامية لهذا النوع من العبد أن يتاجر ويبيع ويشترى ، وبالجملة يصرف تصرف الأحرار ، حتى يتاح له سداد دينه وتحرير رقبته . بل إن الشريعة الإسلامية ، في سبيل حرصها على عتق الأرقاء والقضاء على الرق ، قد حثت جميع المسلمين على معلومة هذا النوع من العبد على سداد دينهم ، بل خصصت جزءا من ميزانية القولة ودخل الصدقات لمعاونتهم على ذلك ( انظر كتاب الحرية والمساواة والإخاء في الإسلام » للدكتور علي عبد الواحد وافي ) . - وأما العبد المأذون له في التجارة فهو الذي يأذن له سيده أن يتاجر باسمه بغير شروط خاصة ؟ فيجوز له أن يملك في الحدود التي تسمح له بإتمام العمليات التجارية من بيع وشراء ورهن واتيان . . . وما إلى ذلك ( انظر في ذلك كتب الفقه الإسلامي ) .

(٢) أنظر في موضوع الرق وأسبابه وقوانينه كتابي الدكتور علي عبد الواحد وافي :

Contribution à une théorie sociologique de l'esclavage. Distinction entre la Femme et l'Homme dans l'Esclavage.

أنواع التملك وخاصة تملك المقار ، ولا يزال كثير من الأمم التحفزة يحظر على الأجانب تملك الأراضى وبعض أنواع أخرى من الملكية أو يقيد هذا التملك بمدة قيود .

### حقوق المالك :

واختلفت كذلك النظم فيما يتعلق بحقوق المالك فى ملكيته . وترجع هذه الحقوق جميعاً إلى حقين رئيسيين : أحدهما دوام الملكية *Perpetuité* ؛ وثانيهما حرية التصرف *Libre disposition* .

١ - أما دوام الملكية فمناه بقاءها ما بقيت المين المملوكة . ويتحقق هذا المبدأ فى صورة كاملة فى الملكية الجماعية ، أى فى الأعيان التى يملكها شخص معنوى كأسرة أو عشيرة أو قبيلة أو جمعية أو دولة ؛ لأن الأصل فى هذه الهيئات الدوام والبقاء ، على الرغم من فناء أفرادها وتجددهم ؛ فمن الممكن أن تدوم ملكيتها للأشياء ما بقيت هذه الأشياء . ويتحقق هذا المبدأ كذلك فى صورة كاملة فى ملكية الفرد لأموار مستهلكة بطبيعتها ويتاح له أن يستهلكها فى حياته ؛ إذ يصدق على الملكية فى هذه الحالة أنها بقيت طول السدة التى استغرقها بقاء الشيء المملوك . أما ملكية الفرد لأعيان تستهلك ولا يتاح له استهلاكها فى حياته وملكيتها لأعيان دأمة بطبيعتها أو ممتدة البقاء إلى أمد طويل كالأراضى الزراعية والناجم وأراضى البناء والباقي نفسها ، فكيف يتحقق دوام الملكية لهذه الأشياء مع أن المالك نفسه سيموت قبل أن تبيد ؟ يتحقق مبدأ الدوام فى هذه الأشياء فى صورة تواضعت عليها الشرائع الإنسانية ، وهى أن تنتقل الملكية إلى من يوصى له المالك الأعلى أو إلى من تقرر النظم الاجتماعية انتقالها إليه من أقرانه من طريق اليراث . ففى كلتا الحالتين لا يعتبر هذا الانتقال تملكًا جديدًا من جميع

الوجود ، بل يعتبر بمثابة امتداد للملك القديم ، لتحقيقه لما أراده المالك الأصلي نفسه في حالة الوصية ، أو لتعلقه بأفراد يتنون للمالك الأصلي بلحمة قرابة قوية تجعلهم صورة متجددة منه في حالة الميراث .

هكذا ، ومبدأ دوام الملكية نفسه قد لاقى في التاريخ ولا يزال يلاقى في الشرائع الحالية كثيرا من القيود . فبعض الشرائع الإنسانية تذهب إلى توقيت جميع الملكيات أو بعضها بحياة المالك أو بحد معينة تؤول بعدها إلى جهات أو أفراد معينين أو تصبح غير مملوكة لأحد . فالشرعة اليهودية القديمة مثلا تقرر أن الأراضي المبيعة تعود إلى أصحابها الأولين بعد أمد عينته على ما سيأتي بيانه عند دراستنا للملكية عند العبريين ، وأن الرقيق الإسرائيلي لا يبقى ملكية سيده إلا لمدة معينة يصبح بعدها حرا غير مملوك لأحد . والشرعة الإسلامية تقرر أن أم الولد ، وهي الزينة التي جاءت من سيدها بولد اعترف به ، لا يدوم وتما إلا مادام السيد على قيد الحياة ، وتصبح بعد وفاته غير مملوكة لورثته ولا لتيرم . وجرت العادة في عقود الامتياز التي تعقد في العصر الحاضر بين حكومة وشركة يجرى نشاطها في مرفق عام على أن ينص على أن أملاك الشركة جميعها أو بعضها تؤول إلى الدولة بعد انتهاء أجل الامتياز .

وحيث يمتد مبدأ الدوام المطلق تحتلف الشرائع اختلافا كبيرا في تصويره وتفاسيده وخاصة فيما يتعلق بالوصية والميراث وحق الدولة فيما يتركه المتوفى من ثروة .

٢ - وأما الحق الثاني من حقوق الملكية وهو حرية التصرف فله مظاهر كثيرة من أهمها استغلال الشيء المملوك وهبته والتبرع به بدون مقابل وبيعته وتأجيريه ووقفه والإيصاء به لفرد أو لجهة ما بعد الوفاة .



وقد اجتازت هذه الحقوق في تاريخ الملكية عدة مراحل وتطورات ، وتعرضت قيود كثيرة ، واختلفت أوضاعها اختلافا كبيرا باختلاف الأمم والمصور .

(١) لحق استغلال الشيء كان مقيدا في المراحل الأولى لتاريخ الملكية بقيود قهية منبثقة من إرادة المجتمع وشدة حرصه على السيطرة على شئون الأفراد وملكياتهم وعلى أن يصبوا تصرفاتهم في القوالب التي يرضيها . ثم تحرر هذا الحق فيما بعد من كثير من هذه القيود فأصبحت حرية المالك في استغلال ملكيته على الوجه الذي يريده واسعة كل السمة . ولكن عجلة التطور لم تلبث أن دأبت دورتها فأعاقت هذا الحق سبرته الأولى ؛ فإذا به في المصور الحديثة مقيد بعدة قيود لا تقل في قتل وطأها عن قيوده القديمة إن لم ترد عنها في كثير من الوجوه : فتدخلت الدولة في شئون الاستغلال الصناعي والزراعي وقيدت حرية المالك في هذا الاستغلال بمدة قوانين راعت فيها تحقيق المصلحة العامة والاستقرار الاقتصادي ونظمت فيها علاقته بالمامل والمستأجر في صورة قهية وتقييما مظاهر المنع والضرار .

(ب) وحق الهبة بدون مقابل ما كان يجوز كذلك في المجتمعات البدائية التي تمثل المراحل الأولى للأجناس الإنسانية إلا بقيود كثيرة وفي مناسبات خاصة دينية أو اجتماعية تشرف المشيرة نفسها على تنظيمها وفي أساليب معينة ستتكم عنها عند كلائنا على الملكية عند البدائيين . ثم تحرر هذا الحق فيما بعد من كثير من هذه القيود بعد اتساع نطاق الملكية الفردية . ولكنه لم يلبث أن حدث الشرائع من طاقه وقيدته بقيود كثيرة تحمي مصالح الورثة وذوي الحقوق وتعارض مظاهر السفه والتبذير .

(ج) وقد أتى على الملاك ، جماعاتهم وأفرادهم ، حين طويل من الدهر كانوا محرومين في أبنائهم حقهم في بيع ما يمتلكون ، وخاصة إذا تمثلت الملكية في عقار

زراعى . فع أن الفيلسوف اليونانى أرسطو طاليس يقرر فى القرن الرابع قبل الميلاد أن حق البيع من الحقوق الضرورية اللازمة للملكية ، فإنه لا يبدو من كلامه أن هذا الحق كان معترفاً به فى عصره على وجه انموم . وعندما أخذت المجتمعات تسمح بهذا الحق لم تسمح به إلا بقيود كثيرة وفى أوضاع معينة وطقوس خاصة تدل فى مجملها على مبلغ نفوذها من التوسع فى استخدامه . فها كان يتم عقد البيع *mancipatio* عند قدماء الرومان مثلاً إلا بعد استيفاء عدة إجراءات مقدمة والقيام بكثير من الطقوس وفى حضرة خمسة شهود يمثلون الطبقات الخمس التى يتألف منها الشعب الرومانى ، كما سندكر ذلك بتفصيل عند كلامنا على الملكية عند الرومان . — ثم تحرر هذا الحق فيما بعد من معظم هذه الأوضاع والقيود بفضل اتساع الملكية الفردية ونشاط حركة التجارة وتداول الثروات واستبدالها واقتشار مبدأ توزيع العمل . — ولكنه لم يلبث أن تثر فى سيره ولاقى فى طريقه كثيراً من العقبات ؛ فقيده شرائع ، كما قيدت الحقوق الأخرى ، بعدة قيود تحمى بها الصالح العام وتحد من سلطان الملكية ؛ ومن ذلك القوانين التى تحد فى بعض الأحوال أثمان السلم والأراضى .

( ٥ ) وقد سار حق الوصية والوقف فى الطريق نفسه الذى سارت فيه الحقوق الأخرى السابق ذكرها وانتهى إلى ما انتهت إليه . ففى المراحل الأولى للملكيات الجعاعية للأمراء والمشائ ما كان يتصور وصية ولا وقف ، إذ الملكيات كانت تظل وديعة فى يد الرؤساء حتى يسلموها كاملة إلى خلفائهم ، وكانت تظل حبيسة على الهيئة التى تملكها يتناقلها الجيل اللاحق منها من الجيل السابق بدون توقف ولا انقطاع . وحتى بعد ظهور الملكية الفردية ظل حق الوصية غير معترف به فى كثير من الشعوب . فبعد قدماء الرومان مثلاً لم يترف بهذا الحق قبل ظهور شريعة الأنواح الأثنى عشر ( ٥٠٠ ق م ) مع أن الملكية

الفردية قد ظهرت لديهم قبل ذلك بأمد غير يسير . وعندما ظهر هذا الحق في تاريخ الملكية ظهر مقيدا بكثير من القيود والأوضاع والعقوس ، وفي صورة تدل في جملتها على حرص المجتمعات على الحد من نطاقه . فشرعية الأنواع الأثني عشر مثلا تشترط في صحة الوصية أن تتم على مشهود من الشعب الروماني مجتمعا على الصورة التي يجتمع بها عندما ينتخب رؤساء الدولة أو يصدر قانونا من قوانينها أو يستفتى في شأن خطير من شئونها . - ثم تقرر هذا الحق فيما بعد من معظم هذه القيود بما لاتساع نطاق الملكية الفردية . - ولكن الشرائع لم تلبث أن عمدت إليه منذ عصور سحيقة فقيده بمدة قيود تحقّق الصالح العام ونحى مصالح الورثة وذوي الحقوق . فالشرعية الإسلامية مثلا لا تبيح الوصية لغير الوارث في أكثر من الثلث من التركة ، وأما الوارث فلا يجوز له الوصية مطلقا في بعض المذاهب ويجوز له في مذاهب أخرى بمدة قيود<sup>(١)</sup> والقانون المصري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ يلغى جميع أنواع الوقف الأهلي ( وهو حبس غلة المين على أفراد من الورثة أو غيرهم بمقادير وشروط يمينها الواقف ) ويحظر إجراؤه ، وبعد كل وقف من هذا القبيل بإطلاء المستقبل .

فجميع حقوق الملكية المتعلقة بحرية التصرف قد سارت إذن على نهج واحدة : فضايق نطاقها في البدء كل الضيق ؛ ثم اتسع بعد ذلك ؛ ثم عاد مرة ثانية ضيقا مقيدا بمدة قيود . وأخذت قيوده هذه في العصر الحاضر تزيد شيئا فشيئا حتى بلغت مبلغا كبيرا بفضل الانجازات الديمقراطية ، ومراعاة رغبات الشعوب ؛ والحرص على الصالح العام ، والحد من سلطان الملكية ، وتحقيق الإصلاح الاجتماعي عن طريق تأمين بعض الصناعات والرافق العامة وتحديد الملكية الزراعية . . . . وما إلى ذلك ، وتحت تأثير النزعات الاشتراكية التي انتشرت في العصر الحديث في معظم الأمم التي تمر نظام رأس المال والملكية الفردية .

---

(١) أنظر تجميع ذلك في فصل « الملكية في الإسلام » من هذا الكتاب .

## حماية الملكية :

واختلفت النظم كذلك فيما يتعلق بوسائل حماية الملكية ومنع الناس أن تمتد أيديهم إلى مالا يملكون . غير أنه على الرغم من الاختلاف في التفاصيل ، فإن معظم الشرائع الإنسانية تنزل الملكية منزلة التقديس ، وتحوطها بسياس قوى من الحماية ، وتفرض عقوبات قاسية على الفاسد وسارق المنقول والممتدى على الملكية الزراعية والمقاربة وعلى حدود الأرض . حتى إن الشريعة الإسلامية لتجمل جزءا قطاع الطريق « أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم <sup>(١)</sup> » ، وتجعل عقوبة السارق المادى والسارقة المادية أن تقطع أيديهما « جزء بما كسبا نكالا من الله <sup>(٢)</sup> » ؛ وحتى إن الشريعة الرومانية في أقدم أديارها نفسها تقتضى بمقوبة الأعداء على الثور وساحبه الذين يتسببان في أثناء عملية الحرث في قتل الحد الفاصل بين الحقل المحروث والحقل المجاور له <sup>(٣)</sup> .

(١) « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا ... الآية » ( آية ٣٣ من -سورة المائدة-) . والعقوبات المذكورة في هذه الآية موزعة في منصب أبي حنيفة على حالات ظلم الطريق . فإذا سلب المال وقتل النفس كانت عقوبته القتل والتصلب أو أحدهما ؛ وإذا قتل النفس ولم يسلب مالا كانت عقوبته القتل فقط ؛ وإذا سلب المال ولم يقتل فما كانت عقوبته قطع اليد والرجل من خلاف بأن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ؛ وإذا قبض عليه وهو يصدد ظلم الطريق من قبل أن يرتكب سلبا ولاقتلا كانت عقوبته الحبس وهو الدرعه بالنفي في الآية ( أنظر تفصيل ذلك في كتب الفقه الإسلامي وفي فصل : « للملكية في الإسلام » من هذا الكتاب ) .

(٢) « والسرقة والسرقة فأصلها أيديها جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » ( آية ٢٨ سورة المائدة ) . أنظر تفصيل ذلك في فصل : « للملكية في الإسلام » من هذا الكتاب .

(٣) ينسب هذا التشريع إلى نوما بومبيليوس Numa Pompilius ( ثاني ملوك الرومان قبل عصور التاريخية ٧١٤ - ٦٧١ ق م ) . ولعل السبب في تشديد العقوبة في هذه المجرمة يرجع إلى أن قدماء الرومان كانوا ينظرون إلى حدود المنقول نظرهم إلى أمور مقدسة حتى لقد زعمت أساطيرهم أن ثمة إلهيا خسا يقوم بحرسها . نقلها من أما كتبها لم يكن =

## موضوع الكتاب وأغراضه وخطته :

هذا هو مجمل قصة الملكية في العالم . أما تفاصيل هذه القصة فسنعرض لطرف منها في الصفحات التالية من هذا الكتاب . ونقول لطرف منها ، لأننا لا قصد إلى دراسة الموضوع من جميع نواحيه دراسة مستوعبة شاملة . وذلك أن دراسة كهذه تقتضينا عدة مجلدات من جهة ، ولا تحقق من جهة أخرى الفرض الذي نرى إليه من هذه السلسلة ، وهو تيسير الإحاطة بنظم الاجتماع « وحياة المجتمعات » ، وتبسيط ما يتصل بذلك من حقائق ومعارف ، وتوخي الإيجاز والسهولة في عرضها ، حتى يشيع هذا النوع من الثقافة في أوسع نطاق ممكن ، ويفيد منه أكبر عدد من الناس ، فلا يقتصر نفسه على الخاصة والمشتغلين ببحوث علم الاجتماع ، بل ينتظم كذلك أوساط المتعلمين . - فن الواضح أن أغراضنا كهذه لا نحققها بمجود واسعة عميقة .

من أجل ذلك سنقتصر على عرض طائفة من العالم الرئيسية البارزة لنظام الملكية وما اتصل به من شئون اجتماعية في طائفة محدودة من الشعوب . غير أننا توخينا في اختيارنا لما اخترناه من معالم أن تكون كاشفة عن حقيقة النظام وجوهره ، مبينة عن أهم نواحيه ومراحله . كما أننا توخينا في اختيارنا لما اخترناه من طوائف الشعوب أن تكون ممثلة لمختلف مراحل التاريخ الإنساني وشتى درجات التطور الاجتماعي . فاخترنا الشعوب البدائية التي تمثل الإنسانية في مبدأ نشأتها ، والشعوب البحرية واليونانية والرومانية والمصرية التي تمثل العصور القديمة شرقها

---

== في نظم اعتماد على الملكية فعب ، بل كان كذلك إنها كالحرمة الدين وتحدياً للإله . وذلك كان الثور وساجه يقسمان قربانا للإله الذي انتهكا حرته ( انظر تفصيل ذلك في كتاب « الميثولوجيا والجزء » للمكتوب على عبد الواحد وآله الطبعة الثانية ص ٢٠٧ وتوابعها ) .

وغربها ، والأمم الإسلامية والأوروبية المثلة للمصر الوسيط ، وختمنا قِصتنا  
بفصل عن أوضاع الملكية في مصر الحديث بين الاتجاهات الرأسمالية المتطرفة  
والاشتراكية والشيوعية .

وبذلك يخلص القارئ بفكرة موجزة واضحة من مختلف المراحل التي  
اجتازها نظام الملكية من يوم نشأته إلى مصر الحاضر ، ومن تطوره في شتى  
أدوار التاريخ الإنساني ، وعن الأشكال والخواص التي امتاز بها في كل مرحلة  
وكل دور ، وعن الشرائع الإنسانية التي نظمت أوضاعه ، وعن النظم الاجتماعية  
الأخرى التي اكتنفته وأثرت فيه .

---

## الفصل الأول الملكية عند البدائيين

بقلم الاستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي

### تعريف الشعوب البدائية :

تطلق كلمة « الشعوب البدائية » على المجتمعات الإنسانية التي ظلت أمدا طويلا عمزل عن التيارات الحضارية الكبرى لآزوائها في بقاع مجهولة أو غير مطروقة أو لبدائيتها وعدم استقرارها أو لانطوائها على نفسها وقصورها من مظاهر الاتصال بالعالم أو لأى عامل آخر من هذا القبيل . ويصدق هذا على شعوب كثيرة مبعثرة في مختلف القارات . ومن أشهر هذه الشعوب جيما وأكثرها حظا من عناية الباحثين مجموعة الشعوب التي تألف منها السكان الأصليون لأستراليا وأمريكا . وقد جرت عادة طائفة من علماء الاجتماع أن يعتبروا بعض الشعوب البدائية ، وخاصة السكان الأصليين لأستراليا وأمريكا ، ممثلة إلى حد ما لما كانت عليه الإنسانية في فجر نشأتها . وذلك لأنه قد أتى على هذه الشعوب حين طويل من الدهر وهي بمنأى عن التيارات الحضارية الكبرى التي توالى ظهورها بين معظم سكان القارات القديمة ؛ فكان طبيعيا إذن أن تظل جامدة على حالتها الأولى أو ما يقرب منها ، ولا تتزعزع كثيرا عن أقدم الأوضاع التي كانت عليها الجماعات الإنسانية . وليس معنى ذلك أنها قد سلت من التطور وأفلتت من قانونه ؛ لأن التطور هو سنة الاجتماع وناموس الكائنات الحية على الإطلاق . ولكن انمزالها عن أمم العالم القديم وبسببها عن تيارات الحضارة التي أعتورتها ، كل ذلك قد ساعد على احتفاظها

بكثير من النظم التي سارت عليها المجتمعات الإنسانية في أقدم عهودها . فهذه الشعوب في نظر بعض علماء الاجتماع بمنزلة التاحف في نظر علماء الآثار .

هذا ، ويرتبط نظام الملكية عند هذه الشعوب ارتباطاً وثيقاً بالنظام الذي كانوا يسرون عليه في تقسيمهم إلى أسر وعشائر ؛ ويرتبط هذا النظام الأخير بدوره ارتباطاً وثيقاً بمقائدهم الدينية ، التي لم تكن تسيطر على هذا النظام بحسب ، بل كانت تسيطر على مختلف فروع حياتهم وشقي مظاهر تفكيرهم . ومن ثم تتوقف دراسة الملكية عند هذه الشعوب على دراسة مسألتين : إحداهما عقائدهم الدينية ؛ وثانيهما النظم التي كانوا يسرون عليها في تقسيمهم الاجتماعي . — وسنلقى فيما يلي نظرة عملة على كلتا هاتين المسألتين قبل دراستنا للملكية في هذه الشعوب .

### عقائد البدائيين ، الديانة التوتمية :

يمتقن كثير من الشعوب البدائية ، وخاصة السكان الأصليين لأستراليا وأمريكا ، ديانة غريبة اشتهرت باسم الديانة التوتمية *totemisme* أو تقديس التوتم *totem*<sup>(١)</sup> والتوتم عبارة عن نوع من الحيوان أو النبات أو الجواد أو مظاهر الطبيعة تتخذها العشيرة رمزاً لها ولتبا لجميع أفرادها ، وتمتد أنها تؤلف معه وحدة اجتماعية وتنزله وتنزل الأمور التي ترمز إليه منزلة التقديس . ويتألف معظم التواتم من الحيوان والنبات ، والحيواني منها أكثر من النباتي . ويندر أن يكون التواتم من الجواد أو من مظاهر الطبيعة . فمن بين التواتم الجماعة التي كشفها هويت Howitt عند المشائر التي تسكن الجنوب الشرق لأستراليا يرجع أربابها وستون إلى أنواع حيوانية ونباتية وأربصون فقط إلى أنواع أخرى يتألف معظمها من مظاهر

---

(١) هذه الكلمة مقبسة من لغات الهندو والحمر ، وم السكان الأصليون لشم كبير من أمريكا الشمالية . انظر كتاب « الهندو الحمر » لـ دكتور على عبد الواحد وافي .



السماء والجو والطبيعة كالسحاب والطر والبرد والريح والفصول والشمس والقمر والكواكب والماء والنار والدخان والبخار... وهلم جرا. والغالب في التوتم أن يكون نوعاً لا فرداً معيناً أو أفراداً معينين. فالمشيرة لا تنتمى إلى ذئب معين مثلاً أو إلى غر معين ، وإنما تنتمى إلى فصيلة الذئب أو فصيلة الغر ، ويتألف من أفرادها الأناسى ومن جميع أفراد الذئاب أو جميع أفراد الغر وحدة اجتماعية خاصة<sup>(١)</sup>.

### التقسيم الاجتماعى فى الشعوب البدائية :

وعلى أساس هذه المقائد قام التقسيم الاجتماعى فى هذه الشعوب ، فاقسم الناس إلى عشائر وأسرار على أساس اتفاقهم أو اختلافهم فى التوتم الذى ينتمون إليه . فاتباه مجموعة من الأفراد لتوتم واحد كان يجعل منهم أفراد عشيرة واحدة أو أسرة واحدة متميزة ، ويربط بعضهم ببعض برباطة قرابة متحدة فى درجتها وقوتها أياً كانت سلمهم بعضهم ببعض من ناحية القرابة الطبيعية ووشيجة الدم . فلم تكن درجة القرابة التى تربط الولد بأبويه أو بأحدهما لتزيد شيئاً على درجة القرابة التى تربطه بأى فرد آخر من أفراد عشيرته . بل لقد كان يعتبر أجنبياً عن أحد أبويه إذا قضت النظم المتبعة باتباهه إلى توتم أحدهما دون توتم الآخر . وذلك أنه فى بعض هذه العشائر كان الولد يتبع توتم أمه لا توتم أبيه ، فينتسب إلى عشيرتها لا إلى عشيرته ، ويعتبر أبوه وأفراد أسرة أبيه أجنب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط القرابة . وهذا النظام هو الذى كان سائداً عند معظم الشعوب الأسترالية . وفى طوائف أخرى من الشعوب البدائية كان الولد يتبع توتم أبيه لا توتم أمه ، فينتسب إلى عشيرته لا إلى عشيرتها ، ويعتبر أمه وأفراد عشيرة أمه أجنب عنه . فلم تكن قرابة الأفراد

(١) انظر كتاب « الأسرة والمجتمع » للدكتور على عبد الواحد وافي ، الطبعة الثانية ص ٦ وتوابها ، وانظر فى تفصيل هذه الديانة كتاب دوركايم : العناصر الأولى للحياة الدينية : Durkheim : Les Formes Élémentaires de la Vie Religieuse.

بعضهم ببعض ولا ارتباط لهم ببعضهم البعض ولا تكوينهم لوحدة اجتماعية متميزة، لم يكن شيء من هذا قائماً في الشعوب البدائية على صلات الدم كما هو الشأن في الغالب في الأمم الحديثة في الوقت الحاضر ، وإنما كان كل أولئك قائماً على ما تواضع عليه المجتمع من مصطلحات تقرب بعض الناس من بعض فتجسدهم متحدون في التوتم الذي ينتمون إليه<sup>(١)</sup> .

### الملكية الجماعية عند البدائيين :

وكانت الملكية السائدة في هذه الشعوب هي الملكية الجماعية لا الفردية . فكانت هيئة المشيرة هي التي تملك في صورة شائمة جميع ما يقع في حوزتها من مساكن وأبنية ومراع وأراض زراعية وساحات للصيد وغتلف مرافق الحياة الأخرى وحيوان ونبات ومجاد . فبر أن المشيرة ما كانت تعتبر نفسها مالكة لهذه الأشياء بالمعنى الذي نفهمه نحن من كلمة الملكية . وإنما كانت تعتبر هذه الأشياء جزءاً لا يتجزأ منها ، وتنظر إليها كما تنظر إلى أفرادها من الأناسي ، أي ترى أنها تشارك الجماعة في طبيعتها . فالمشيرة لم تسكن في نظرم مقصورة على أفرادها الآدميين الأحياء منهم والأموات فحسب ، بل كانت تنظم مهمهم كذلك طبقين آخرين : تتألف إحداها من أفراد التوتم الذي ينتمون إليه ؛ وتتألف الأخرى مما كان يقع تحت حوزتها من قوى طبيعية وأرض ومساكن وحيوان ومجاد . فهذه الطبقات الثلاث جميعاً تنبثق من طبيعة واحدة ، ومن مجموعها تتكون الوحدة الاجتماعية للمشيرة ، بل يتألف مدلول كلمة المشيرة في نظر هؤلاء البدائيين . ولم تسكن هذه الطبقات متميزة بعضها عن بعض ولم يكن أفرادها متميزين بعضهم عن

---

(١) انظر تفصيل هذه المعائد وهذه التفصيلات في كتاب « الأسرة والمجتمع » للدكتور عبد الواحد وافي صفحات ٧ ، ٨ ، ٢٢ — ٢٧ ، ٢٧ — ٢٧ ، ٢٢ ، وفي كتاب دوركايم السابق ذكره .

بعض في تفكير هذه الشعوب على النحو الذى تتميز به في تفكيرنا ؛ بل كانت متداخلة متشابكة متشاركة في الطبيعة يلتبس بعضها ببعض . فكان ينظر إلى كل فرد من أفراد المشيرة على أنه متضمن في الوقت نفسه لصفات أفراد التوتوم وصفات ما تملكه المشيرة . وكذلك كان ينظر لأفراد التوتوم نفسه ولأنواع الممتلكات . فمبادئهم الدينية قد جعلت حقوقهم غير خاضعة لقولات تفكيرنا المنطقي ، بل جعلتهم يسيفون أن يكون الشيء هو نفسه وشيئا آخر في آن واحد ، أو يفهمون الأشياء وفقا لماساء العلامة ليثي برول « قانون الاشتراك » *Loi de la participation* إن صح أن يسمى هذا قانونا ، ومعناه اشتراك الأشياء مع أشياء أخرى في صفاتها ، وتداخل الحقائق بعضها في بعض . ومن ثم أطلق ليثي برول على عقلياتهم هذه أنها « عقليات ما قبل المنطق » *Prélogiques* <sup>(١)</sup> .

وقد انتظمت الملكية الجماعية عند هذه الشعوب عدة أشياء . فكان من أقدم ما دخل في نطاقها ومن أهمه مساكن الأحياء من المشيرة ومقابر الأموات من أفرادها ورفاتهم . ودخل فيها كذلك الأراضي والمناطق المخصصة للصيد لدى المشار التي كانت تمنح حرفة الصيد البري والبحري ؛ فكان لكل عشيرة أراضيها ومناطقها التي تعتبرها ملكا خاصا لها لا يبنى لغيرها من المشار أن يشاركها فيه . ودخل فيها كذلك أراضي المراعى والنبات والبساتين الطبيعية والأراضي الزراعية في المشار التي كانت تشتغل بالرعى أو تطفئ التمار أو الزراعة . وشملت كذلك تاج الصيد وما تخرجه الأرض وتنتجه الأنعام ؛ فجميع هذه

(١) انظر تفصيل ذلك في الكتب الآتية :

Levy - Bruhl : *La Mentalité Primitive*.

Levy - Bruhl : *Les Fonctions mentales dans les Sociétés Primitives*.

Durkheim : *Les Formes élémentaires de la Vie Religieuse*.

الثمرات كانت تعتبر ملكاً شائعاً للمشيخة تقسم بين أفرادها ، كما تقسم بينهم أعماله الإنتاج اللازمة لها ، وفق ما يتوافقون عليه من نظم وأساليب . - وفي بعض الشعوب البدائية المتقدمة في تطورها نوعاً ما ، كعشائر الهنود الحمر في أمريكا الشمالية وعشائر الإنكا Incas في بيرو بأمريكا الجنوبية ، ظهرت ملكية الرقيق وملكىة النساء ملكية جماعية .

### مظاهر الملكية الفردية عند البدائين :

وبجانب هذه الملكية الجماعية التى كانت سائدة عند هذه الشعوب ، بدت عند بعض مظاهر شتى من الملكية الفردية . فكانت ملابس الفرد وأسلحته وأدوات زينه وما يتصل اتصالاً مباشراً باستخدامه الفردى وما يسهل به حاجته العاجلة من الطعام والشراب ... كانت هذه الأشياء وما إليها تعتبر عند الشعوب البدائية ملكاً خالصاً للفرد ، حتى لقد كانت هذه الأشياء تنتقل عند بعض هذه العشائر بسد وفاة الفرد بطريق الميراث إلى بعض فروعه وأقربائه كما سيأتى بيان ذلك .

وقد تجاوز نظام الملكية الفردية هذا النطاق الضيق عند بعض الشعوب البدائية المتقدمة في تطورها نوعاً ما . ففى بعض عشائر الهنود الحمر مثلاً كانت الملكية الفردية تشمل الأرقام والنساء ، وفى بعضها كان يسمح للفرد إذا استولى على أرض موات غير داخلة فى نطاق الملكية الجماعية وقام بإحيائها وإصلاحها وزرعها أن يستأثر وحده بثمراتها .

غير أن طائفة من علماء الاجتماع والأجناس ، على رأسها إيمى برونل وكوفيليه Levy-Bruhl, Cuvillier ترى أن معظم المظاهر السابق ذكرها لا يصح عدّها من الملكية الفردية *Propriété privée* بل من القانونى

لهذه الكلمة، وإنما تندرج في نظم تحت نوع ثالث من الملكية سموه «الملكية الشخصية *Propriété personnelle*». ثياب الفرد وأسلحة وأدوات زينتة وما يتصل باستخدامه الفردي، كل هذه الأمور وما إليها كان يُنظر إليها على أنها مجرد امتداد لشخصيته وأجزاء لا تتجزأ منها، لا يقصور بقاؤه بدونها ولا بقاؤها بدونها، حتى لقد كانت تدفن معه عند بعض هذه الشعوب بعد وفاته. والملكية الفردية لا تتحقق بمعناها القانوني إلا في أمور خارجة عن أجزاء الفرد وشخصيته؛ وإلا لصح أن يقال إن الشخص يملك بده أو قدمه ملكية فردية. وحتى إذا قطعنا النظر عن أن هذه الأشياء كانت تعد عند هذه الشعوب مجرد امتداد لشخصية الفرد وإعتبرنا حياته لها ملكا، فإن هذا النوع من التملك، كما وضع ذلك كوفيليه<sup>(١)</sup> هو مجرد تملك استهلاك *Possession* أى تمكين للفرد من استهلاك الثروة، وليس من الملكية الفردية *Propriété privée* بمعناها القانوني في شيء. فالتملك الاستهلاكى موجود في كل الشعوب حتى في أكثرها شيوعية وأشدّها إنكاراً للملكية الفردية. إذ لا بد في كل مجتمع أن ينتهى الأمر بالفرد بمحصوله على مقدار من الثروة لاستهلاكه، وإلا لمات جوعاً وعطشاً وعرياً. أما الملكية الفردية فهي نظام خاص يقوم على دعائم اجتماعية وقانونية تختلف كل الاختلاف عما يقوم عليه هذا التملك الاستهلاكى.

### المذاهب الاقتصادية الحديثة والملكية عند البدائيين :

وتقودنا هذه المناقشة إلى مرحلة أخرى حتى وطيسها منذ أوائل القرن الماضى بين أنصار الملكية الفردية وما نجم عنها من نظام رأسمالى وخصوم هذا النظام من متطرفى الاشتراكيين والشيوعيين. وهجوم هذه المرحلة على النظر إلى نوع الملكية الذى كان سائداً في الشعوب البدائية على أنه النظام الطبيعى المتفق مع

(1) Cuvillier : Manuel de Sociologie T. II, 502 et suiv.

القطرة ، والمجرد من الزيف ، والذي ينبغي أن يسود حياتنا الحاضرة ، والنظر إلى نوع الملكية المقابل له على أنه نظام مصطنع زائف ، لا يؤم القطرة ، ولا يتفق مع طبائع الأشياء ، وينبغي لذلك أن تتخلص الإنسانية منه . ومن التريب أن فلا الفريقين المتنازعين قد راح يؤيد مذهبه بما كان عليه الحال في الشعوب البدائية .

فخصوم الملكية الفردية وما نجم عنها من نظام رأسمالي يقررون أن الشعوب البدائية لم تكن تعرف إلا الملكية الجماعية . فالنظام الجماعي أو الاشتراكي في الملكية هو إذن في نظر هؤلاء النظام الطبيعي السوي الذي أنجبت إليه الإنسانية بفطرتها في مبدأ نشأتها ؛ أما الملكية الفردية فنظام مصطنع تمسنى قد خلقته فيما بعد نزوات الأطماع والجشع الانساني وظلم الأقوياء للضعفاء . وقد ظلت المجتمعات الإنسانية قبل ظهور الملكية الفردية سعيدة هائلة لا يملك صفوها أزمات اقتصادية ولا ثورات طائفية ولا صراع بين الطبقات . حتى إذا ما ظهرت الملكية الفردية ظهر معها البؤس والشقاء والثورات والنزاع والحرب . — وعلى رأس هذا الفريق جان جاك روسو وكارل ماركس وانجلس .

ويذهب أنصار الملكية الفردية إلى تقيض هذا الرأي فيقررون أن الملكية الفردية كانت سابقة في ظهورها للملكية الجماعية ، مستدلين على ذلك بأن أول ملكية ظهرت في الإنسانية كانت ملكية الفرد لملابسه وأدوات زينته وحليته وأسلحته . . . ثم ملكيته لوجهه وأرقائه ، وبأن الملكيات الجماعية للعقار لا ينشأ التاريخ بظهورها إلا في عصور لاحقة للمصور التي كان يملك فيها الأفراد الأشياء السابق ذكرها . بل إن بعض أفراد هذا الفريق يذهب إلى أبعد من ذلك ، فيقرر أن نظرية حقيقة في تاريخ الحضارات الإنسانية لتدلنا على أن الملكية الجماعية للأرض حينما ظهرت في بعض الشعوب البدائية لم تكن إلا رد فعل للنظام الفردي الذي سادت عليه هذه الملكيات نفسها حينما من المهر في مرحلة

قدمة سابقة. — ومن أشهر من ذهب هذا المذهب العلامة الفرنسي فوستل  
دوكلانج Fustel de Coulanges .

وفي الحق أنه لم يخل عصر من عصور الإنسانية من هذين النوعين من الملكية ،  
وأن كليهما قد نشأ في صورة طبيعية تلقائية ، وأنهما قد ساراً مآ جنباً لجنب  
في مختلف المجتمعات ، وأن الشعوب البدائية نفسها قد سارت على النظام الجمعي  
في بعض الثروات وعلى النظام الفردي في ثروات أخرى على النحو الذي سبق بيانه ؛  
بل إن الشيء الواحد كانت ملكيته تتردد لديها أحياناً بين النظامين . فأراضي  
المراعي والغابات الطبيعية مثلاً كانت تعد لدى البدائيين ملكية جماعية ، حتى إذا  
سويت واستصلحت وأعدت للزراعة المادية استعالت ملكيتها أحياناً إلى النظام  
الفردي ، ثم قد تهمل بعد ذلك وتترك أرضاً للرعي فيعود إليها النظام الجمعي مرة  
أخرى ... وهكذا دواليك . — فالنظامان قد سارا إذن جنباً لجنب في مختلف  
المصور وشقي الشعوب . وكل ما هنالك أن بعض الأشياء اقتصرت ملكيتها في  
صورة ما على الأفراد وظلت كذلك إلى يومنا هذا (ملابس الإنسان مثلاً) ؛ وبعضها  
اقتصرت ملكيتها على الجماعات وظلت كذلك إلى عصرنا الحاضر فلم تكن يوماً ما  
ملكاً للأفراد (الطرق العمومية مثلاً) ؛ وقسم منها تناوحت الملكية الفردية والملكية  
الجماعية مع أسبقية الأولى لثانية في بعض أشياء وأسبقية الثانية للأولى في أشياء  
أخرى (الأراضي الزراعية ، أراضي البناء ، المراعي ، المساكن ، الأرقاء .. الخ<sup>(١)</sup>)  
هذا إلى أن البدائيين ليسوا شعباً واحداً ، بل هم شعوب كثيرة مختلفة النظم  
متعددة التقاليد . فأحوالهم في شئون الملكية وغيرها تختلف إذن ألواناً مختلفة  
وتعرض ضروباً شتى . ومن الممكن الاستدلال بطائفة من أحوالهم على أمر ما  
والاستدلال بطائفة أخرى على قبحه .

(١) أنظر في ذلك كتاب « الاقتصاد السياسي » للدكتور علي عبد الواحد وافي ، الطبعة

وفضلاً من هذا كله فإنه من الخطأ البين الاعتقاد بأن حالة البدائيين تمثل الحالة الطبيعية التي لم تدخلها الصنعة . وذلك أن جميع ما عرفنا عليه عند البدائيين من نظم وتقاليد قد وجدناه قائماً على مجرد مصطلحات تواضعت عليها مجتمعاتهم وخلقها عقولهم الجمية ، كما ظهر لنا ذلك في عقائدهم وتقسيمهم الاجتماعي وفهمهم لحقائق الأشياء .

وأكثر من هذا كله مجانبية للصواب وبمبدأ عن الإدراك الصحيح لطبيعة النظم الاجتماعية أن يمتد أن ما صلح للإنسانية أو لطائفة من شعوبها في مبدأ نشأتها أو في مرحلة ما من مراحلها يصلح لجميع المجتمعات . فن أوليات علم الاجتماع أن لكل مجتمع طبيعته وتاريخه وظروفه ومقتضيات حياته ودرجته في سلم التطور ... وأن هذه الأمور وما إليها تقتضيه في شتى فروع حياته نظماً خاصة قد لا تلائم غيره من المجتمعات .

### انتقال الملكيات في الشعوب البدائية :

والأشياء التي كانت تمتلك امتلاكاً فردياً كان من الممكن أن تنتقل ملكيتها في بعض هذه الشعوب في حياة المالك عن طريق الهبة أو عن طريق المقايضة وما إليها من وسائل الاستبدال التي كان يعرفها البدائيون . أما بعد وفاته فقد جرى المرف في كثير من هذه الشعوب على أن تدفن معه في قبره أو تدمر أو تحرق . وقد ذهب الباحثون في تفسير هذا السلك مذاهب شتى . — فبعضهم يرى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن البدائيين كانوا ينظرون إلى هذه الأشياء على أنها مجرد امتداد لشخصية مالكها وجزء لا يتجزأ منه ، فإ كانوا يتصورون بقاءه بدونها ولا بقاءها بدونها كما سبق بيان ذلك . — وينذهب بعضهم إلى أن العشرة كانت تتخلص من غلفات الليث من أعضائها حتى لا يجدد منظر هذه الخلفات الألم في



نفوس الأحياء ويجعل ذكرى قبدهم مائة أمام أعينهم . — وأدى من هذا كله إلى الصواب ما يذهب إليه بعضهم من أن اللوت كان يمد في نظر كثير من البدائيين مجرد حادث عرضي ينتاب الإنسان بدون أن يهدد كيانه أو يضع حداً لوجوده . فهو إذ يموت إنما ينتقل إلى صورة أخرى من صور الوجود ، ويذهب في مرحلة طويلة أو قصيرة ليقضى بعض الوقت في بقعة ما على مسافة غير بعيدة من مساكن عشيرته : خلف جبل من الجبال التي تكثف هذه المساكن أو في جزيرة قريبة منها . وهو يحيا في هذه البقعة حياة لا تكاد تختلف عن حياته الأولى بين أفراد عشيرته . فكان من الواجب إذن أن يزود بكل الأشياء التي كان يستخدمها في وجوده الأول وكان لا يستطيع البقاء بدونها . أما العشار التي جرى العرف لسيها بحرق جثة الميت وحرق غلغلاته أو تدميرها فيظهر أنها كانت تقصد بذلك تخلص روح الميت من الجسم الذي يشغله والذي لم يمد ذا فائدة له في رحلته الجديدة وتجريد غلغلاته من أجسامها كذلك حتى تخلص أرواحها فتقوى على مصاحبة روحه .

وفي بعض الشعوب البدائية كانت تنتقل الملكيات الفردية بعد وفاة صاحبها بطريق الميراث إلى طائفة من أقربائه من جهة الأم إذا كان محور القرابة في العشيرة هو الأم ، أي إذا كان الفرد ينتمي إلى أمه وعشيرة أمه ويمتد أبوه وعشيرة أبيه أجنب عنه ، أو إلى طائفة من أقربائه من جهة الأب إذا كان محور القرابة في العشيرة هو الأب ، أي إذا كان الفرد ينتمي إلى أبيه وعشيرة أبيه ويمتد أمه وعشيرتها أجنب عنه ، أو إلى طائفة من أقربائه من الجهتين إذا كانت العشيرة تقر النظامين معاً . وقد وجدت هذه الأساليب الثلاثة مطبقة في العشار الأسترالية : فوجد النظام الأمي والتوريث لأقارب الميت من جهة أمه في كثير من هذه العشار وخاصة في عشار الكوراني والكاميلاروي Kurani, Kamilaroi ؛ ووجد النظام الأبوي والتوريث لأقارب الميت من جهة أبيه في عشار أسترالية أخرى

قليلة المدد منها عشائر النارينيرى *Narrinyerie*؛ ووجد النظام المشترك والتوريث لأقارب البيت من الجهتين مع حرمان النساء من الميراث عند عشيرة الأولارو *Oulharou*.

وقد لوحظ أن بنىض الماشر التى كانت تأخذ بنظام الميراث كان يوجد فيها فى الوقت نفسه رواسب من طريقة دفن المخلقات مع البيت أو تقاليد ترمز إلى هذه الطريقة. فى بعض الماشر الأسترالية، وخاصة عشائر الكورانى والكاميلاروا المتقدم ذكرهما جرت العادة بعمل نماذج بحسبة المخلقات الميت لكى تدفن معه فى قبره أو تحرق أو تدمر، مع الاحتفاظ بالمخلقات الحقيقية ونقل ملكيتها بطريق الميراث إلى أقرباء المتوفى. وهذا يدل على أن طريقة التوريث كانت مرحلة تطور لاحقة لمرحلة دفن المخلقات أو إبانتها.

وأما الأشياء التى كانت تمتلك امتلاكاً عاماً فما كان يجوز عند الشعوب البدائية انتقال ملكيتها اختياراً إلا فى حالات خاصة وبقيود كثيرة وأساليب معينة حددتها نظم هذه الجماعات. ومن أشهر هذه الأساليب ما يسمونه «أسلوب الهدايا الملزمة» الذى كان يجب بمقتضاه على كل عشيرة أن تقسم إلى طائفة من الماشر الأخرى هدايا من الأشياء التى تملكها ملكاً عاماً فى مناسبات دينية واجتماعية معينة (الولادة، الختان، الزواج، حلول عيد ديني... الخ). وكان ينزل قبول هذه الهدايا منزلة التزام من جانب للمهدى إليهم أن يردوا إلى المهدى فى مناسبات أخرى هدايا تزيد قيمتها فى الغالب على ما قبلوه فى المرة الأولى. ومن ثم جاءت تسميتها «بالهدايا الملزمة». فعلى كانت هدايا فى الظاهر ومبادلات ربوية فى حقيقة الأمر.

وقد عثر الباحثون فى حضارة الشعوب (علماء الإثنوجرافيا) على هذا النظام فى أوضح صورة عند كثير من عشائر الهنود الحمر وعند السكان الأصليين لأستراليا

بولينزيا وميلانزيا ، وعند كثير من الشعوب البدائية بأفريقيا الوسطى . وينتج على الظن أنه كان النظام السائد عند مختلف الشعوب في العصور الإنسانية الأولى .

ومن أم أشكال هذا النظام وأكثرها دقة وانتشاراً ثلاثة أشكال وهي « الكولا Kula » و « الوازي Wazi » و « البونلاتش Potlatch » .

أما « الكولا Kula »<sup>(١)</sup> فيجرى العمل به بين السكان الأصليين لكثير من جزر ميلانيزيا وبخاصة جزر التروبرياند والأتركستو والأنفليت Trobriand, Entrecasteau, Amphlett . ويمتاز هذا النظام بدقته وتحقيقه لأغراض اقتصادية ذات بَالٍ وقيامه على مبدأ توزيع العمل وتبادل الثروات بين المشاركين والشعوب . وذلك أنه يتضمن مهادة متبادلة في مواسم معينة وفي مناسبات خاصة ببعض حاصلات الصيد البحري والصناعة من قبائل تكثر لديها هذه الحاصلات إلى أخرى محرومة منها . فهو من هذه الناحية أشبه شيء بالتجارة الخارجية ( التجارة بين الأمم ) في عصورنا الحديثة . والأشياء التي كانت تجرى فيها المبادلة أو البادلة هي الأساور والقود . وقد كانت هاتان السلطان من أجل الثروات الجمية وأكثرها قيمة عند هذه القبائل . أما الأساور ( التي كان يسميها أهل هذه الجزر « موالى Muali » ) فكانت تصنع بمهارة من الحمار أو الصدف أو غيرها ، وتنتقل في مواسم معينة من الجزر الغربية إلى الجزر الشرقية . وأما القود ( التي كانوا يسمونها « سولافا Soulava » ) فكانت تنظم غالباً من الصدف وتنتقل في مواسم خاصة من الجزر الشرقية إلى الجزر الغربية . وقد قام هذا التوزيع على أسس طبيعية وصناعية . فأهل الجزر الغربية كانوا مبرزين في صناعة الأساور وكانت مواردها

---

(١) كلمة مأخوذة من لهجات السكان الأصليين لميلانزيا ، ومعناها الأصل الدائرة . ويرجع الفضل في كشف هذا النظام وشرحه إلى العلامة مالينوسكي ، انظر مؤلفه :  
Malinowski : Argonauts of the Western Pacific, London 1922.

الأولية متوافرة لديهم ؛ وهكذا كان شأن الجزر الشرقية في مسدد العقود . ومن صناعة الأساور والعقود واستخراج موادها الأولية ومبادئها في سورة هدايا تتألف أهم مظاهر النشاط الاقتصادى وموارد الثروة هند سكان هذه الجزر .

وكان يتم تقديم هدايا « الكولا » في فصول خاصة من السنة وفي مناسبات مملومة كالأعياد الدينية وحفلات الوفاة وبعض الحوادث الماثلية . وكان يتبع في تقديمها قواعد وأساليب دينية كثيرة التعقيد . فن ذلك أن كلاً من الأساور والعقود كان يقوم بتقديمها النساء إلا في بعض المناسبات كحفلات المآتم ؛ وأن كلاً من الهدى والمهدى إليه كانا يتظاهران باستقرار الهدية والحط من شأنها : أما الهدى فكان يقذف بها تحت قدمى الهدى إليه قائلاً إنه لم يقدم إلا شيئاً نالها فضل عن حاجته ؛ وأما الهدى إليه فكان يتجاهل الهدية الملقاة تحت قدميه ولا يمدّ إليها يده إلا بعد مضي فترة غير قصيرة . وبهذه المظاهر كانوا يلبسون صنيعهم ثوباً من الكرم والنظمة والتبذل ويسترون ما يشتمل عليه من عناصر المبادلة وجرّ النافتم .

وأما نظام « الوازى Wazy »<sup>(١)</sup> فكان متبعاً في بعض الجزر السابق ذكرها في نظام الكولا وبخاصة جزر التروبياند . وهو لا يختلف عن نظام الكولا إلا في المواد التي تجرى فيها المبادلة : فقد كانت مواد من الثروات الطبيعية التي لم تمسها يد الصناعة . وذلك أنه كان يجري بين المناطق التي يشتمل أهلها بالزراعة والمناطق التي يشتمل أهلها بالصيد البحري واستخراج اللؤلؤ ، فينتقل بفضلها إلى كل فريق من هذين الفريقين ما يحتاج إليه من منتجات الفريق الآخر . فسكان المناطق الزراعية كانوا يحملون إلى سكان المناطق الأخرى في مواسم الحصاد ما يزيد عن حاجتهم من منتجات أرضهم ويضمونه أمام مساكنهم ثم يفتلون

---

(١) كلمة مأخوذة من لغة الميلانيزيين .

راجعين . وكذلك كان يفعل سكان المناطق الساحلية في المواسم التي يفوز فيها بحصول الصيد البحري واللؤلؤ . وكان كل فريق منهما يعمل جهده أن تكون هديته أكبر قيمة من هدية الفريق الآخر<sup>(١)</sup> .

وأما نظام « البوتلاتش Potlatch »<sup>(٢)</sup> فقد كان متبعا عن كثير من عشائر الهنود الحمر في الشمال الغربي لأمريكا الشمالية ، وخاصة قبائل التلنجيت والهايدا Tlingit, Haida . ويمتاز عما عداه من أشكال الهدايا الملزمة بما يقتضيه تطبيقه من البالغة في التبذير والسرف وتبديد الثروات ، وبما ينجم عنه من نتائج ذات بال في حياة العشائر والجماعات ، وبما يحيط به من حالات نفسية تتمثل في شدة المنافسة والاندفاع وراء غريزة السيطرة وحب التغلب والعمل على إضفاء الخصم وإظهاره بمظهر الهجر . فهو مبادلة من ناحية وقتال من ناحية أخرى . ولكنه قتال أسلحته الهدايا وقذائف الأموال ؛ تجري معاركه في أماكن الضيافة ، وتدور رحاه بين طائفتين لا تألو كلتاها جهدا في إكرام الأخرى والحفاوة بها .

فقد كان ينتهز رئيس العشيرة مناسبة دينية أو أسرية أو اجتماعية — كحلول عيد ديني أو الولادة أو الختان أو الزواج أو الوفاة أو الوشم ( الذي كان يمد لهم من الشعائر الدينية ) أو بلوغ البنات سن الحلم ، أو رفع الوصاية الدينية عن البنين أي بلوغهم سن الرشد ، أو تشييد ضريح ، أو بناء منزل ، أو اجتماع العشائر للتشاور في أمر هام أو خروج العشيرة للصيد . . . . . وهلم جرا — ينتهز مناسبة من هذه المناسبات فيأديب مآدبه يدعو إليها رؤساء العشائر المرتبطة معها عشيرته برابطة المصاهرة ( فإن الزواج كان يجري ليسهم على نظام التبادل بين اتحادين معينين من العشائر ،

(١) أنظر في نظام الكولا والوازي .

Mauss : L'Année Sociologique, 1925, p. 65 et suiv.

(٢) كلمة مأخوذة من لغات الهنود الحمر . ومعناها الأصل في لغتهم « الاستهلاك » و « التفضية » ثم أطلقت على هذا النظام لما فيه من استهلاك وتفضية .

فذكر هؤلاء يتزوجون من إناث أولئك والعكس بالعكس<sup>(١)</sup> . وقد جرت  
المادة أن يجتمعوا بجوار مكان مقدس ، وقد يجتمعون بمنزل صاحب الدعوة ؛  
كما جرت المادة أن يمتياز الفاعون من المدعويين بما يحمله كل منهم من رموز  
مشيرته وأعلامها وبما يأخذه من زينة في زيه وينقشه على جسمه من علامات .  
وبعد أن يكتمل عقد اجتماعهم ويؤدوا ما تنسب إليه شأركم الدينية في مثل هذه  
المناسبات من صلاة وذكر وغناء وتقرب للآلهة بتقديم القرابين ، بعد هذا كله  
تجرى عملية الإهداء ، فيتحف صاحب الدعوة كل مدعو بهدية تتفق مع مكانته  
الاجتماعية والدينية . وقد جرت المادة أن يستنفذ الأدب في وليته هذه كل ما يملكه  
هو وعشيرته من ثروة منقولة أو جزءاً كبيراً منها . ومن ثم تطلق حفار الهياكل على  
الإهداء في هذه الولائم اسماً معناه « قتل الثروات » . ويستر قبول الدعوة إلى هذه  
الوليمة التزاماً من جانب كل مدعو أن يلم وليمة أحسن منها . فينتهز كل منهم  
حلول أول فرصة ويقيم « بوتلاتش » يدعو إليه ، من بين من يدعوهم ، صاحب  
« البوتلاتش » الأول ، ويقدم إليه من المساكل والهدايا ما تزيد قيمته كثيراً  
أخذه منه ... وهكذا دواليك : تتم البسادات بفوائد ربوية ؛ ولا يكاد يأتي  
« بوتلاتش » على ثروة زهيم حتى تردها له نامية مضاعفة « بوتلاتشات » أخرى .  
فما أشبه الأموال التي تسهلك في هذه الولائم بالأموال التي تقرض بأرباح مركبة  
أو التي تستثمر في الشروط الاقتصادية الحديثة .

وإذا لاحظنا أن المناسبات التي كانت تقتضى عمل « بوتلاتش » كانت كثيرة  
الحدوث والتكرر ، وأن الإحجام عن عمل بوتلاتش عند وجود منافسة من  
مناسباته أو عن إجابة الدعوة أو عن قبول الهدايا التي تقسم فيها أو عن ردها

(١) انظر تفصيل هذا النظام في كتاب « الأسرة والمجتمع » للدكتور علي عبد الواحد  
وإلى ، الطبعة الثانية ، صفحات ٣٨ — ٤٧ .

أضماضا مضاهفة ، كل ذلك كان يجرّ على العشيرة طارا أبديا ، ويسمها بميسم الصنار ، ويمرض أفرادها ورؤساءها للامتهان والمقاب ( في بعض هذه الحالات كان يجرّد الرئيس من أسلحته وألقابه وسماته وشرفه ومعبوداته ، وتزع عنه حقوقه المدنية والسياسية والدينية ، ويصب عليه اله الثروة والقوة ، أو « المانا » كما كانوا يسمونه جام غضبه وسوط عذابه ) ، إذا لاحظنا هذا سهل علينا أن ندرك كيف وجدت المثار المشار إليها في هذا النظام وسيلة جيدة للمقايضة وتبادل السلع واستئجار الأموال .

هذا ، وقد كان يتوقف على « البوتلاتش » سحة كثير من المقود وبخاصة عقد الزواج ، وكان يتخذ أحيانا وسيلة لبلوغ مأرب سياسي . ففي بعض جزر ميلانيزيا كان في استطاعة زعيم الأسرة ، إذا طمع إلى جعل أسرته عشيرة مستقلة وإلى رفع لقبه من زعيم رهوس إلى رئيس مستقل ، أن يصل إلى بنته بتشديد معبد وإقامة « بوتلاتش » يدعو إليه رؤساء البطون الأخرى ورئيس العشيرة الأكبر .

ومن هذا يبين أن « البوتلاتش » كان يجرى في الحقيقة بين أشخاص معنوين وهي الجماعات والقبائل والمثار ، وأنه لم يكن نظاما اقتصاديا تنتقل به الملكيات وتتبادل به الثروات فحسب ، بل كان كذلك نظاما دينيا وقضائيا يتوقف عليه سحة كثير من الشعار والمقود ، ونظاما أسريا تتوثق به العلاقات وتنظم بفضلها المنافسة بين أسرق الروسين ، ونظاما سياسيا يرفع الرهوس إلى صف الرؤساء ويحمل من الفخذ بطنا ومن البطن عشيرة<sup>(١)</sup> .

هذا ولقد كان لنظام الهدايا الزمة في مختلف أشكاله السابق ذكرها وغيرها

---

(١) أنظر في نظام البوتلاتش Davy : La Foi Juffé, Mausse, op. cit. 30 et suiv.

(م — ٣ قصة الملكية في العالم)

لدى هذه الشعوب فوائد اقتصادية كثيرة من أهمها أنه مكن بعض الشعوب من التخصص في بعض فروع الإنتاج وكفاهم مثونة التفكير فيما يوزم من فروع الإنتاج الأخرى ؛ وأنه كان وسيلة لتصرف ما يزيد من ثروات المنطقة من حاجة أهلها وللحصول على ما يحتاج إليه من الثروات الأخرى التي حرمتها الطبيعة منها أو لم تواتها الظروف لإنتاجها ؛ وأنه قد أتاح توظيف رهوس الأموال واستغلالها ؛ وكان حافظاً على النشاط الاقتصادي وعلى كثرة الإنتاج ، فبفضله كانت التزامات كل عشيرة حيال غيرها في تزايد مطرد ، وما كان يتاح لها الوفاء بهذه الالتزامات بدون العمل على اطراد الزيادة في منتجاتها . هذا إلى ما ترتب عليه من آثار خلقية واجتماعية ذات بال . فقد أدى إلى بث روح التضامن بين الشعوب والقبائل وعمود الإنسان في هذه المصير احترام العقود والوفاء بالالتزامات : فبلى نظام الهدايا الملزمة قامت إذن أهم دعامة من دعائم الحضارة الإنسانية .

وقد ترك نظام الهدايا الملزمة عدة رواسب في كثير من معاملتنا الاجتماعية . فتقديم الهدايا في الأعياد وفي مناسبات الزواج والولادة والختان . . . ، وما اعتاده سكان المناطق الزراعية في كثير من الأمم من إهداء شيء من نتاج أرضهم وحيواناتهم في مواسم الحصاد لجيرانهم وأفراد العشائر المتصلة بشيبتهم ، وما دأب الطعام التي نقيهما في مختلف المناسبات وندعو إليها الأقرباء والأصدقاء ، وحرص المهدى إليهم أو الدعويين أن يردوا إلى المهدين أو الدعويين في مناسبات أخرى أحسن مما أهدى إليهم أو قدم لهم . . . ، كل أولئك وما إليه بقايا خلفها نظام « الهدايا الملزمة » وسور صادقة لأساليب الحياة الاقتصادية لآبائنا الأولين<sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر كذلك في الهدايا الملزمة كتاب الاقتصاد السياسي للدكتور علي عبد الواحد وافي الطبعة الخامسة س ١٣٧ - ١٤٠ .





يفضل أن يتهمن بالزنا من أن يتهمن بالسرقة ، ولم يكن يكنى لديهم في مقاومة السرقة إلزام السارق برد الشيء المسروق ، بل كان يوقع عليه الرئيس نفسه عقوبة الجلد بالصوت . — ولقد ضرب بعض عشائر الهنود الجر مثلاً رائماً في الأمانة واحترام الملكية ، حتى إن السرقة لم تكن معروفة لديهم ، وحتى لقد كان الواحد منهم إذا فقد منه شيء لا يدور بخلفه أن أخأله قد سرقه ، وإنما كان يمتد أن فرداً من قبيلة أخرى قد ارتكب هذا الجرم . ومن أجل ذلك لم يكن لديهم قوانين ولا تقاليد عرقية لعقاب السارق . وفي طائفة أخرى من عشائر الهنود الجر كانت تعد السرقة من أكبر الجرائم وبحكم على مرتكبها بالجلد حتى الموت . وفي بعض العشائر الميلانيزية كان يعاقب السارق بغرامة تبلغ نصف قيمة الشيء المسروق وفي بعضها الآخر كان يعاقب أحياناً بالإعدام وأحياناً بتقطيع الأيدي والأرجل . وأحياناً بالجلد ، وأحياناً بالاسترقاق أى بأن يصبح رقيقاً للمعتدى عليه .

وبعض الشعوب البدائية كانت تفرق بين السرقة التي يقبض على صاحبها وهو متلبس بجرمه والسرقة التي يعلم أمرها بعد تمام عملياتها ، أى بعد إخفاء الشيء المسروق أو التصرف فيه ، وكانت توقع على النوع الأول من السرقة عقاباً شديداً بينما تتناهى عن النوع الثاني أو تحاسب عليه حساباً غير صير . ويذهب بعض الباحثين إلى أن السبب في قسوة العقاب في الحالة الأولى يرجع قبل كل شيء إلى دلالة السرقة على تفاهة السارق وعدم مهارته وضعف حيلته . ففي عشائر النافاهو بأمريكا وعشائر اليوكيس بكاليفورنيا Navaho, Youkis كانت السرقة التي تم على مهارة صاحبها فلا يكتشف أمرها إلا بعد تمام عملياتها تعتبر عملاً مشرفاً ، بينما كانت الأنواع الأخرى تسم صاحبها بمجسم الخزي وتعرضه للعقاب . وعند قبائل التشوكتكيس Tchouktchis بروسيا كانت البنت لا تتمتع بأى احترام من أفراد

عشيرتها ولا تكاد تجد لها خاطبا ما لم تسكن قد قامت بمغامرة ناجحة في سرقة بعض الأشياء .

وفي بعض الشعوب البدائية كان يختلف جزاء السرقة تبعا للمركز الاجتماعي لكل من السارق والمسرورق منه . فعند قبائل المارياس Mareas بأفريقيا لا يحكم على النبل إذا سرق إلا برد الشيء المسروق ، بينما يحكم على السارق من الدهاء بأن يصبح رفيقا للمسروق منه إذا كان المسروق منه نبلا ، فإن كان المسروق منه من الدهاء أى من طبقة السارق نفسه ، تصادر أموال السارق لمصلحة المسروق منه أو لمصلحة سيده .

وفي معظم الشعوب البدائية لا تحرم السرقة ولا يتعرض مرتكبها لعقاب إلا إذا كان ضحيتها من أفراد العشيرة أو من القبيلة أو من الجنس الذي ينتمي إليه السارق ؛ أما الأجنبي فكان يعتبر مباح المآل ، بل كان يعتبر لدى بعضها مباح الدم كذلك . والأشقة على ذلك كثيرة لدى السكان الأصليين لأمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وبين الشعوب البدائية بأفريقيا .

هذا ، وليست مبادئ التفرقة بين السرقة التي يقبض على صاحبها وهو متلبس والسرقة التي لا يعرف أمرها إلا بعد تمامها ، والتفرقة بين العقوبة تبعا للمركز الاجتماعي لكل من السارق والمسرورق منه ، والتفرقة بين السرقة من القريب أو المواطن والسرقة من الأجنبي ، ليست هذه المبادئ في التفرقة مقصورة على الأمم البدائية بل توجد لها أشياء ونظائر في كثير من الشعوب المتحضرة نفسها في المصور القديمة والوسطية والحديثة كاسيأتى بيان ذلك في مواطنه <sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر في تفصيل النظم المختلفة باحترام للملكية وعقاب السارق عند الشعوب البدائية وغيرها Westermark, L'Origine et le Développement des Idées Morales T. II, p. p. 7 — 36.

وقد قلنا عنه جميع ما ذكرناه من أمثلة في فقرة « حماية للملكية » .

## الفصل الثاني

الملكية عند قدامى الإسرائيليين

بقلم الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي

الإسرائيليون في مصر :

هاجر يعقوب ( الملقب بإسرائيل ) هو وأولاده من بلاد كنعان ( فلسطين وما إليها ) إلى مصر ، على أثر ما حلق بموطنهم القديم من مجاعة وما أصاب مراعبها من جفاف<sup>(١)</sup> ، حاملين معهم وسائقين أمامهم جميع ما كانوا يملكونه من أمتعة وأغنام وأبقار<sup>(٢)</sup> . وكان الوزير الأول بمصر حينئذ هو يوسف عليه السلام أحد أبناء يعقوب نفسه ، فأكرم مثنوى أبيه وإخوته ، وهطّط عليهم قلب فرعون ، وأعطاهم بأمره أملاكاً في أخصب بقاع مصر<sup>(٣)</sup> . وظلت سلالات بني إسرائيل بمصر حيناً من الدهر وهي تنعم بكرم المصريين ورعايتهم وتقديرهم لجهودهم وكفالياتهم ، حتى لقد وصل كثير منهم إلى أعلى الدرجات وأرق المناصب<sup>(٤)</sup> . ثم تغير موقف المصريين منهم فيما بعد إلى تقيض ما كان عليه ، لحشيتهم من تكاثر عددهم الذي زاد على عدد المصريين أنفسهم ومن استفحال نفوذهم في البلاد<sup>(٥)</sup> .

(١) سفر التكوين إصحاح ٤٧ آية ٤ .

(٢) سفر التكوين الآية الأولى من إصحاح ٤٧ .

(٣) القرآن الكريم سورة يوسف آيات ٥٤ — ١٠٠ ، وسفر التكوين إصحاح ٤١

آيات ٣٧ — ٤٤ وإصحاح ٤٧ آيات ١ — ١٣ .

(٤) انظر في هجرة يعقوب وأولاده إلى مصر القرآن الكريم سورة يوسف وسفر

التكوين من الإصحاح ٤٦ إلى آخر السفر .

(٥) سفر الخروج الإصحاح الأول آية ٩ .

فأصبحوا موضع مقتهم واضطهادهم ، يسومونهم سوء العذاب يذبحون أبناءهم ويستحيون نساءهم ، واتخذوا منهم خدما وعبدا وسخروهم في أشق الأعمال<sup>(١)</sup> .  
وبقي بنو إسرائيل أمداً طويلاً يرزحون تحت نير هذا الاستعباد وتنوشهم معاول هذه الإيادة حتى أتبع لهم الخروج من مصر مع موسى عليه السلام<sup>(٢)</sup> .

وليست لدينا مصادر يمتد بها عن تاريخهم في هذه المرحلة المحيطة ، التي يرجح الباحثون أنها كانت سابقة للقرن الخامس عشر قبل الميلاد ، إلا ما ورد بشأنها في الكتب المقدسة . وهذه الكتب لا تذكر لنا شيئاً مفصلاً عن ثرواتهم وملكياتهم ونظامهم الاقتصادي في مصر ، وإن كان يستخلص مما أجلتته في هذا الصدد أنهم كانوا في هذا كله خاضعين لما تقرره شريعة البلاد ؛ وأنه لم يكن لهم نظام مستقل متميز عن النظام العام في شئون الاقتصاد ؛ وأنه كانت لهم ملكيات كثيرة هامة في المرحلة الأولى من مقامهم بمصر ، بدليل ما يحدثننا عنه سفر التكوين من أن يوسف قد أعطى أباه وإخوته بأمر فرعون ملكاً في أحسن منطقة في البلاد وهي منطقة رمسيس<sup>(٣)</sup> ؛ وأنهم لم يحرموا قط من حق الملكية حتى في مرحلة اضطهادهم نفسها ، بدليل ما يحدثننا عنه العهد القديم من أنهم قد حملوا معهم وساقوا أمامهم عند خروجهم من مصر ما كانوا يملكونه من متاع وأنعام ، وأن أنعامهم هذه كان يتألف منها حينئذ قطمان ضخمة كثيرة العدد من الأغنام والأبقار<sup>(٤)</sup> ، هذا إلى ما حملوه معهم مما أهداه إليهم المصريون من الأقمشة واللابس وأواني الذهب والفضة<sup>(٥)</sup> ؛ وأن المهنة التي كان يزاولها الدهاء منهم

(١) أنظر في ذلك القرآن الكريم سورة البقرة آية ٤٩ والإصحاح الأول من سفر الخروج .

(٢) أنظر في ذلك القرآن الكريم سورة البقرة آية ٤٩ ، ٥٠ وسورة طه آيات

٧٧-٨٠ وسفر الخروج إصحاحي ١٣، ١٤ .

(٣) سفر التكوين إصحاح ٤٧ آية ١١ .

(٤) سفر الخروج إصحاح ١٢ آية ٣٢ ، ٣٨ .

(٥) سفر الخروج إصحاح ١٢ آية ٣٥ ، ٣٦ .

كانت مهنة الرعي ، وهي المهنة نفسها التي كان يزاولها يعقوب وبنوه قبل هجرتهم إلى مصر<sup>(١)</sup> ؛ وأن أهم مظاهر ثروتهم كانت تتمثل إذن في الأنعام ؛ وأن ثروتهم جميعا كانت ثروات عائلية لا فردية ، فالأسرة لا أفرادها هي التي كانت تملك ما تنسب إليها ملكيته من أنعام ومتاع

### الإسرائيليون بعد خروجهم من مصر وقبل استقرارهم في أرض كنعان :

استحال بنو إسرائيل ، في أثناء الفترة التالية لخروجهم من مصر حتى استقرارهم في أرض كنعان ، إلى قبائل من البدو الرحّل ، يضربون في صحراء سيناء والمناطق المتاخمة لها ، متنقلين في أرجائها ، « ناهين » حسب تعبير القرآن الكريم ، في دروبها وفيافها<sup>(٢)</sup> . وكانت المهنة السائدة لديهم في أثناء هذه المرحلة هي مهنة الرعي ، كما كان شأن آبائهم الأولين قبل هجرتهم إلى مصر<sup>(٣)</sup> . بل كما كان شأن معظمهم في أثناء مقامهم بمصر كما سبق بيان ذلك . — فأهم مظاهر ملكيتهم كانت تبدو إذن في أسرى : أخذها قطعان الأنعام ؛ وثانيها ما يلزم لرتبتها من مراع ومياه .

١ — أما الأنعام فكانت مواد الحياة لبني إسرائيل في هذا العهد : فن لحومها

---

(١) سفر التكوين إصحاح ٤٦ آيات ٣١ إلى آخر الإصحاح وإصحاح ٤٧ آيات ١ — ٥ .  
(٢) « نال فإنها حرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض . » الآية . أظن التصوير اللطيف للحوار الذي جرى بين موسى وقومه إذ يستعجم على دخول الأرض المقدسة وهم يتفاعدون عنها خوفا من أهلها في آيات ٢٠ — ٢٦ من سورة المائدة ؛ والآية التي ذكرناها للإشارة إلى تيه بني إسرائيل في صحراء سيناء هي الآية الأخيرة من هذه الآيات .  
(٣) سفر التكوين إصحاح ٤٦ آيات ٣٢ — ٣٤ وإصحاح ٤٧ آيات ١ — ٣ .

وألبانها كانوا يتخذون غذاءهم ، ومن أسوافها وأشمارها وجلودها كانوا يتخذون ملابسهم وأثاثهم ومساكنهم نفسها ، فقد كانت بيوتهم في هذا العهد خياما من الشعر . ولذلك كان يتمثل في الأنعام حينئذ أهم مظاهر الثروة لديهم ؛ حتى إن أسفار العهد القديم لتقيس مبلغ الغنى بما يمتلك من رهوس الأنعام ، وحتى إن المنازعات بين الناس كانت تدور حول ملكية الشاء والنعاج ، وتنبعث عن جشع كثير من الخلطاء وجنوحهم للبغى على خلطائهم فيما يمتلكونه من أغنصام .

في سفر صموئيل أن « نابال » Nabal « كان رجلا واسع الثراء ، لأنه كان يملك ثلاثة آلاف نمجة وألف شاة »<sup>(١)</sup> . ويمطينا القرآن الكريم مثلا من المنازعات التي كان يكثر حدوثها بين بنى إسرائيل ويرفع أمرها إلى ملوكهم أنفسهم في قصة النخع « إذ دخلوا على داود ففرع منهم ، قالوا لا نخف : خصمان بنى بعضنا على بعض ، فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط ، واهدنا إلى سواء الصراط . إن هذا أخى له تسع وتسعون نمجة ولي نمجة واحدة فقال أ كفلتنيها وعزني في الخلطاء . قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نماجها ، وإن كثيرا من الخلطاء ليبنى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل مام »<sup>(٢)</sup> . ويدل ما ورد

---

(١) صموئيل الأول ، الآية الثانية إصحاح ٢٥ . ونابل هذا كان في عهد لاحق بعدة طويلة للرحلة التي تحدث عنها . ولكننا نجد في هذه الآية وما شاكلها شاهداً على مكانة الأنعام ودلالاتها على الثراء لديهم في مختلف العهود .

(٢) سورة س ، آيات ٢١ - ٢٥ . ويلاحظ في زمن هذه القصة الملاحظة نفسها التي ذكرناها في التطبيق السابق . هذا وقد رويت القصة على وجه آخر في السفر الثاني من سفرى صموئيل اصطاحى ١٢، ١١ وملخصها أن داود أرسل إلى قائد جيده « يواب » Jabbai أن يضم « أوربا الحثي Urie le Héthien » في أخطر منطقة في القتال وأن يتخل عنه حتى يقتل . وكان هدف داود من وراء ذلك أن يحصل على زوجة « أوربا » الجيلة من بعده . وقد نفذ قائد الجيش ما أمر به ، وقتل « أوربا » في الميدان ، وتزوج داود بزوجه على الرغم من أنه كانت له زوجات وجوار كثيرات . فأرسل الله إليه « ناثان » Nathan ، وفس عليه قصة رجلين يملك أحدهما قطعا كبيرا المدخن الأبقار والنعاج ، بينما لا يملك الآخر =

في العهد القديم من خروج بنى إسرائيل من مصر ، أن أكبر أمنية لهم في أواخر مقامهم في هذه البلاد أن يمكنوا من الخروج منها مع ما كانوا يملكونه من أقطان وإقرار ، وأن فرعون عندما سمح لهم بالخروج كانت أول عبارة له تتضمن سماحة لهم بأن يسوقوا معهم أنعامهم <sup>(١)</sup> ، وأنهم خرجوا مزودين بثروات عظيمة تتمثل في قطعان ضخمة كبيرة العدد من الأنعام <sup>(٢)</sup> .

ويبدو من عدة شواهد تاريخية أن ملكية الأنعام لديهم في هذا العهد لم تكن ملكية جمية واسعة النطاق ، أي تملكها القبيلة كلها ، ولا ملكية فردية خاصة أي يملكها الأفراد ، وإنما كانت وسطاً بين الترتين ؛ فكانت ملكية أسرية ، أي إن كل أسرة كانت لها ملكيتها من الأنعام .

وهذا ضرب من الملكيات الجمية ، ولكنها ملكية جمية ضيقة النطاق . فالأسرة الإسرائيلية كانت أصغر خلية جمية بعد القبيلة والشيعة ، لأنها كانت محدودة النطاق في عدد أفرادها لا تتنظم إلا الأب وزوجاته وأبنائه وأبنائه وأبنائه وبناته وبناته ما دمن في منزل الأسرة أي قبل زواجهن واحتفلن إلى منازل أزواجهن حيث كن ينتمين إلى أسرهم هؤلاء . فالشخص المنوى الذي يتألف من هؤلاء الأعضاء هو الذي كان يعتبر مالكا للأنعام في نظر بنى إسرائيل .

٢ - وأما أراضي المرامى وآبار المياه فيظهر أن ملكيتها كانت ملكية جماعية

---

للأنسية واحدة . وفي يوم قدم شيف على النبي ، فد يده إلى نجدة الفقير واغتصبها منه وذبحها لنفسه . فنضب داود من فلة هذا النبي ، وقال « لئان » إلى هذا الرجل يستحق للوت ؟ فقال له نائان : إنك أنت فلك هذا الرجل ؟ وأخذ يؤنيه وشوعده بما سيحق به وبأهله من عذاب ونكال ، فاعترف داود بذنبه واستغفر ربه وتاب إليه فغفر له .... إلى آخر ما ورد في هذا السفر . والقصة على هذا الوضع يحسن اقتراء لا يحفل صدور مثله من نبي . وقلبك قال على بن أبي طالب رضي الله عنه : « من حدث بحديث داود على ما يرويه التفسير جلدته مائة وسين » .

(١) سفر الخروج الأصحاح ١٢ آية ٣٢ .

(٢) سفر الخروج الأصحاح ١٢ آية ٣٨ .



واسمة النطاق ، أى أن كل قبيلة كان لها من هذه الأرضى وهذه الآبار قسم معلوم تنتفع به فى صورة شائمة عشائرها وأسرانها فى رعية أنعامها<sup>(١)</sup> ؛ وذلك أن القبيلة كانت تتألف عادة من عدة عشائر ، والمشيرة كانت تنتظم عدة أسرات . وكان لهذا النوع من الملكية أهمية لا تقل عن أهمية النوع الأول إن لم تزد عنها .

فعلى الراعى وآبار المياه كانت تتوقف حياة أضعامهم بل حياتهم هم أنفسهم . ولذلك يرخر تاريخ هذا المهد بالحوادث المتصلة باكتشاف البناييع وشق الآبار وبالنزاعات المنيغة التى كانت تنشب بين القبائل من جراء اختلافهم على أراضى الراعى والمياه ، وعماهدات الصلح التى كانت تبرم بينهم لتسوية هذه المنازعات<sup>(٢)</sup> .

غير أن ملكياتهم فى هذه المرحلة لم تكن ثابتة ولادائمة ، فقد كانت الراعى عرضة للجفاف والآبار عرضة للنضوب . ومن ثم كانت القبيلة تنقل فى داخل أملاكها من منطقة إلى منطقة ، حتى إذا لم تجد فى أملاكها جيما ما يقيم أودها وأود أنعامها اضطرت إلى مغادرة أوطانها فى هجرة طويلة باحثة عن مراعى وآبار جديدة تضع يدها عليها إن لم يكن قد سبق امتلاكها أو تنتزعها أحيانا بالقوة من ملاكها الأولين . — وكان من الممكن بين عشية وضحاها أن يصبح الفقير غنيا واسع الثراء والغنى فقيرا مدقع الفقر . فقد تعرض قبيلة أو عشيرة أو أسرة لغارة مفاجئة من أعدائها فخفقت جميع ما كانت تملكه من أرض وماشية ومتاع ؛ وقد يراى الحظ قبيلة فقيرة أو عشيرة فقيرة فى غارة تشنها على معشر آخر غنى تستولى على جميع ما كان يملكه .

Adolf Lods : Israël... etc. p.p. 232, 233, Chailay : Histoire (١)  
de la Propriété 38, 39,

(٢) للرجع السابق .

وهذه المارك والنارات كانت كثيرة الحدوث بين بنى إسرائيل وغيرهم من  
العشار والشعوب التي كانت تسكن هذه المناطق معهم أو تجاورهم ، بل قد كانت  
تحدث أحيانا بين عشار وأسرات بنى إسرائيل نفسها بعضها مع بعض .

هذا ، ولم تسكن الفروق كبيرة في هذا المهد بين ثروات القبائل ولا بين  
ثروات الأسرات ولا بين ثروات الأفراد . ولم يكن للثروة حينئذ سلطانها ولا آثارها  
الخطيرة التي تبدو في أعما الحديثة . لجميع الناس كانوا سواسية تقريبا في مآكلهم  
ومشاربهم ومساكنهم وسائر شؤونهم ؛ والحياة في مجلتها كانت خشنة ساذجة  
لا أثر فيها للترف ولا للنعم ؛ والمه فلة على واجبات الضيافة والنجدة والإحسان  
وما إلى ذلك من الصفات التي كانت من أبرز مميزات الشعوب السامية جميعاً ،  
وخاصة في عهدوها الأولى ، كانت تعمل من جانبها كذلك على تقليل الفوارق  
بين الطبقات والأفراد .

### الإسرائيليون بعد استقرارهم في أرض كنعان :

ولكن الحال قد تغير تغيرا كبيرا حوالي القرن الرابع عشر ق م ، إذ أغار  
بنو إسرائيل بقيادة يوشع Josue ، خليفة موسى بعد وفاته ، على بلاد كنعان  
واحتلوها واستولوا على جميع ما كان فيها من خيرات وثروات ، بعد أن أبادوا  
معظم أهلها واستبدوا من أبقوا عليه منهم . فقد انتهت لديهم بذلك  
حياة المشقة والبداءة والتنقل ، واقتنحوا عهد الدعة والحضارة والاستقرار ،  
وسكنوا المدن والقرى والنازل والقصور التي ورثوها عن الكنعانيين ، وصدف  
معظمهم عن مهنة الرعي أو أصبحت لديهم في السكان الثاني واتجهوا إلى زراعة  
الحاصل وبساتين الفاكهة ، وتقدمت حياتهم ، ودقت أساليبها ، وتعددت أنواع  
الملكية لديهم ، وأصبح لكل نوع نظمه وقوانينه وآثاره الخطيرة في الحياة .  
ولذلك سنصف فيما يلي على كل نوع من أنواع هذه الملكية فقرة على حدة :

## ملكية الأراضي :

كان من أهم أنواع الملكية لديهم في هذا العهد وأكبرها قيمة ملكية الأراضي . فقد ورث بنو إسرائيل عن الكنعانيين أراضي خصبة تفيض بالخيرات والنعم ، قد بذل أهلها من قبلهم جهودا جبارة في تهيئتها لختلف أنواع الزراعة ، وتنمية قدرتها على الإنتاج ، وتوفير ما تحتاج إليه من وسائل الري والصرف واستنباط البنايع وشق القنوات والترع والآبار ، ولم ينادروا فيها رقعة إلا استفلوا في زراعة المحاصيل وبساتين الكروم واليوتن وسائر أنواع الفاكهة حتى أطراف الصحارى وقم الجبال : فكلم ترك الكنعانيون لبنى إسرائيل في هذه الأرض « من جنات وعبون وزروع ومقام كريم ونعمة كانوا فيها فاكهين » .

وقد قسمت هذه الأرض في مبدأ الأمر على قبائل بنى إسرائيل ، فخص كل قبيلة منها قسم يتناسب مع عدد أفرادها بالقياس إلى أخواتها ، وكان ذلك وفقا لما أوحى به الإله إلى موسى إذا أمره أن يبلغ بنى إسرائيل بأن يقسموا بين قبائلهم الأرض التى سيقه الله عليهم بها في بلاد كنعان بعد أن يكتب لهم النصر على أهلها « حسب عدد كل قبيلة منهم ، فلقبائل الكثيرة المدد تعطى مساحة كبيرة وللقبائل القليلة المدد تعطى مساحة صغيرة<sup>(١)</sup> » .

وتخصص قبيلة اللاويين زيادة عما يؤول إليها وفق القاعدة السابقة — بوصفها القبيلة المختارة للمصطفاة الحارسة للشرية القوامه على شوائر الدين والمشرقة على المناجى المقدسة وما يقدم للإله من أضحية وقرايين — بنان وأربعين مدينة منها ست مدن تعتبر حرما آمنا وملجأ لمرتكبي جريمة القتل لا يمسون فيه بسوء

(١) سفر العدد إصطاح ٧٦ آيت ٥٢ — ٥٤ .

إذا لجئوا إليه ، وبمساحات كبيرة حول كل مدينة من هذه المدن الثمانية والأربعين يستخدمها اللاويون وحدهم في مراقبتهم ورعى أنعامهم وما إلى ذلك <sup>(١)</sup> .

والقبائل الأخرى نفسها كان يختلف بعضها عن بعض في هذا الصدد اختلافاً غير يسير . فقد استخدمت القرعة <sup>(٢)</sup> في التقسيم ، انخفضت أنصبة القبائل من بعض الوجوه لعامل غير مضبوط . هذا إلى أن القاعدة التي جرت عليها القسمة تميز بين القبائل في مبدأ الأمر وفي مستقبله . فقد منحت كل قبيلة مساحة من الأرض تناسب مع عدد أفرادها بالقياس إلى القبائل الأخرى حسب ما كانت عليه في الوقت الذي أجرى فيه هذا التقسيم ، فاختلقت بذلك خطوط القبائل في المبدأ ، وأصبح لكل قبيلة منها قدر من الأرض مفروض أنها لا تتجاوزه مهما زاد عدد أفرادها في المستقبل أو تغيرت نسبتهم إلى غيرهم مما كانت عليه أو اختلفت مقتضيات حياتهم ومطالبها . وبذلك وضع هذا التقسيم البذور الأولى للاختلاف في الثروات والفوارق بين الطبقات .

وكانت ملكية الأرض في مبدأ الأمر ملكية جماعية فالقبيلة نفسها هي التي كانت تملك نصيبها وتقسمه بين أسرتها كما تقسم الأعمال بين أفرادها وفق ما تصطلح عليه من نظم وقواعد . ولكنها لم تلبث أن استحوذت إلى ملكيات أسرية ؛ ثم انتهى الأمر بأن أصبحت ملكية الأراضي لدى بني إسرائيل فردية خالصة تنتقل بطريق الميراث المادي وتقسّم بين أولاد التتوفى الذكور وحدهم

---

(١) سفر العدد إسحاح ٣٥ آيات ١ - ٨ . وقد قدر هذا السفر للمساحة الناجية لكل مدينة بمساحة طولها أقاليم من كل جهة من الجهات الأربع المحيطة بالمدينة . هذا إلى الضرائب الباهظة التي أوجبت الفريسة اليهودية على سائر بني إسرائيل أن يقدموها إلى اللاويين من ثمرات أرضهم وتناج أنعامهم وما إلى ذلك من الأمور التي ستعرض لها في مواضعها .

(٢) سفر العدد إسحاح ٣٦ ، آية ٥٥ .

لأن كبرهم مثل حظ اثنين منهم . وفي حالة عدم وجود أولاد ذكر نوزع تركته المتوفى على بناته غير المتزوجات ، وفي هذه الحالة لا يصح لمن أن يتزوجن من خارج القبيلة حتى لا يخرج الثروة إلى قبيلة أخرى<sup>(١)</sup> ، بل لا يصح لمن أن تتزوجن إلا من أقرب فرع في عشيرة أبيهن<sup>(٢)</sup> . — وعلى هذه القاعدة نفسها كان يسير الميراث في جميع ما يتركه المتوفى من منقول وعقار .

وقد حث أسفار العهد القديم بني إسرائيل على استغلال الأراضي ، وحجبت ذلك إليهم ، وراعت ما حبلوا عليه من جنوح إلى الكسل ورغبة عن العمل وبذل الجهود فأغرتهم على الزراعة بمغريات كثيرة ، منها أنها قررت أن يفي من الخدمة العسكرية كل من زرع كرماً حتى يؤتي الكرّم ثماره ، أى مدة خمس سنوات ، وهى المدة التى تنقضى عادة على زراعة الكرّم حتى يتحقق أول نتاج له<sup>(٣)</sup> .

غير أن الشريعة الموسوية قد قيدت المالك فى استغلال أرضه بسدة قيود ، كما فرضت عليه عدة واجبات . فمن ذلك أنه كان يجب عليه أن يرفق بمامل الأرض وأن يدفع له أجره قبل أن تغرب الشمس من كل يوم يعمل فيه<sup>(٤)</sup> . وأن يريحه ويريح دوابه نفسها من العمل فى اليوم السابع من كل أسبوع ، أى فى يوم السبت اليهودى الذى لا يجوز للإنسان ولا الحيوان أن يباشر فيه عملاً<sup>(٥)</sup> . ومن ذلك أنه كان يجب عليه أن يريح الأرض نفسها ، أى يتركها بوراً ، سنة كاملة كل سبع سنين ؛ وكل ما كان يظهر فيها من نبات من تلقاء نفسه فى هذه

(١) سفر العدد ، إسحاح ٣٦ ، آيات ٦ — ٩ .

(٢) أنظر فى موضوع الميراث Letourneau : *L'Evolution de la Propriété* p. 277, 282.

(٣) L.:tourneau, op. cit. 275.

(٤) سفر اللاويين إسحاح ١٩ آية ١٣ وسفر التثنية إسحاح ٢٤ آتى ١٤ ، ١٥ .

(٥) سفر الخروج إسحاح ٢٠ آيات ٨ — ١١ .

السنة السابعة كان يجب تركه للفقراء ، فإن فضل شيء منه من حاجتهم تركه للساعة من الأنعام<sup>(١)</sup> ، وتسرى هذه القاعدة نفسها على بساتين الكروم والزيتون وسائر أنواع الفاكهة<sup>(٢)</sup> . ومن ذلك أنه كان يجب عليه حينما يحصد حقله أن يترك ناحية منه بدون حصاد وألا يجمع ما تساقط منه في أثناء الحصاد من سنابل وحبوب ، وأن يفعل مثل ذلك حينما يقطف ثمار كرومه وبساتينه ، حتى يتخلف بعض محصول الحبوب والفواكه للفقراء وأبناء السبيل<sup>(٣)</sup> . ومن ذلك أنه كان يجب عليه أن يقدم لللاويين زكاة أرضه وهي المشر من كل ما تخرجه الأرض من غلة أيا كان نوعها ، كما كان يجب أن يقدم لهم غار سنة كاملة كل أربع سنين من نتاج بساتينه من الفواكه<sup>(٤)</sup> .

وكانت وسائل انتقال ملكية الأرض بإرادة المالك مقيدة كذلك بمدة قيود . فقد حظرت الشريعة اليهودية في مراحلها الأولى على المالك أن يوصي لأحد بشيء من ملكه بعد وفاته . ثم أجيئت الوصية بعد ذلك واسكن في حدود ضيقة كل الضيق ، فقد اشترطت قوانين التلود لجوازها ألا يكون الوصي ورثة معروفون<sup>(٥)</sup> ، وهذه القاعدة نفسها كانت مطبقة في جميع أنواع الملكيات لا في الأرض وحدها . وأما انتقال الأرض بطريق البيع فما كان يجوز كذلك إلا بقيود كثيرة . وانتقال ملكية الأرض بطريق من هذه الطرق كان على حال انتقالا موقوتا ينتهي بعد أجل معلوم . وذلك أنه عند حلول « اليوبيل » الإسرائيلي ، الذي يشكر كل خمسين عاما ، توجب الشريعة اليهودية أن تعود جميع الأراضي إلى ملاكها

(١) سفر الخروج إصحاح ٢٣ آتي ١٠ ، ١١ واللاويين إصحاح ٢٥ آيات ٤-٧ .

(٢) سفر الخروج إصحاح ٢٣ آية ١١ .

(٣) اللاويين إصحاح ١٩ آتي ٩ ، ١٠ .

(٤) اللاويين ١٩ آية ٢٤ و Letourneau, op. cit. 278 .

(٥) Letourneau op. cit. 277, 278 .

الأولين<sup>(١)</sup> حتى ترجع شئون الملكية الزراعية إلى الأوضاع التي شرعها الله إذ قسم الأرض على قبائل بني إسرائيل عقب احتلالهم لبلاد كنعان . ولكن يظهر من شواهد كثيرة أن هذا القانون لم يراع تطبيقه مراعاة كاملة في اليهود الأولى وأنه قد أغفل تطبيقه كل الإغفال في اليهود الأخيرة ، وأنه في جلته كان مجرد أمنية تتردد في نفوس بني إسرائيل ومشروعهم أن تظل ملكية الأراضي محافظة في صورة ما على أوضاعها الأولى<sup>(٢)</sup> .

### ملكية الرقيق :

كان نظام الرق معروفا ومعمولا به لدى العبرين منذ أقدم عهودهم . فسفر التكوين يحدثنا عن أرقاء وإماء في منازل آبائهم الأولين أنفسهم إبراهيم واسحق ويعقوب<sup>(٣)</sup> . غير أن هذا النظام لم يعم انتشاره لديهم ، ولم تصبح الملكية الرقيق أهمية كبيرة في الحياة الاجتماعية وفي شئون المال والاقتصاد ، ولم توضع لها قواعد مضبوطة دقيقة ، إلا في العهد الذي نحن بصدد الكلام عنه .

ومعنى الرق أن يصبح إنسان مملوكا لجماعة أو لفرد معين فيجهد من معظم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان التي ينعم بها الأحرار ، ويمامل من كثير من الوجوه معاملة السلة الملوكة مع بعض فوارق تقتضيها طبيعته الإنسانية واختلاف مقوماتها باختلاف جوهرها عما عداها من الملكيات المتعلقة بالجماد والحايوان .

وكانت مصادر الرق لدى الإسرائيليين في هذا العصر كثيرة متشعبة ، ولكن أهمها كان يرجع إلى ستة مصادر :

- (١) اللاويين إصحاح ٢٥ آيات ١٣ وتوابعها وإصحاح ٢٧ آية ٢٤ .
- (٢) هنا هو رأى أدولف لودز من أشهر المؤرخين عن إسرائيل .
- A.Lods : Israël ... etc cité par Challay : Histoire de la-Propriété p. 41.
- (٣) سفر التكوين إصحاح ١٤ آية ١٤ وإصحاح ٢٥ آية ٥ ، وإصحاح ٢٦ آية ١٤ .

١ - وأهم هذه المصادر جميعا كانت الحرب التي تنشب بين الإسرائيليين وغيرهم أو بين قبائلهم وممالكهم بعضها مع بعض . أما النوع الأول من الحروب ، وهي الحروب الخارجية التي تنشب بينهم وبين غيرهم وخاصة الحروب التي شنوها على الكنعانيين ، فقد أمدهم بمعظم ما كانوا يملكونه من رقيق . وذلك أنهم كانوا بعد انتصارهم على بلاد ما يضرعون الرق على جميع أهلها من النساء والأطفال . أما الرجال فقد أمرتهم كتبهم المقدسة « بأن يضرعوا رقابهم بحد السيف » وألا يبقوا على أحد منهم <sup>(١)</sup> . وقد حافظوا على هذه الوصايا في عهدهم الأولي ؛ ولكن يبدو أنهم فيما بعد كانوا يؤثرون الإبقاء على الرجال أنفسهم واسترقاقهم <sup>(٢)</sup> . وأما حروبهم بعضهم مع بعض فقد حرمت عليهم كتبهم المقدسة استرقاق من يؤسرون فيها أو من يفلتون من بني إسرائيل . ولكن يبدو من شواهد تاريخية كثيرة أنهم كانوا أحيانا يخالفون هذه الوصايا ويمالئون الإسرائيل أسير الحرب الداخلية معاملة الأسير غير الإسرائيلي فيضربون الرق عليه <sup>(٣)</sup> .

٢ - ومع أن كتبهم المقدسة كانت تحظر عليهم حظراً باتاً خطف إنسان حر في غير حرب والاستيلاء عليه قسراً واسترقاقه أو بيعه ، بل كانت توجب أن يقع على مرتكب هذا الجرم عقوبة الإعدام <sup>(٤)</sup> ، فإنه يظهر من عدة شواهد تاريخية أن الخطف أو الاستيلاء على الناس بالقوة كان في الواقع العملي مصدراً هاماً من مصادر الرق لدى بني إسرائيل ، وأن ذلك كان ممولاً به حتى في أقدم عهودهم

(١) سفر التثنية ٢٠ آية ١٣ ، ١٤ .

(٢) انظر كتاب الدكتور على عبد الواحد والي بالفرنسية : نظرية اجتماعية في الرق صفحتي ٤١ ، ٤٢ Ali AbdelWahed Wafi : Contribution à une théorie sociologique de l'Esclavage.

(٣) للرجع السابق صفحة ٤٣ .

(٤) سفر الخروج ، إصحاح ٢١ ، آية ١٦ .



جدليل ما تذكره التوراة ويذكره القرآن عن استيلاء إخوة يوسف عليه وبيعهم  
إياه بثمان مئتي دينار<sup>(١)</sup>.

٣ — وكان من مصادر الرق لديهم كذلك المقوبات التي كانت توقع أحيانا  
على السارق وعلى الدين الماجز عن دفع دينه .

فالشريعة اليهودية تقضى بالرق على السارق الذي لا يستطيع دفع التمويض  
المالى الذى يحكم به عليه لصالح المسروق منه ، فتوجب يمه بيع الأرقاء واستيفاء  
هذا التمويض من ثمنه . « فإذا سرق رجل ثورا أو حملا وذبحه أو باعه وجب عليه  
أن يرد لصاحب الثور خمسة ثيران ولصاحب الحمل أربعة حملان . . . وإن كان  
ما سرقة لا يزال حيا فى يده ، سواء أكان ثورا أم حملا أم حمارا أم حملا ، فإنه يرد ضعفه  
لصاحبه . فإن لم يكن لديه ما يكفي للسداد وجب يمه هو نفسه واستيفاء التمويض  
من ثمنه<sup>(٢)</sup> » .

ومع أن أسفار العهد القديم لا تبيح استرقاق الدين الذى يمجز عن وفاة دينه  
فى الأجل المضروب ، فإن العمل قد جرى لدى بنى إسرائيل فى مختلف عهودهم  
على استرقاق الدين الماجز عن دفع دينه ، فيصبح عبدا للدين ، أو يباع ببيع  
الأرقاء لغيره ويستوفى الدين من ثمنه ؛ بل لقد جرى العمل فى بعض عهودهم على  
أن يسرق مع الدين نفسه زوجاته وأولاده ؛ ويبدو من استقراء أسفارهم  
التاريخية أن العجز عن الوفاء بالدين قد قذف فى نطاق الرق بألاف مؤلفة من  
الناس<sup>(٣)</sup> .

(١) سفر التكوين ، إصحاح ٣٧ آيات ٢٦ — ٢٩ ، والقرآن الكريم ، سورة يوسف

آية ٢٠ .

(٢) سفر الخروج ، إصحاح ٢٢ آيات ١ — ٥ .

(٣) أنظر فى تفصيل هذه الأمور كتاب الدكتور عبد الواحد وائى (بالفرنسية) : « نظرية

البيعية فى الرق » صفحات ٤٦ — ٥٠ .

٤ — وكان من مصادر الرق لديهم كذلك سلطة الوالد على أولاده . فقد أجاز العهد القديم للوالد أن يبيع بنته بيع الأرقاء لمن يقبل زواجها لنفسه أو لأحد أبنائه <sup>(١)</sup> . ويشترط التلود لصحة هذا البيع ، بجانب هذا الشرط ، شروطا أخرى كثيرة منها أن يكون الوالد في فقر مدقع وتقطع به الأسباب فلا يجد وسيلة أخرى لسد رمقه . . ولكن هذه الشروط جميعا لم تكن موضع رعاية من الناحية العملية ، فكان الآباء ينتفعون بهذه الرخصة في أوسع نطاق ، بل إن هناك من الشواهد ما يدل على أنهم كانوا يطبقونها أحيانا على أولادهم اذ كور أنفسهم <sup>(٢)</sup> .

٥ — وقد أجاز العهد القديم للإسرائيل أن يبيع نفسه فيما اختاروا لأخيه الإسرائيلي فيصبح رقيقا له <sup>(٣)</sup> . وقد اشترط التلود لصحة هذا البيع أن يكون الإسرائيلي رجلا لأمراة <sup>(٤)</sup> ، وأن يكون قد وصل إلى أقصى حالات العوز والمسغبة ، وألا تكون لديه وسيلة أخرى للحياة ، فلا يباح له ذلك « إلا بعد أن يكون قد باع جميع ما يملكه من أرض وبيوت وأمتعة وأكل منها جميعا ، وأهوزته ضرورات الحياة ، فلم يجد لقمة عيش لنفثاته ولا منزلا يأوى إليه ولا سقفا ينام تحته » — ويبدو أن هذه الشروط كانت مراعاة إلى حد كبير ؛ غير أن الأزمات الاقتصادية التي كانت تضرب بجرانها من حين لآخر وتفتتد وطأتها على الفقراء والمحردين قد ضمت إلى طبقة المبيد من الأجانب عددا غير يسير من أحرار بني

(١) سفر الخروج ، إصحاح ٢١ ، آيات ٢-١٢ .

(٢) انظر الدكتور على عبد الواحد والى : « نظرية اجتماعية في الرق » صفحات

٥٠ — ٥٢ ( بالقرنية ) .

(٣) سفر التثنية ، إصحاح ١٥ ، آية ١٢ .

(٤) وهنا على الرغم من أن آية سفر التثنية المذكورة في التعليل السابق صريحة في أن

هذا جائز للرجل والمرأة على السواء ، فقصا : « إذا باعك همه أحد من أخوانك رجلا كان أم امرأة ، فإنه يخدمك ست سنين ... الخ » .

إسرائيل الذين كانت تلجئهم الضرورة إلى بيع أنفسهم ببيع الأرقاء<sup>(١)</sup> .

٦- وكان من أهم مصادر الرق لديهم ، بل كان أهمها جميعا بعد الحرب ، تناسل الأرقاء . فكانت القاعدة عند الإسرائيليين في ذلك — وهي القاعدة نفسها التي أخذت بها جميع الشعوب التي أفرت نظام الرق مع اختلاف يسير في تطبيقها — أن الولد يتبع أمه حرية ووقا . فابن الرقيقة كان يولد رقيقا ولو كان أبوه حرا ، بل لو كان أبوه هو السيد نفسه . وينتقل إليه نوع الرق الذي كان مضروبا على أمه ؛ فإن كانت ذات رق دائم ضرب عليه الرق الأبدي ؛ وإن كانت ذات رق مؤقت بأجل انتهى رقة بانتهاء هذا الأجل . وابن الحرة يولد حرا ولو كان أبوه رقيقا<sup>(٢)</sup> . وما كان يستثنى لدى بني إسرائيل من قاعدة تسمية الولد لأمه في رقتها إلا حالة واحدة غريبة ، وهي أن تتنازل الزوجة الشرعية لأمة زوجها عن فراشها بعقد صريح تشترط فيه أن مآتاقى به الجارية من ثمرات هذا الفراش يكون ولدا لها هي لالجارية التي ولدت ؛ ففي هذه الحالة يولد الولد حرا أى يتبع أمه الشرعية في حريتها ، يقطع النظر عن رق أمه الطبيعية التي جاءت به . وهذا النظام الغريب كان معمولا به في مصووم القديعة على الأخص ، وقد طبق على إسماعيل بن إبراهيم من جاريته هاجر<sup>(٣)</sup> .

وكان الرق المضروب على غير الإسرائيليين رقا مؤبدا<sup>(٤)</sup> ، بينما كان الرق المضروب على الإسرائيليين رقا مؤقتا . فإذا كان الرقيق امرأة إسرائيلية باعها أبوها فإن رقتها لا يبقى إلا مادام السيد متخذًا لها زوجة له أو زوجة لابنه . فإن كرها

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب الدكتور على عبد الواحد وافي : « نظرية اجتماعية في الرق » صفحات ٥٤-٥٧ ( بالفرنسية ) .

(٢) انظر التفصيل في المرجع السابق صفحات ١٩ - ٢٣ . وما كان يمكن في الواقع أن يبيع الولد من أم حرة وأب رقيق ، لأنه ما كان يجوز للحر أن تزوج رقيقا .

(٣) سفر التكوين ١٦ وآيات ١ - ١٤ من إصحاح ٣٠ ، وانظر التفصيل في المرجع المذكور في التطبيق السابق صفحات ٢١ - ٢٣ .

(٤) اللاويين ٢٥ ، آيات ٤٤ - ٤٧ .

من هن في عصمته وجب تيسير عققها ورد حريتها إليها <sup>(١)</sup>. وإن كان الرقيق رجلاً إسرائيلياً ضرب عليه الرق لسبب من الأسباب السابق ذكرها فإن رقه لا يدوم إلا مدة ست سنين بحسب ما جاء في سفر الخروج والثنية <sup>(٢)</sup>، وأبنتهى بمحاول اليوبيل الإسرائيلى (وهو الخمسين أى الذى يجرى كل خمسين سنة) أيتها كانت المدة التى قضاها في الرق قبل ذلك بحسب ما جاء في سفر اللاويين <sup>(٣)</sup>. فإن أبدى الإسرائيلى الذى انتهت مدة رقه رغبة صريحة في أن يبق رقيقاً عند سيده، عرض أمره على القضاة، فإن قرروا إجابته إلى رغبته، قاده سيده إلى باب المدينة، وتعب أذنه بمثقة دلالة على امتداد رقه، وحينئذ يصبح رقه مؤبداً كالرقيق من غير بنى إسرائيل <sup>(٤)</sup>

وقد قيدت الشريعة اليهودية حق السيد على رقيقه بمدة قيود كما فرضت عليه عدة واجبات حيالة. فمن ذلك أنها أوجبت عليه سد حاجاته في المأكل والمشرب والملبس والسكن، وحظرت عليه إيذاؤه، وفرضت عقوبات قاسية توقع على السيد في حالة المدوان: فإذا قتل عبده عوقب بالأعدام؛ وإذا فقأ عينه أو كسر سنه أو أصابه بجرح من هذا القبيل كان جزاؤه أن يتحرر عبده، فتزول ملكيته عنه. ومن ذلك أنها توجب عليه في حالة معاشرته لأتمته أن يمحطها من سراريه، وتحظر عليه في هذه الحالة أن يبيعها، فإن كرهاها وجب عليه تحررها. ومن ذلك أنها

(١) هذا بحسب ما ورد في سفر الخروج، إصحاح ٢١، آيات ٧ — ١١. أما سفر التثنية واللاويين فيجعلان حكم الرجل الإسرائيلى (انظر التثنية، إصحاح ١٥ آية ١٢، واللاويين إصحاح ٢٥ آيات ١٠، ٢٩ — ٤٣).

(٢) الخروج، إصحاح ٢١ آية ٢؛ والتثنية، إصحاح ١٥، آية ١٢.

(٣) اللاويين، إصحاح ٢٥ آية ٤٠.

(٤) انظر في تفصيل ذلك كتاب الدكتور على عبد الواحد وفى السابق ذكره صفحات

توجب على السيد أن يريح عبده في اليوم السابع من كل أسبوع ، وهو يوم السبت اليهودى ، وفي جميع أيام الأعياد الدينية ، فلا يكلفه فيها عملا ولا بدعه . يياشر عملا . - ولكن يظهر أن هذه التعاليم السمعة وتعاليم أخرى كثيرة من نوعها تفيض رحمة وعطفا على الأرقاء لم تكن موضع رعاية كبيرة لدى بنى إسرائيل ، وأنه قد سادت لديهم صفات القسوة على الرقيق وسوء معاملته وإرهاقه بالعمل والجلشع فى استغلاله وعدم التورع عن أية وسيلة للارتفاع به ، حتى إن بعض الأسياذ كانوا يكرهون قتيانهم على البناء للارتفاع بأجورهن<sup>(١)</sup> .

وكانت وسائل إنتقال ملكية الرقيق بإرادة سيده مقيدة كذلك بمدة قيود فن ذلك أنه ما كان يجوز للسيد أن يبيع رقيقه الإسرائيلى ، وما كان يجوز له أن يبيع أمته الإسرائيلىة التى اتخذها زوجة له أو زوجة لابنه<sup>(٢)</sup> ، ولأتمته الأجنبية إذا كان قد طارها مباشرة الأزواج<sup>(٣)</sup> .

وكانت ملكية الرقيق تختلف من ملكية الحيوان والجماد بأنها عرضة لأن تصبح غير ذات موضوع مع بقاء الكائن نفسه الذى كانت متعلقة به ، وذلك فى حالة ما إذا عتق الرقيق . ففى هذه الحالة يصبح حرا ، أى تزول صفة الملكية عنه . وكان ثمة نومان من العتق : أحدهما عتق جبرى يقرره القانون فى بعض الحالات على الرغم من السيد نفسه ، كعتق الرقيق الإسرائيلى بمدست سنين ، والرقيق الأجنبى إذا قضا السيد عينه ؛ والآخر عتق اختيارى يقرره السيد نفسه برضاه . وهذا العتق الأخير قد قيده الشريعة اليهودية بمدة قيود ، بل إن بعض

(١) المرجع السابق صفحات ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) سفر الخروج ، إصحاح ٢١ ، آيات ٧ - ٩ .

(٣) سفر التثنية إصحاح ٢١ آيات ١٠ - ١٥ .

قهاء اليهود ليحفظ على السيد تحرير رقيقه الأجنبي عملا بظاهر النص الذى ورد  
بمسدده فى العهد القديم <sup>(١)</sup> .

### ملكية الأنعام :

لم يكن للملكية الأنعام فى هذا العصر أهميتها التى كانت لها فى العصر السابق ،  
وقد أصبحت مهنة الرعى مهنة ثانوية بالقياس إلى مهنة الفلاحة وزراعة البساتين .  
ومع ذلك فإن الأنعام كانت تمثل حينئذ قسما ذا بال من الثروة العامة وكان يشتغل  
بتربيتها عدد غير يسير من الناس . وقد جلب الإسرائيليون معهم إلى بلاد  
كنعان جميع ما كانوا يملكونه فى أوطانهم الأولى من قطعان الماشية ، وأضافوا  
إليها بعد احتلالهم لهذه البلاد جميع ما كان يملكه أهلها من أنعام ، فزادت رءوس  
أموالهم منها أضمافا مضاعفة . ولم يكونوا فى ذلك باعين ولا عادين ، بل كانوا  
مطبقين لتعاليم العهد القديم . فقد نصت كتبهم المقدسة على أن جميع ما يوجد من  
أنعام فى بلد مقهور يصبح غنيمة خالصة لبنى إسرائيل <sup>(٢)</sup> .

وكانت ملكية الأنعام لديهم قبل دخولهم أرض كنعان ملكية أسرية  
مختلطة يعمض مظاهر من الملكية الفردية ؛ ولكنها لم تثبت أن تحولت فى العهد  
الذى نتحدث عنه إلى ملكية فردية خالصة . فجميع ملاك الأنعام الذين نتحدث  
عنهم أسفار اليهود فى هذا العهد هم أفراد حقيقيون لامتصون . فمن ذلك ما ذكره  
سفر صموئيل من أن « نابل » Nabal كان رجلا واسع الثراء لأنه كان يملك ثلاثة  
آلاف ناقة وألف شاة <sup>(٣)</sup> . وجميع المنازعات التى كانت تقع من جراء ملكية

---

(١) اللاويين ، إصحاح ٢٥ ، آية ٤٦ : « تحفظ بهم أرفاء إلى الأبد » .

(٢) سفر التثنية إصحاح ٢٠ آية ١٤ .

(٣) السفر الأول من سفرى صموئيل إصحاح ٢٥ ، آية ٢ .

الماشية في هذا العهد والتي تحدث عنها كذلك أسفارهم أو ضربت بها الأمثال كانت تقع بين أفراد مشخصين ممثلين لأنفسهم بحسب لابين جماعات ولا بين أشخاص ممثلين لهيئات <sup>(١)</sup>.

وكانت ملكية الأنعام تفرض على مالكيها واجبات كثيرة من أهمها أن يقدم ذكاتها لللاويين . وزكاة الأنعام كانت أول ما يولد من جميع أنواع الماشية التي يملكها الإسرائيلي واثار ما يولد لكل بقرة ونسجة وشاة <sup>(٢)</sup>.

### ملكية المنقول والنقود :

عرف بنو إسرائيل منذ أقدم عهودهم قيمة الذهب والفضة وحرسوا على اكتنازها ، كما عرفوا التعامل بالنقود المتخذة من هذين المعدنين ومن غيرها من المادن . فالتوراة تحدثنا عن إخوة يوسف ويمهم إياه للإسماعيليين بشرين مثقالا sicles من الفضة <sup>(٣)</sup> . والقرآن الكريم يذكر الكلمة الصريحة في معنى النقد المضروب إذ يخبر أنهم «شروه بثمان بخرام معدودة <sup>(٤)</sup>» . وعندما سمع فرعون لبني إسرائيل بالخروج من مصر حرسوا على أن يحملوا معهم سلما كبيرة القيمة ليكتنزوها ويخذلوا منها رهوس أموال ويأمنوا بها شر الحاجة وتفيدم في رحلاتهم المجهولة الصير ، فطلبوا إلى المصريين — وكان ذلك تنفيذا لما أوصاه به موسى نفسه — أن يهدوم أنية من الذهب والفضة <sup>(٥)</sup> ، ولم ينادروا مصر

(١) انظر مثلا الإصحاح الثاني عشر من السفر الثاني من سفرى صموئيل .

(٢) اللاويين إصحاح ٢٧ آية ٢٦ و Letourneau, op. cit. 278

(٣) التكوين إصحاح ٣٧ ، آية ٢٨ .

(٤) سورة يوسف آية ٢٠ .

(٥) التكوين إصحاح ١٢ آية ٣٥ .

إلا بعد أن أُجيبوا إلى رغبتهم، «وسلبوا» المصريين (حسب تعبير سفر التكوين)<sup>(١)</sup> أنفسهم ما كانوا يملكونه من ثروات.

ويبدو أن ثرواتهم هذه قد زادت زيادة كبيرة في أثناء المدة النصرمة بين خروجهم من مصر ودخولهم أرض كنعان، بفضل ما كانت تدره عليه ماشيتهم من جهة وما كانوا يشتونونه من جهة أخرى من حين لآخر على غيرهم من غارات يستلبون فيها كل ما كانت تصل إليه أيديهم من مال ومتاع.

ولكن كل ما جموه في أثناء مقامهم بمصر وقلبهم في صحراء سيناء لم يكن شيئاً مذكوراً بجانب ما أفاده عليهم فتحهم لبلاد كنعان. فلم يغم بنو إسرائيل من بلاد كنعان أرضاً وبساتين وبلاداً ومنازل وورقياً وأنعاماً بحسب، بل غنموا منها أيضاً قطاير مقنطرة من الذهب والفضة ومازید قيمته كثيراً عن ذلك من التحف والأمتنة والأثاث. كل ذلك قد أمرتهم كتبهم المقدسة أن «ينهبوه»<sup>(٢)</sup> حسب تبصيرها وألا يبقوا على شيء منه لأهل البلاد. وقد نفذوا ما أمروا به على أقصى وجه من طرق التنفيذ؛ وقسموا غنائمهم هذه فيما بينهم، فخرجوا من ذلك بثروات طائلة وملك كبير.

وظهر لدى بني إسرائيل في هذا العهد من وجوه النشاط الاقتصادي طرائق جديدة لم يكن لهم بها عهد من قبل أولم تكن ذات إال في شئون حياتهم الأولى، وكان لهذه الطرائق أثر كبير في تنمية ثرواتهم التي تتحدث عنها. ومن أهم هذه الطرائق التجارة الداخلية والخارجية والصناعة بمختلف فروعها المروعة في ذلك العهد وأعمال المصارف والقرض بفائدة وما إلى ذلك. ووجه بنو إسرائيل إلى هذه الشئون الجديدة أكبر قسط من عنايتهم، وتقننوا في الإقادة منها لاستثمار

(١) التكوين إصحاح ١٢ آية ٣٦.

(٢) التنية إصحاح ٢٠ آية ١٤، ١٥.



أموالهم ، ولم ينادروا في نواحها طريقا شريفا أو خسيسا من طرق الريح  
إلا سلكوه . فتضخمت بذلك ثرواتهم وزادت عما كانت عليه أضمافا مضاعفة .  
ويظهر أن ملكية النقود والمتاع والمنقول كانت في جميع مراحل هذا العصر  
ملكية فردية خالصة ، بل يبدو أن صفة الفردية كانت الصفة الغالبة فيها حتى  
قبل استقرارهم في بلاد كنعان .

### حماية الملكية عند بني إسرائيل :

أزلت الشريعة اليهودية الملكية بمختلف أنواعها منزلة التقديس ، وأحاطتها  
بسياج قوى من الحماية ، وفرضت عقوبات قاسية على الناصب وسارق المنقول  
والمتمدى على الملكية الزراعية والعقارية وعلى حدود الأرض .

فن بين الوسايا المشر التي كلف الله موسى أن يبلتها بني إسرائيل وجعلها  
دعائم رسالته النهى عن السرقة والنصب والاستيلاء على مال الغير بأى طريق وأن  
يعد الشخص عينيه إلى مامتع الله به أخاه من منزل أو امرأة أو عبد أو دابة أو  
مال أو متاع أو أى شيء آخر مما يملكه <sup>(١)</sup> .

ويقرر سفر الخروج أنه إذا فوجئ اللص وهو متلبس بجريمة السرقة فقتل  
أو ضرب حتى مات فإن دمه يذهب ههنا <sup>(٢)</sup> ، وأنه إذا لم يكن لدى السارق  
ما يكفي لسداد التمييز الذى يجب أن يفرمه للمجنى عليه وجب بيمه هو نفسه  
بيع الأرقاء واستيفاء التمييز من ثمنه <sup>(٣)</sup> ، وأن التمييز المقرر هو « خمسة  
ثيران في مقابل كل ثور سرقه وأربعة حملان في مقابل كل حمل إن كان السارق

(١) سفر الخروج ، إصحاح ٢٠ ، آية ١٥ ، ١٦ .

(٢) سفر الخروج إصحاح ٢٢ ، آية ٢ .

(٣) سفر الخروج إصحاح ٢٢ آية ٣ .

قد ذبح ماسرقة أو باعة ، وضعف ماسرقة إن كان لا يزال حيا في يده سواء أكان السروق ثورا أم حمارا أم حملا<sup>(١)</sup> . ويقرر التلمود أن التمويض فيما عدا ذلك هو ضعف قيمة الشيء السروق<sup>(٢)</sup>

وقد عاقب الله «أخاب» ملك السامرة Ahab roi de Samarie على اغتصابه بستانا مجاورا لقصره كان يملكه نابوت اليزرائيلي Nabot de Jezreel بأن أهلك الملك وزوجه إيزابل Jézabel وأهله جميعا وأرسل الكلاب والطيور الجارحة تأكل لحومهم وتلقى دماءهم ، ودمر مساكنتهم ، وأوحى إلى نبيه إيليا Elie أن يبلغ الملك وزوجه ماسحيق بهما ويألهما جزاء بما كسبا نكالا من الله<sup>(٣)</sup> .

وقد أبهل اللاويون في جهر من القول ، على مشهد من شمع بنى إسرائيل ، فجهلوا لمنه الله على من ينقل حدود الحقل المجاور له ، وقال الشعب كله : آمين<sup>(٤)</sup> . هذا إلى العقاب الدنيوى الصارم الذى قرره شرائعهم لهذا الحرم .

اتساع الفروق بين الطبقات والأفراد نتيجة لاختلاف الملكيات .

أتاح الاستقرار والطمأنينة اللذان صاددا المجتمع الإسرائيلى فى هذا العهد

(١) سفر الخروج إصحاح ٢٢ آيتى ١ ، ٤ .

(٢) انظر كتاب الدكتور على عبد الواحد واقى السابق ذكره صفحة ٤٥ والتعليق الأول فى هذه الصفحة .

(٣) كان الملك أخاب قد عرض على نابوت أن يتنازل له عن هذا البستان المجاور لقصره بشئ أوفى نظير بستان آخر يملكه إياه ، فلم يقبل نابوت ذلك حفاظا منه على تراث أبيه ، فكاد له الملك هو وزوجه بأن انتهيا ظلما بأنه سب إله إسرائيل وسب ملكها وأشهدا على ذلك شاهدى زور ، فنفذ فيه حكم الإعدام رجما وقتل بنوه واستولى الملك على بستانه فى قصة طويلة مفصلة فى الإصحاح ٢١ من السفر الأول من سفرى الملوك وفى الآيتين ٢٥ ، ٢٦ من الإصحاح التاسع من السفر الثانى من سفرى الملوك .

(٤) سفر التثنية ، إصحاح ٢٧ ، آية ١٧ .

غرمنا كثيرة للإثراء واستثمار الأموال . وقد أفاد من هذه القرص أكبر إفادة بعض طبقات وبعض أفراد من بني إسرائيل ، فملكوا الضياع والقصور وغرقوا م ونساقم وأولادهم في الترف والنعم ، وظهرت الفروق واسعة صارخة بينهم وبين سائر أفراد الشعب في مآكلهم ومشاربهم وزينتهم ومساكنهم وسائر شئون حياتهم واستعملوا على غيرهم استملاء كبيرا<sup>(١)</sup> . — وكان لابد لهم ، لكي يبقوا على مستواهم المعيشي والاقتصادي ، أن يعمدوا في ابتزاز الطبقات الدنيا وتجريدتها من كل شيء . ولم يكونوا ليخشوا من جراء ذلك جزء ولا حساباً ؛ فقد كانوا هم الصفوة المختارة الذين يراقبون الناس ولا يراقبون ويحاسبونهم ولا يحاسبون ، وكانوا قادة الشعب وحكامه يديهم الحل والقدر ومن طريقهم تناس الأمور . — وكانوا لا يتورعون في سبيل الإثراء عن الالتجاء إلى أخس الوسائل : فكانوا يأكلون السحت ؛ ويمدون أيديهم للرشوة ؛ ويسلبون أموال الضعفاء واليتامى والأرامل ؛ ويقرضون الموزين من بني إسرائيل وغيرهم ربا فاحش<sup>(٢)</sup> ثم يستولون على أراضيهم سداً ليدونهم أو يبيعونهم ويبيعون أولادهم وزوجاتهم بيع الأرقاء . فاستحالت من جراء ذلك معظم الأراضي إلى إقطاعيات كبيرة يملكها عدد محدود من الأفراد والطبقات ، وتكدست كذلك معظم الثروات الأخرى في أيدي هؤلاء ، حتى لقد ضاقت بها بيوتهم ، ولم يقو البشر على حراستها ، فلجئوا إلى بيت الله ، إلى المسجد الأقصى ، واتخذوا فيه أنفاقاً ومخازن وخزانات يحفظون فيها ثروتهم وتحفهم وأحجارهم الكريمة والتمين من أموالهم ، حيث تكون في حراسة الإله نفسه ورعايته ، فاستحال بذلك

(١) انظر أوصاف طبقة للرفين في مظم أسفار الأنبياء وخاصة في الإصحاح الثالث من أشعيا Essaie, Isaie حيث يصف الترف في نساء هذه الطبقة ، آيات ١٦ — ٢٤ .

(٢) مع أن الربا كان بحسب شريعتهم محرماً التعامل به بين الإسرائيليين بعضهم مع بعض : « لك أن تحصل على قائمة من الأجنبي ولكن لا يعمل لك أن تفعل ذلك مع أخيك الآية » ( سفر التثنية ، إصحاح ٢٣ ، آية ٢٠ وإصحاح ١٥ آية ٣ ) .

المبد إلى «بنك» يهودى لحفظ ودائع بنى إسرائيل <sup>(١)</sup> . وكان من نتائج ذلك أن اختفت اللكيات الصغيرة أو كادت وأن هوت دماء الشعب إلى أحط منزلة في البؤس والشقاء . وقد وصف ذلك النبي أنشياء Esaia في أبلغ عبارة إذ يقول: «ألا تمسا لأوثك الذين يمدون ملكياتهم من منزل إلى منزل ومن حقل إلى حقل ، حتى لا يكون نعمة موضع قدم لنيرهم وحتى يستأثروا وحدهم بسكنى هذه البلاد <sup>(٢)</sup> » .

### محاولات لتحقيق العدالة الاجتماعية وتضييق الفروق بين الطبقات :

غير أن هذه الأوضاع كانت متنافرة مع اتجاهات الشريعة الموسوية كما كانت موضع سخط شديد من العناصر الرشيدة في بنى إسرائيل . فشرائع العهد القديم والنظم التي جاء بها أنبياء بنى إسرائيل وحكامهم والجهود التي بذلوها في هذا السبيل ، كل ذلك كان يرمي إلى محاربة البنى والظلم والترف والجشع واستغلال الإنسان لأخيه ، ومحث على العدل والإحسان والتواصى بالبر والخير والتكافل بين الناس ، ويمثل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفروق بين الطبقات .

فقد وضعت أسفار العهد القديم لمعاملات الإسرائيليين بعضهم مع بعض ، وخاصة المعاملات المادية ، قواعد سمحة نبيلة تكفل تحقيق هذه النايات . فمن ذلك ماشرعته بشأن القروض والرهون إذ قررت أنه لا يصح للإسرائيلي أن يقرض أخاه بفائدة ، ولا أن يرهقه بالمطالبة ، وأن يُنظره إلى ميسرة إن كان ذا هسرة ،

---

Letourneau, op. cit. 283 (١)

(٢) أنشياء Esaia الإصحاح الخامس آيات ٨ — ١٠ .

والأخذ حجري رحاء التي يطحن عليها قوته رهنا في دينه ولا حجيرها الأمل ،  
لأنه « بذلك يكون قد رهن حياة أخيه نفسه » ، وإذا أعطاه ملابسه رهنا ونجب  
عليه أن يردّها له قبل غروب الشمس في اليوم نفسه « لأنها غطاؤه الذي يستر جسمه  
فإذا جرد منها تمرض للملاك <sup>(١)</sup> » . — ومن ذلك ما أوجيته على ملاك الأرض  
والمصانع وأصحاب رهوس الأموال والأغنياء من ضروب الرعاية والرحمة والإحسان  
حيال العمال والأرقاء والفقراء بل حيال الدواب نفسها . فقررت أنه لا يجوز العمل  
إلا ستة أيام في الأسبوع ، وفي اليوم السابع وهو يوم السبت يستريح جميع الناس  
وجميع الدواب . ، وأن مخالفة هذه القاعدة يعاقب مقترضا بالموت ؛ وأن الأرض  
نفسها يجب أن تستريح سنة كل سبع سنين ويترك ما ينبت فيها من تلقاء نفسه  
في السنة السابعة للفقير والمساكين وابن السبيل ، فإن فضل منه شيء بعد حاجة  
هؤلاء فلا ساعة من الأنعام ؛ وتسرى هذه القاعدة نفسها على بساكن الكروم  
والزيتون وسائر أنواع الفاكهة ؛ وأنه يجب أن يدفع أجر العامل قبل أن تنرب  
الشمس من كل يوم ، وأن يامل برحمة ورفق ؛ وأنه يجب أن يترك ، في كل  
حصاد لحقول الحبوب وفي كل قطف لثمار الفواكه ، نصيب للفقراء والمساكين  
وأبناء السبيل ؛ وأن نصيب الله في زكاة الأرض والأنعام وغيرها يجب أن ينفق  
في سدّ حاجات الموزين من الناس ؛ وأنه يجب على الأغنياء في عدة أعياد  
ومناسبات دينية وقومية يتكرر مجيئها أن يقيموا الولائم ويقدموا فيها الأعيذة لقوى  
القرى والبتاى والمساكين من جيرانهم وأهل بلادهم ؛ وأنه يجب مد يد العونة  
إلى كريم قوم ذل كما يجب إيواء ابن السبيل .

ومن ذلك أيضا ماسته بشأن الرق الناشئ من الفقر (بيع الإمرائى لنفسه

(١) المروج إصحاح ٢٢ آيات ٢٥ — ٢٧ ؛ والثنية ، إصحاح ١٥ آية ٣ وإصحاح ٢٣  
آية ١٩ ، ٢٠ وإصحاح ٢٤ آية ٦ ؛ واللّوِين إصحاح ٢٥ آيات ٢٥ — ٢٨ .

أولادهم واسترقاق الدين المأجور من دفع دينه) ؛ فقد قررت أن كل رقيق من بني إسرائيل يتحرر عند حلول اليوبيل الإسرائيلي أو بعد انقضاء ست سنين على رقة . — ومن ذلك أيضا محاربتها للبخس والترف والإسراف في المآكل والمشرب والملابس<sup>(١)</sup> .

وقد بذل أنبيا بني إسرائيل في هذا السبيل جهودا مشكورة وارتفعت سيئاتهم مدوية بالحض على تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة ما ساد في عصرهم لدى طبقات الأغنياء من ترف وجشع وابتزاز للطبقات الدنيا وحرص على جمع المال من أي طريق<sup>(٢)</sup> .

### اتجاهات شيوعية في إسرائيل : الحسدونيون :

وفي القرن الثاني قبل الميلاد ظهر في بني إسرائيل اتجاهات شيوعية يحمل لواءها جماعة «الحسدنيين» Esséniens<sup>(٣)</sup> . فقد نددت هذه الجماعة بنظام الملكية الفردية وما يجره هذه النظام على المجتمع من نتائج وخيمة ، ونادت بالملكية الجماعية ووجوب

(١) انظر في هذا كله صفحات ٤٧ — ٤٩ ، ٥٣ — ٥٦ من هذا الكتاب ، والمراجع المدونة في هذه الصفحات ، وانظر كذلك سفر الخروج لإصحاح ٢٣ آية ١١ ، وسفر التثنية لإصحاح ١٢ آيات ١٧ — ١٩ وكتاب الدكتور على مبد الواحد وفي السابق ذكره صفحات ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٦ و Letourneau, op. cit. 282 .  
(٢) انظر مثالا من ذلك في سفر أشعيا لإصحاح الخامس ٨ — ١٠ ، والإصحاح الخامس والستين ١٧ — ٢٤ .

(٣) اقسام بنو إسرائيل من الناحية الدينية إلى ثلاث فرق : القروشين ( فروشين Pharisiens ) ؛ وفرقة السادوقيين (سادوقي Saducéens ) ؛ وفرقة الحسدنيين (حسدني Esséniens) . ومعنى «حسدني» المشفقون (الباء والهمزة علامة الجمع في البرية) . وقد امتازت هذه الفرقة الأخيرة عن سائر فرق اليهود في الشؤون الدينية بكثرة من النسل والوضوء وتحررهم تقديم الأضحية والترايين . هذا وقد وصلت إلينا أخبار هذه الفرقة عن طريق ما كتبه فيلون الفيلسوف Philon ويوسف اللوزج Joseph ؛ وكلاهما من رجال القرن الأول للميلاد . انظر في ذلك أيضا :

Larousse du XXe siècle (mot : Esséniens),  
Ghalay, op. cit. 46, 47, Montesquieu : de l'Esprit des Lois, II, p. 106.

السواة بين الناس وأن يعيش العالم في سلام دائم ، وحاربت البذخ والترف والحياة  
الناعمة التي كان يحياها الأغنياء ، ودعت إلى الزهد والتقشف ، وطبقت مبادئها  
هذه على أفرادها الذين اعتزلوا المجتمع الإسرائيلي ، وعاشوا جماعات حول شواطئ  
البحر الميت . فقد ألنوا فيما بينهم نظام الملكية الفردية ، وجعلوا جميع ماتحت  
أيديهم من أرض ومنقول وملابس وأطعمة ومتاع ملكا جماعيا شائما يحفظ  
مايزيد منه عن الحاجة العاجلة في مخازن عامة ، ويشرف على شئون إدارته وتوزيعه  
حراس يختارون من بينهم بطريق الانتخاب العام المباشر ، ويتفرغون كل التفرغ  
لأعمال وظيفتهم هذه . وحتى المنازل نفسها اعتبروها ملكا جماعيا ، وتركوها  
في كل قرية من قرأهم مفتحة الأبواب لكل «رفيق» من جماعتهم ، سواء أكان  
من أهل القرية أم قادما من خارجها . وكما ألنوا نظام الملكية الفردية فيما بينهم  
ألنوا كذلك نظام الرق ، فجميع أفراد جماعاتهم كانوا أحرارا متساوين . وقد  
حرموا على أنفسهم الاشتغال بالتجارة لما تبثه في النفوس من جشع وحرص على  
جمع المال وجنوح إلى ابتزاز الناس ؛ كحرموا الاشتغال بصناعة الأسلحة والتخذية  
وسائر آلات الحرب لتنافر الغاية التي تقصد من هذه الصناعات مع أهم مبادئهم  
وهو أن يعيش العالم في سلام دائم . ولذلك اقتصرت أعمالهم على الزراعة والصيد  
وما يحتاجان إليه ويتصل بهما من صناعات ؛ واقتضت مبادئهم في التقشف والزهد  
أن يحرموا على أنفسهم استخدام الذهب والنفضة واقتناءها والتعامل بهما . وبالغ  
معظمهم في تطبيق هذه المبادئ فحرموا على أنفسهم الزواج .

## الفصل الثالث

### الملكية عند قدامى اليونان بقلم الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي

كان قدامى اليونان ، يتألفون من عدة قبائل تتفق في أصولها وتجمعها صفات مشتركة كثيرة ، ولكن يختلف مع ذلك بعضها عن بعض اختلافا غير يسير في التقاليد والنظم الاجتماعية وكثير من شئون الحياة . وقد ظهر هذا الاختلاف أوضح ما يكون بين مجموعتين منها كانا من أبرز مجموعات القبائل اليونانية وأعظمها أثرا في التاريخ ، وكانت نظم كليهما مثالا يحتذى في عدد كبير من القبائل والمدن اليونانية الأخرى ، حتى لقد كانا يمثلان إلى حد كبير معظم الشعب اليوناني : إحداهما مجموعة القبائل «الدورية» Doriens التي كانت تسكن منطقة «لاكونيا» Laconie من شبه جزيرة «البيلوپونيز» Péloponèse ، وقد اشتهرت ببلادهم باسم «اسبرطة» Sparte أو «الاسيديمونيا» Lacédémonie كما اشتهروا هم أنفسهم باسم الإسبرميين أو الالاسيديونيين؛ وثانيتهما مجموعة قبائل «الأكتيين» Actéens التي كانت تسكن منطقة «أتিকা» Attique (أو «أكتي» Acté) كما كانت تسمى في أقدم عهودها) ، وقد اشتهرت ببلادهم باسم «اسميتها» «أثينا» Athènes كما اشتهروا هم أنفسهم باسم الأثينيين .

وكانت اسبرطة في معظم أدوار تاريخها خاضعة للنظم التي سنها مشرعها



«لشمير» «ليكورغوس» Lycurge (في القرن التاسع ق م) ، كما أن أيننا كانت خاضعة في أطول مرحلة من مراحل تاريخها القديم للنظم التي وضعها مشرهما «سولون» Solon (٦٤٠ - ٥٥٨ ق م) .

ولذلك سنجد أنفسنا في التالاب في أثناء دراستنا لشئون الملكية عند قدامى اليونان أمام نظامين مختلفين لا أمام نظام واحد : أحدهما النظام الإسبرطى ؛ وثانيهما النظام الأثينى .

### ملكية الأرض عند قدامى اليونان :

كانت ملكية الأرض من أهم النواع الملكية عند قدامى اليونان ، بل كانت أهمها جميعا ، فهي التي كان يطيب لليوناني أن يفخر بملكيتها في أغانيه ويزهو بأن أجداده قد ملكوها « بسيوغهم وحراهم وروسهم » وأنه بهذه الأسلحة يحمي رأسهم الجيد ، « فيها يحرق الأرض ويحصد الزرع ويصيرتاج الكرم »<sup>(١)</sup> . وهي التي يقول فيها سقراط ، على ما يرويه عنه زينوفون « Xénophone » إن الاشتغال بزراعتها هو أشرف للمهن جميعا . فهي مصدر السعادة والسرور : تقوى الجسم ؛ وتصلح الروح ؛ وتبث في نفوس الأحرار حب المدافعة والتضامن والإخاء . هذا إلى أنها مصدر جميع الثروات وعماد الفنون الأخرى جميعا : فبازدهار الزراعة تزدهر جميع الحرف والصناعات ، وبإهمال الأرض وتركها مواتا يموت معها جميع حاشيشنل به الناس على يابس الأرض ومائها من حرف وفنون »<sup>(٢)</sup> .

وقد سارت ملكية الأرض عند قدامى اليونان ، سواء في ذلك الإسبرطيون

(١) أنظر ص ١ .

(٢) Glotz : Le Travail dans la Grèce Ancienne p. 294 (٢)

منهم والأثينيون ، في الطريق نفسه الذى سارت فيه عند قدامى بنى إسرائيل . فكانت في مبدأ أمرها ملكية جماعية واسعة النطاق موزعة على القبائل . ثم تحولت إلى ملكية أسرية . وقد تم تحولها هذا منذ عهد بعيد . ففي الإلياذة هو ميروس ، التى تمثل حوادثها المصور اليونانية السابقة للتاريخ ، ما يدل على أنه في هذه المهود السحيقة نفسها كانت كل أسرة تملك ضميمتها الخاصة <sup>(١)</sup> . وانتهى الطاف بهذه الملكية بأن أصبحت فردية خالصة . غير أنه قد آتى على اسبرطة بعد ذلك بعض مهود كانت تلتنى فيها الملكية الفردية إلناأ تاما ويماد توزيع الأرض بين الأسرات كاسيأتى بيان ذلك .

وفى المرحلة الأولى التى كانت فيها ملكية الأرض ملكية جماعية واسعة تتعلق بالقبائل لا بالأسرات ولا بالأفراد ، ما كان يجوز انتقالها انتقالا اختياريا من يد إلى يد ، بل ما كان يتصور هذا الانتقال . إذ الملكيات كانت تظل حينئذ وديعة في يد رئيس القبيلة أو رؤسائها يدرونها لمصلحتها حتى يسلموها كاملة إلى خلفائهم ، وكانت تظل حبيسة على الهيئة التى تملكها يتناقلها الجيل اللاحق منها عن الجيل السابق بدون توقف ولا انقطاع .

ولم يتغير الأمر تغيرا كبيرا بعد أن أصبحت ملكية الأرض ملكية أسرية . فقد كان رئيس الأسرة هو المشرف على زرونها المقارية ، وعند وفاته كانت تنتقل لأولاده الذكور في صورة جمية شائعة ، لأهمهم الذين كانوا يحملون وخدم لقب الأسرة ، وعن طريقةهم كانت تنتقل تحاليلها وعقائدها . وكانت الرئاسة تنتقل لأكبرهم .

ففي هذه المرحلة كذلك ما كان يجوز انتقال الملكية انتقالا اختياريا ، لأن

الأرض لم تكن ملكا لرئيس الأسرة حتى يجوز له التصرف فيها ، وإنما كانت مجرد ودبة في يده يشرف عليها مادام حيا ، وتنقل من بعده إلى خليفته على الوضع نفسه الذى كانت عليه في حياته .

ولكن الوضع قد تغير بعد أن أصبحت ملكية الأرض ملكية فردية خالصة وبعد أن اعترفت لها بهذه الصفة شرائع اسبرطة وأثينا وسائر شرائع اليونان ، وبعد أن حينها كثير من مفكرهم وخاصة أرسطو الذى قرر « أن الملكية الفردية ضرورية للحياة الاجتماعية السليمة لأنها هى التى تقرى الأفراد بالعمل وتدفعهم إليه<sup>(١)</sup> » . فلم يكن حينئذ بدّ من أن تتسع حقوق المالك ، وخاصة حقه فى حرية التصرف فيها بملكه ، فلم يقتصر الأمر على البيع والرهن بل تجاوزه إلى حق الهبة والوصية . فأباح سولون للمالك إذا لم يكن له ورثة أن يوصى بملكه لمن يشاء . وبذلك تمتع أثينا أسبق المدن اليونانية جميعا إلى تقرير هذا الحق الطليق . وقد حذت حذوها فى ذلك اسبرطة فيما بعد . ووضعت قواعد الميراث نفسها على أسس فردية خالصة .

غير أن التصرف فى ملكية الأرض تصرفا اختياريا قد ظل على الرغم من ذلك من أبنض أنواع الحلال . ولذلك قيدته الشرائع اليونانية بقيود هائلة وحرصت كل الحرص على الجدد من نطاقه . حتى إن قوانين سولون لتقضى بتجريد بائع أرضه من كثير حقوقه المدنية والسياسية ، وتعمل من طريق آخر على الحد من انتقال الملكية العقارية من الفقراء إلى الأغنياء وعلى محاربة الإقطاع وتجميع الأرض فى يد فئة قليلة من الناس . فقد عمل سولون تسوية عامة للديون التى كانت على

الفقراء والتي كانت تضطروهم إلى بيع أراضيهم ، فألقى بعضها إلقاء تاما وخفض بعضها الآخر ، ورفع قيمة النقد حتى يسهل على الدينين تسديد ديونهم ، فزاد قيمة الجنية الفضى La mine من ثلاث وسبعين درخمة إلى مائة درخمة<sup>(١)</sup> ، ووضع ضرائب تصاعدية باهظة على الملكيات الكبيرة ، بينما أعفى الملكيات الصغيرة من جميع الضرائب ، وألقى على كاهل الأغنياء عدة أعباء وطنية تقتضيهم جهودا ونفقات كثيرة ؛ وفرض رسوما مرتفعة على اعتقال الملكيات وتسجيلها وعلى الشهر العقارى ، وقرر أن التأخر عن دفع هذه الرسوم يوما واحدا يزيد بها إلى الضعف<sup>(٢)</sup> . — وفي اسبرطة أصدر المشرع ليكودغوس قانونا يحرم بيع الأرض محررا باتا<sup>(٣)</sup> .

ولكن على الرغم من هذا كله تفاقمت حركة رهن الأرض وبیمها ، حتى لقد اقتضى الأمر في أثينا ، لكثرة حالات الرهن<sup>١٠</sup> أن توضع على المنازل والأراضي الرهونة علامات تميزها عما عداها ، ويسجل عليها اسم الدائن واسم الدين ومبلغ الدين . وقد أفاد من هذه الحال طبقة الأغنياء وذوى النفوذ والمرايين على حساب الفقراء والمستضعفين والمساكين ، فاستحوالت معظم الأراضي إلى إقطاعيات كبيرة يملكها عدد محدود من الأفراد ، وهوت دماء الشعب إلى أسفل منزلة في اليؤس والشقاء . — وكذلك كان الحال في اسبرطة نفسها . فقد «وصل فيها كثير من الناس» على ما روى المؤرخ اليونانى بلوطارخوس Plutarque «إلى أقصى درجات الفقر حتى ما كانوا يملكون شبرا من الأرض، بينما بلغ عدد قليل منهم القمة في منازل الترف والثراء ، حتى لقد كادت ملكية الأراضي جیما تتركز في أيديهم<sup>(١)</sup>» .

Letourneau, op. cit. 320. (١)

Ibid. 331 (٤)

Ibid. 320 et note 2 (٢) Ibid. 323 (٢)

وقد اتسع في أمتنا بعد ذلك الخرق على الزارع فتركت الأمور تسير على سجيبتها في هذا السبيل . أما في اسبرطة فقد قام ليكورغوس بإصلاح زراعى جاسم جرى ، فألّنى الملكية الفردية للأرض إلّناءً تاماً ، وأعاد لها نظام الملكية المائّلة ، وقسم أراضى لاكونيا كلها إلى قطع بمدد الأبرار الاسبرطية في ذلك المهد ، فجعلها ثلاثين ألف قطعة متساوية في قيمتها وفي مبلغ إنتاجها وأعطى كل أسره قطعة منها<sup>(١)</sup> . ويظهر أن التوازن قد اختل بعد ذلك عدة مرات ، وأنه كان كلما اختل التوازن فكر ولادة الأمور في إعادة تقسيم الأراضى أو عملوا فعلاً على إعادة تقسيمها على النحو الذى فعله ليكورغوس .

### ملكية الرقيق عند قدامى اليونان :

كان قدامى اليونان يستمدون رقيقهم من المصادر الستة نفسها التى كان يستمد منها بنوا إسرائيل .

١ - وكانت الحروب لديهم - كما كانت لدى بنى إسرائيل - أهم هذه المصادر وأقدمها جميعاً . ففى عصورهم السابقة للتاريخ نفسها كان الرق يضرب على أسير الحرب وخاصة على النساء والأطفال كما يحدثنا بذلك هوميروس فى الإلياذة والأودسيا فى أثناء قصصه عن الحروب التى نشبت بين اليونان ومملكة طروادة بآسيا الصغرى والتى اشتهرت باسم حرب طروادة<sup>(٢)</sup> . وفى عصورهم التاريخية كانت الحرب هى التى تمدهم بمعظم رقيقهم من الذكران والإناث . ولم يقتصر أثرها حينئذ على استرقاق الأفراد واستعباد الأسرى ، بل كانت تؤدى أحياناً - وخاصة

---

Ibid, 331 (١)

(٢) أنظر الإلياذة الفصل السادس ، وأنظر كتاب الدكتور على عبد الواحد وفى بالفرنسية عن الرق صفحتى ٦٠ ، ٦١ ؛ وأنظر كتابه بالبرية من « الشعر الخامس عند قدامى اليونان ومبلغ دلالته على عقائدهم وظنهم الاجتماعية » .

الجروب التي كان يشنها الاسبرطيون على غيرهم. — إلى استرقاق شعوب كاملة ، فيضوب الرق على جميع أفراد الشعب المتهور . فمن ذلك مثلا ما فعله الاسبرطيون إذ ضربوا الرق الجماعي على جميع أفراد الشعب الهليائي Hélaïes ( وهم سكان هيلوس Hélos في منطقة لاكونيا Laconie ) بعد انتصارهم عليه ؛ وقد اشتهروا فيهم باسم الهيلوت Hilotes <sup>(١)</sup> .

ولم يكن استرقاق الأجنبي الأسير أو المتهور في حرب عملا مباحا فحسب ، بل كان في نظر قدامى اليونان واجبا قوميا وإنسانيا ؛ ولم يكن اليونان ينظرون إلى الحروب التي كانت تؤدي إلى هذا الاسترقاق نظرتهم إلى أمور مشروعة فقط ، بل كانوا يمدونها فريضة يجب عليهم أدائها نحو أوطانهم . وقد عبر عن وجهة نظرم هذه أصدق تبير وصاغها في قالب نظرية بيولوجية — اجتماعية كبير فلاسفتهم أرسطو إذ يقرر أن الله قد خلق فصيلتين من الأناس : فصيلة يزودها بالعقل والإرادة وهي فصيلة اليونان ، وقد فطرها على هذا التقويم الكامل لتكون خليفته في أرضه وسيدة على سائر خلقه ؛ وفصيلة لم يزودها إلا بقوى الجسم وما يتصل اتصالا مباشرا بالجسم ، وهؤلاء هم البرابرة أي من عدا اليونان من بني آدم ، وقد فطرهم الله على هذا التقويم الناقص ليكونوا عبدا مستخرين لفصيلة المختارة المصطفاة . فمن واجب اليونان إذن أن يعملوا بمختلف الوسائل على أن يردوا هؤلاء إلى المنزلة التي خلقوا لها وهي منزلة الرق . وكل حرب يشنها اليونان لتحقيق هذه الغاية حرب مشروعة تنبثق من طبائع الأشياء . ولا تستقيم الحياة الاجتماعية ويشترن العمل في نظر أرسطو إلا باسترقاق هؤلاء البرابرة . فبفضل هذا الاسترقاق يتحقق توزيع الأعمال على الوجه الذي يتفق مع طبائع الأشياء ، فيقوم الأرقاء

(١) افكتور على عبد الواحد وافي نظرية اجتماعية في الرق ( بالفرنسية ) ٦١ ، ٦٢ و

Wallon : Histoire de l'Esclavage, dans l'Antiquité, T.I. 104—206.

بالأعمال الجسمية التي زودوا بالقدرة عليها وحدها ، ويتفرغ اليونان لماعدا ذلك من الأعمال الراقية التي زودوا بالكفايات اللازمة لها والتي يقتضيها العمران الإنساني . ولا يمكن الاستغناء عن الرقيق في الأعمال الجسمية . لأن هذه الأعمال في نظره لا تتم إلا بأداتين : أداة جامدة تتمثل في الفأس والمحراث والتول والموود . . . وما إلى ذلك ؛ وأداة حية *Instrument animé* تحرك الأداة الجامدة . ولا تتوفر مقومات هذه الأداة الحية في غير الرقيق . فلا يمكن إذن أن يُستغنى عن الرقيق إلا إذا أصبحت كل أداة زراعية أو صناعية تستطيع أن تتحرك وحدها وتنفذ الأمر الذي تكلفه أو تستثمر هذا الأمر مقدما بحداد بتنفيذه من قبل أن تؤمر به ، كأن يستطيع التول أن ينسج وحده والقيثارة أن تعزف وحدها<sup>(١)</sup> . ولعل أرسطو كان في ذلك ملهما بما ستنهى إليه شئون الصناعة وأن عدها ستستحيل بفضل البخار والكهرباء والمخترعات الميكانيكية إلى آلات تتحرك وحدها وتكاد تستغنى عن الإنسان ، وبأن الرق سيصبح حينئذ غير ذي موضوع .

غير أن نتائج الحرب لم تقف لدى اليونان عند الحد الذي رسمه فلاسفهم أي عند استرقاق الأجنبي الأسير أو المقيود ، بل تجاوزت ذلك إلى استرقاق اليوناني . فكثير من الحروب الأهلية التي كانت تنشب بين المدن اليونانية بعضها مع بعض كانت تؤدي في الواقع المعلى إلى استرقاق الأسرى والمقيود من الرجال والنساء والولدان . صحيح أن معظم فلاسفهم وخاصة افلاطون ، لم يأثروا بهذا في عبارة هذا المسلك واستنكروه وحث اليونان على الإقلاع عنه ؛ ولكن معظم جهودهم في هذا السبيل قد ذهبت أدراج الرياح ولم تقو على القضاء على هذا الاتجاه<sup>(٢)</sup> .

(١) الدكتور على عبد الواحد واتى : الرق (بالفرنسية) ٦٢، ٦٣ و *Challaye. op. cit.* 27. 28.

(٢) الدكتور على عبد الواحد واتى : الرق (بالفرنسية) ٦٣ — ٦٥ .

٢ - وكان ضحايا القرصنة والخطف من أهل البلاد الأخرى يملكون لدى اليونان معاملة أسرى الحرب ، فيستعبون قاهريهم أو يبياعون بيع الأرقاء . ولم تكن القرصنة لديهم عملا مشروعاً فحسب ، بل كانت تعد كذلك من أجد الأعمال . ففي قصائد هوميروس تظهر القرصنة على أنها مهنة العظماء والأشراف<sup>(١)</sup> . ولم تفقد القرصنة شيئاً من مكانتها هذه في عصورهم التاريخية نفسها . بل إن مشرهم الكبير صولون قد ألف هو نفسه نقابات وعصابات للقرصنة والإغارة على السفن الأجنبية في البحار وعلى المدن الساحلية في غير بلاد اليونان وزودها بما تحتاج إليه من سفن وسلاح<sup>(٢)</sup> . — وأما خطف الأطفال وغيرهم من المدن والقرى اليونانية نفسها فلم تكن مهنة شريفة في نظرهم ؛ ولكن مع ذلك كان يزاولها كثير من الرجال والنساء من بلاد اليونان ؛ وكان مصير ضحاياهم في الغالب كصير ضحايا القرصنة من الأجانب<sup>(٣)</sup> .

ولم تبد الشرائع اليونانية أية مقاومة لهذه المادات إلا حوالي القرن الرابع ق م . وكان أسبقها إلى ذلك شرائع أثينا ، فقد حرمت القرصنة والخطف وقررت عقوبات قاسية توقع على مقترفيها ، واتخذت من الإجراءات ما يكفل عدم استرقاق ضحاياها<sup>(٤)</sup> . ولكن هذا كله لم يقو على وقف التيار الجارف لهذا النوع الوحشي من الاسترقاق .

٣ - وكان القانون نفسه يفرض الرق عقوبة على مرتكبى بعض الجرائم . فمن قبل صولون كان المعجز عن الوفاء بالدين يؤدي إلى استرقاق المدين لمصلحة الدائن أو إلى بيعه الأرقاء واستيفاء الدين من ثمنه ؛ بل لقد كان ذلك يؤدي

(١) المرجع السابق ٦٥ ، ٦٦ والأوديسيا ، الفصلين الثالث والخامس .

(٢) الدكتور على عبد الواحد وآلى المرجع السابق ٦٦ .

(٣) المرجع السابق ٦٦ .

(٤) المرجع السابق ٦٨ — ٧٠ .



أحيانا إلى استرقاق زوجه وأولاده . وقد قذف هذا العامل في وحدة الرق بالآلاف مؤلفة من فقراء اليونان ، حتى أصبح قسم غير يسير من دماء الشعب في أتيكا رقيقاً لطبقة المراهين من الأغنياء . — ثم جاءت قوانين سولون في القرن السادس ق م غرمت استرقاق المدين أو أى فرد من أفراد أسرته . ولكن يبدو أن هذه القوانين لم تكن موضع رعاية كاملة في الواقع العملى <sup>(١)</sup> :

٤ — وكانت سلطة الأب على أولاده مصدرا هاما كذلك من مصادر الرق عند اليونان . وكانت تؤدي إلى هذه النتيجة عن طريقين : أحدهما بيع الأولاد ؛ والثانيهما التخلص منهم .

فكان الفقراء من الآباء يلجئون أحيانا إلى بيع أولادهم ذكورهم وإناثهم بيع الأرقاء سداداً لدين في ذمتهم أو ليتقموا بأعمالهم . ومع أن قوانين سولون قد جردت الآباء فيما بعد من هذا الحق ، فإنها لم تقو على استئصال هذه المادة من نفوس اليونان .

وكان حق الآباء في التخلص من أولادهم l'exposition يؤدي إلى هلاكهم تارة وإلى استرقاقهم تارة أخرى .

فالنظم الاسبرطية كانت توجب على الآباء إعدام أولادهم الضعفاء أو المشوهين أو المرضى عقب ولادتهم أو تركهم طعاما للوحوش وجرح الطيور . وكانت الأم نفسها تلجأ إلى مختلف الوسائل لتحقيق هذه الغاية . فقلتا كد من سلاحية ولدها للحياة في نظر مجتمعه كانت نفيسة عقب ولادته في دن من التمييز وتركه مغموساً وقتاً ما : فإن عاش بعد ذلك دلّ هذا على قوة بنيته واستحقاقه للثروة ؛ وإن مات أدت الأم واجبتها نحو المجتمع بأن خلصته من كائن ضعيف .

---

(١) أنظر في موضوع الرق الناشئ عن القوانين القانونية ، كتاب الدكتور على عبد الرق ( بالفرنسية صفحات ٦٨ — ٧١ ) .

لا يستحق الحياة في نظره . وكان الولد الذى تبقى عليه أمه يمرض على مجمع شيوخ القبيلة ورؤسائها . فإن وجدوا أنه سليم معافى أقروا بقائه نهائياً وإلا حكموا بقتله في خارج الحدود . — وهذا النظام نفسه أو ما يقرب منه كان سائداً في أثينا ؛ وقد أقره فلاسفتهم أنفسهم وعلى رأسهم أفلاطون وأرسطو . واستخدام الآباء لهذا الحق على النحو السابق كان يؤدي إلى هلاك الأولاد .

غير أن الآباء كانوا يستخدمون هذا الحق أحياناً مع الأطفال الأسحاء المفاين لمدم قدرتهم على الإنفاق عليهم . ومع أن الشرائع اليونانية كانت تحظر هذه الفعلة عليهم ، وكان بعضها ، كشرائع طيبة اليونانية Thèbe ، يجعلها جريمة يعاقب مرتكبها بالقتل ، فإنها لم تقو على استئصال هذه المادة في الواقع العملي . — وكان التخلص من الولد على هذا النحو يمرضه غالباً للرق لمصلحة من التملكه وأرضه منه في منزلة لا تختلف كثيراً عن الرق<sup>(١)</sup>

٥ — وكان الفقر الذى يضطر الآباء إلى بيع أولادهم أو التخلص منهم يضطرم أحياناً إلى بيع أنفسهم باختيارهم بيع الأرقاء لقاء ثمن يسدون به ديناً سابقاً أو يستعينون به في ضرورات حياتهم وحياة من يمولونهم . ويحدثنا التاريخ اليونانى كذلك عن بيع اختياري من نوع آخر لا يتم تحت ضغط الحاجة والفقر وإنما تدعو إليه مقتضيات الهزيمة في الحرب . فكان يحدث أحياناً أن قبيلة كاملة أو مدينة بأسرها تلبأ باختيارها ، عقب هزيمتها في حرب ، إلى بيع جميع أفرادها يماً جزائياً في صورة جمية لأعدائها المنتصرين بشروط وأوضاع يتفق عليها الطرفان<sup>(٢)</sup> .

(١) المرجع السابق ٧١ ، ٧٢ ، ود الأسرة والمجتمع « لذكثور على عبد الواحد  
والى ص ١١٧ و 160 . Wallon op. cit. 315 . Letourneau op.  
(٢) المرجع السابق ٧٢ ، ٧٣ .

٦ - وكان من أهم مصادر الرق لديهم ، بل كان أهمها جميعاً بعد الحرب ، تناسل الأرقاء . وكانت القاعدة لدى اليونان في ذلك هي القاعدة نفسها التي كان يسير عليها بنو إسرائيل ، وهي أن الولد يتبع أمه حرية ورقا . فإن الجارية يولد رقيقاً مملوكاً لمولى أمه ولو كان أبوه حراً ، بل لو كان أبوه هو السيد نفسه ، وابن الحرة يولد حراً ولو كان أبوه رقيقاً ؛ وإن كانت هذه الحالة الأخيرة مستحيلة الحدوث لديهم لأنه كان يحرم زواج الحرة من الرقيق .

غير أنه كان يحدث أحياناً ، وخاصة في عصورهم السابقة للتاريخ كما يستفاد ذلك من قصائد هوميروس ، أن يدمى السيد الولد الذي آتى به من رقيقته ويتبناه ، فيصبح ولداً شرعياً له ، ويؤول عنه الرق . ولكن يظهر من شواهد تاريخية كثيرة ومما يذكره هوميروس نفسه في ملاحه أن حرية هؤلاء لم تكن حرية كاملة في نظر اليونان وأنهم كانوا أحياناً يردون إلى الرق أو يظلون مهددين بأن يردوا إليه بعد وفاة آبائهم<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وقد استُغلت هذه المصادر أياً استنلال في بلاد اليونان حتى إن عدد الأحرار في كثير من بلادهم لم يكن شيئاً مذكوراً بالقياس إلى عدد الأرقاء . فكان عدد الهيلوتيين Hilotes وخدم ، الذين كان يتألف منهم قسم من أرقاء اسبرطة ، يبلغ ستة أضعاف الاسبرطيين الأحرار<sup>(٢)</sup> . وكان عدد الأرقاء في أثينا زهاء مائة ألف أو يزيدون<sup>(٣)</sup> ، بينما كان عدد الأحرار من الرجال لا يتجاوز

(١) المرجع السابق ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) Letourneau op. cit. 317

(٣) قدرة اللؤرخ أثيني Athénée بأربعمائة ألف ، ولكن يظهر أن هذا التقدير

مبالغ فيه ، انظر : Wallon, op. cit. I, 222 et suiv.

عشرين ألفاً<sup>(١)</sup> . وقد كان من الأمور المادية — حسب ما يذكره أفلاطون — أن يملك النقي الأثيني نحو خمسين رقيقاً . ويذكر زينوفون Xénophore أن الأثينيين كانوا يستخدمون في أعمال مناجهم الخاصة من ثلثمائة إلى سبعمائة رقيق مملوك لهم ، وأن بعضهم كان يصل عدد أرقائه المستخدمين في هذه الأعمال إلى ألف .

وكانت ملكية الرقيق لدى اليونان على نوعين : ملكية فردية ؛ و ملكية جماعية . فأما الملكية الفردية فيكون السيد فيها شخصاً معيناً بالذات . وأما الملكية الجماعية فيكون المالك فيها شخصاً ممنوياً يتمثل في الأسرة أو العشيرة أو القبيلة أو المدينة أو الدولة ، ويكون الرقيق فيها كذلك في الغالب شعباً بأسره أو مدينة بأسرها أو قبيلة كاملة .

وقد شاع هذا النوع الأخير من الرق لدى الاسبرطيين على الأخص ، وكانوا يضربونه على بعض الشعوب المغلوبة كما سبق بيان ذلك<sup>(٢)</sup> . وكانت معاملة الاسبرطيين لهذا النوع من الرقيق تنقسم في الغالب بالقسوة على الرغم من العقود التي كانوا يبرمونهم معهم عند استرقاقهم ، وما كانت تتضمنه هذه العقود لصالح الأرقاء وحمايتهم . وقد بلغت بهم القسوة في معاملة هذا النوع من الرقيق أنهم كانوا يملكون من حين لآخر على إبادة قسم منهم حتى لا يتكاثر عددهم فيصبحوا خطراً على الدولة<sup>(٣)</sup> .

وأما الرقيق الفردي فكان للسيد كامل الحقوق عليه ، حتى حق الحياة والموت . فكان له أن يبيعه وبرهنه وبزوجه ويطلق زوجته عليه ويؤدبه ويسجنه

---

Letourneau op. cit. 317 (١)

(٢) انظر في ذلك أيضاً للرجع السابق ٣١٦ والرق المذكور على عبد الواحد واني

ص ٦١ و Fustel de Coulanges : La Cité At tique

Letourneau op. cit. 317. (٣)

وقيته بالأغلال ؛ وكان له أن يتفنع به ويستفنه كما يشاء وتشاء له أهواؤه ؛ فكان له أن يؤجره ويميره ويستخدمه في شئون الزراعة والصناعة وغيرها ويشغله في مختلف الأعمال شريفها وخسيسها وفي شئون متمته الخاصة ؛ بل كان له أن يستخدم إماءه في البناء للاقتفاع بأجورهن . وقد أقر الشرعون أنفسهم هذا الضرب من الاستغلال الخسيس . ، حتى إن صولون نفسه قد نظم البناء الرسمي وأنشأ منازل خاصة للبنايا واشترى عددا كبيرا من الإماء ووزعهن على هذه المنازل لتتفنع الدولة بأجورهن . وبجانب هذا البناء التجاري كان يجوز للسيد أن يستخدم أمته في نوع آخر من البناء اشتهر باسم البناء الديني . وذلك بأن تزاول الأمة البناء في معبد من معابد الإلهة فينوس ( الزهرة ) على أن يخصص دخلها من ذلك لصندوق المعبد نفسه . وقد انتشر هذا التقليد في مختلف بلاد اليونان ، واعتبر تقديم الإماء على هذا النحو من صالحات الأعمال التي يتقرب بها الناس إلى الآلهة ، حتى لقد كان الأغنياء وقواد الجيش يندرون للإلهة فينوس عددا من هؤلاء الإماء إذا تحقق لهم مأرب أو انتصروا في حرب ، وحتى ازدهت معابد هذه الإلهة بهذه الطائفة من الفتيات . وقد أطرى هذه الأعمال كبير مؤرخهم سترابون Strabon واعتبرها مشروعات وطنية جليلة ، لأنها ، على حد قوله ، تجذب الأجانب للبلاد فينفقون فيها أموالهم ، فتنتش بذلك اقتصادياتها ويزيد دخلها القومي <sup>(١)</sup> .

وظلت حقوق السيد على رقبته واسعة مطلقة على هذا النحو حتى جاء صولون فجرد السيد من حق الحياة والموت على رقبته ، وقضى بمقوبة الإعدام على السيد الذي يقتل رقبته عمدا ، وقيد حقوقه الأخرى ، وضيق من نطاقها ، وحى

---

(١) على عبد الواحد وافي ، للرجع السابق ، ٣١٣ ، ٣١٤ و Wallon, op. cit. p.p. 194 et suiv.

الريق من عصفه ، حتى لقد أجاز له أن يقاضى سيده إذا أساء معاملته ، كما أجاز له أن يلجأ إلى معبد البطل تزيوس Thésée فلا يجوز للسيد حينئذ أن تمتد يده إليه . وقد أثارت هذه القواعد السفحة نائرة الأغنياء من الأثينيين ، ولم تقع موقع القبول لدى طائفة من مفكرى اليونان أنفسهم ؛ حتى إن زينوفون نفسه لا يخفى أنه من متأنجها ، إذ يصف ما انتهت إليه حال الأرقاء بأنهم « يمشون في أثينا عيشة ترف وفجور منقطعي النظر ، لا يخشون عقابا ولا حسابا ؛ فقد أصبح مخطورا على مواليم أن يؤذوهم أو يضرهم ، وقد استشرى خطبهم ، وركبوا رهوسهم ، حتى لقد أصبحوا ينازعون الأحرار الخطوات ويزاحمونهم بالمناكب <sup>(١)</sup> » .

ولكن الرقيق ظل دائما مجردا من الحقوق السياسية والمدنية وحق التعاقد والملك . فما كان يجوز له أن يملك عقارا ولا منقولا إلا ما تعلق باستهلاكه الماجل كغذائه وكسائه ، وكل ما كان يقع في يده عن طريق ميراث أو وصية أو هبة أو غير ذلك كان ينتقل بطريق آلي ipso facto إلى مالكه ؛ فهو ما كان يعتبر في هذه الحالات مالكا في أية لحظة ، وإنما كان يعتبر مجرد قنطرة تمرر عن طريقها الملكية إلى سيده . وما كان يستثنى من ذلك إلا بعض حالات كان يتنازل فيها الأسياد المحسنون لأرقائهم عن شيء مما كان يحصل عليه هؤلاء من أجر أو يحققونه من إنتاج فيما يزاولونه من مهن في الحقول والتاجم والمصانع أو يمجنونه من كسب في أعمال التجارة إذا كانوا من المأذون لهم بالتجارة ، أو يناولونه من هدايا وهبات من مواليم أو أفراد أسرهم أو من غيرهم ؛ وبعض حالات أخبرى كان السيد يخصص فيها لريقه قطعة أرض يستثمرها لحسابه

---

Xénophon : République d'Athènes, chap. I, cité par (١)  
Letourneau, op. cit. 317.

الخاص أو يهبه بنصف الأنعام والمواعن . ولكن هذا النوع من الحيازة كان في الغالب تافها في قيمته ، ولم يكن ملكية بالمعنى القانوني لهذه الكلمة ، وكانت الكلمة التي تطلق عليه نفسها Pécule تدل على ثقافته وعلى عدم توافر مقومات الملكية فيه . فلم يكن للرقيق حرية التصرف في هذه الأشياء ؛ وكانت تعود إلى السيد بعد وفاة الرقيق ؛ وفي أثناء حياته نفسها كان للسيد دائما الحق في الاستيلاء عليها ؛ وكثيرا ما كان الأسياد يلجئون إلى ذلك في الواقع <sup>(١)</sup> .

وكانت ملكية الرقيق لديهم من أهم أنواع الملكيات وأكثرها نفعا ، إن لم تكن أهمها وأنفسها جميعا بعد الأرض . فجميع أعمال الزراعة والصناعة والحرف كانت وقفا على الرقيق ؛ فقد كان اليوناني يستكشف من مزاولته أى عمل منها ، وكانت النظم الموضوعة لتوزيع العمل نفسها تعنى اليوناني من مزاولتها حتى يتفرغ لأعمال الحرب والتأمل الفكرى وما إلى ذلك . ولنفاضة الرقيق وتوقف حياتهم المادية عليه كانوا يعضون على ملكيته بالنواجذ ؛ حتى لقد سنوا عقوبات صارمة توقع على الرقيق الآبق وعلى من يذلل له وسائل الحرب من سيده أو يؤويه في منزله ، وأخترعوا نظام التأمين ضد إياق الرقيق <sup>(٢)</sup> ، كما تؤمن في شركائنا الحديثة ضد الحريق . وكان من مظاهر هذا الحرص كذلك أن القوانين اليونانية قيدت حق المالك في هتك عبده أى تخليصه من رقة الرق ، فإكان يجوز له ذلك إلا في حالات خاصة وبقيود كثيرة وبعد إجراءات قضائية ودينية معقدة كل التمهيد ؛ وبعض هذه القوانين كان يفرض على السيد فضلا عن هذا كله غرامة مالية كبيرة يدفعها للدولة ، لأن المتق كان يعد تضييما لحق من حقوقها . هذا إلى أن العبد الذى كان يتحرر بطريق من هذه الطرق كانت تفرض عليه بعد تحريره

Wallon, op. cit. I, 291. — 294 (١)

Letourneau, op. cit. 325 (٢)

أهباء وواجبات كثيرة حيال مولاه وأسرة مولاه من جهة وحيال الدولة من جهة أخرى ، وكانت سلته بمولاه تظل قائمة حتى لقد كان السيد يرمه في معظم الأحوال بعد وفاته<sup>(١)</sup>

### ملكية الأنعام عند قدامى اليونان :

كان للملكية الأنعام أهمية كبيرة لدى اليونان في أقدم عصورهم ، أيام كان الرعي هو المهنة السائدة لديهم . فكانت تمثل حينئذ أنفس أنواع الثروة وأكبرها قيمة ، حتى لقد اتخذت الأنعام في هذا العهد مقياسا لتقدير قيم الأشياء ، فاستخدمت في معاملاتهم الاقتصادية في الوظيفة نفسها التي تستخدم فيها النقود المدنية في شئوننا الحديثة . ففي قصائد هوميروس تقدر قيم الأشياء برؤوس الثيران ( أسلحة ديوميد وجاكوس مثلا Diomède, Glaucus ) . . . ويستخدم الشاعر اليوناني القديم إيسكولوس Eschyle ( ٥٢٥ — ٤٥٦ ق . م ) في بعض قصصه السريعة دابة تمر أسدق تمير عن هذه الحقيقة إذ يقول : « إذا أردت أن تشتري سكوت شخص ما فضع له ثورا فوق لسانه »<sup>(٢)</sup> . وقد ترك هذا النظام لدى اليونان رواسب كثيرة في معاملاتهم الاقتصادية حتى بعد استخدامهم للنقود المعدنية مقياسا للقيمة ، وحرصوا على تخليد ذكراء على هودم نفسها : فالنقود الأثينية كان ينقش على أحد وجهيها صورة ثور أو رأس ثور<sup>(٣)</sup> .

ولكن بعد أن اتجه النشاط الاقتصادي عند اليونان إلى الزراعة والصناعة والتجارة ضعفت أهمية الرعي وقللت الأنعام ما كان لها من منزلة كبيرة في شئون

(١) انظر تفصيل ذلك في : Wallon I, 337 — 355

(٢) Charles Gide : Cours d'Econ. Poi. 425, note 1 (٢)

(٣) الدكتور علي عبد الواحد وافي : الاقتصاد السياسي ٢٤٨ .



الثروة والمال ، ونخل عطفاً في ذلك ملكية الأرض والرقيق والنفود وعروض التجارة وما إلى ذلك .

وكانت ملكية الأنعام في أقدم عهودها ملكية جماعية لقبيلة أو للأسرة . ثم استحال فيها بعد إلى ملكية فردية خالصة . ويظهر أنها كانت أسرع من غيرها من أنواع الملكية في التحول إلى الوضع الفردي ، وأن ذلك يرجع إلى ما قبل القرن السابع ق م .

### ملكية النفود والمنقول من الجماد :

أصبح لهذه الأنواع لدى اليونان في المراحل الأخيرة من عصورهم التاريخية القديمة أهمية لا تبتدئها أهمية أى نوع آخر من أنواع الملكيات الأخرى .

وكانت ثروة اليونان من هذه الأشياء تأتي إليهم من ثمرات الأرض والرقيق والأنعام ومن أربعة موارد أخرى اتسع نطاقها اتساعاً كبيراً في هذه المصور ، وهي التجارة والصناعة والقرض بفائدة وأعمال القرمنة .

٦ — فأما التجارة فقد أتجه إليها حينئذ قسط كبير من نشاطهم الاقتصادي ، وكان يزاوئها في سورة ما جميع الملاك . فبعظم الزراع ومالك الرقيق والأنعام كانوا يمارسون في الوقت نفسه مهنة التجارة في أموالهم هذه وفي منتجاتها .

وقد أبدى اليونان في شئون التجارة الداخلية والخارجية مهارة ونبوغاً متفعلين النظر ، ووضعوا الأسس الأولى لمعلم ما تسير عليه ممالكنا الحاضرة ، غانثوا الشركات السامة واخترعوا العمليات المصرفية المتعلقة بالتجارة ، وخاصة عمليات الخصم وأذونات الصرف والضمان ، وأنشئوا نظام التأمين على البضائع وعلى الرقيق .

وباستخدام اليونان في أقدم عهودهم الأنعام قياساً لقيم الأشياء في مبادلاتهم

التجارية . ثم استخدموا المادن في صورة سبائك غير مضروبة . فكانت قيمة السلعة تقدر بقطعة معدنية تزن كذا مثقالا مثلا ، وعلى المشتري أن يسلم للبائع هذا القدر من المادن خالصا من الشوائب والزيغ . ولذلك كان استيفاء الثمن يقتضى مملتين : وزن المادن للحصول على ما يساوى قيمة السلعة ؛ وقدره للتحقق من سلامته ، ومن ثم كان التجار يحملون معهم « موازين المادن » ليقدروا بها أثمان ما يبيعونه و « أحجار القوز » ليتحققوا بها من سلامة النقد . ثم استخدموا فيما بعد النقود المضروبة المحدودة الوزن والقيمة على النحو الذى نسير عليه في ماملاتنا الحاضرة .

ويظهر أن اليونان كانوا يستنكفون من مزاوله تجارة التفرقة ( القطاعى ) ويتركونها للأجانب ؛ بل إن بعض المدن كطيبة كان يفرض عقوبة على من يزاولها من المواطنين .

٢ — وأما الصناعة فيظهر أن اليونان كانوا يفيدون من شئونها ونشاطها ويشرفون على تنظيمها وإدارتها بدون أن يزاولوها هم أنفسهم . وذلك أنهم كانوا يستنكفون من أعمال المهن وينظرون إليها نظرة ازدراء . وقد أقرهم على هذا الاتجاه حكائهم أنفسهم وعلى رأسهم أرسطو الذى ذهب فى كتابه « السياسة » إلى أنه « لا يصح للمواطنين أن يقوموا بأى عمل صناعى ، لأن هذا الضرب من المعيشة ضرب حقير يتعارض مع الفضيلة »<sup>(١)</sup> بل إن بعض المدن كانت توقع عقوبات على من يشتغل بالصناعة من المواطنين . ففي طيبة اليونانية مثلا Thèbes كان يحرم على المواطن تولى المناصب العامة إذا كان قد اشتغل فى ماضى حياته بحرفة صناعية أو بالبيع بالتفرقة ( القطاعى ) ولم يمض عليه عشر سنين بعد إقلاعه عما كان يزاوله .

---

Aristote, Politique, VIII, chap. VIII, 2, cité par Letourneau, (١)  
op.cit. 318.

ومن أجل ذلك ترك اليونان شئون الصناعة للأجانب الذين كانوا يقيمون في مدنها، ففي أثينا مثلاً كانت شئون الصناعة كلها متروكة « للميتيك Métèques » أي للأجانب الذين كان يسمح لهم بالإقامة في البلاد في نظير جزية تفرض على رؤوسهم وضرائب تؤدي عن أموالهم .

ولكن الدولة نفسها كانت لا تدخر وسماً في تشجيع الصناعة والنهوض بها والانتفاع بشراستها ، حتى إن سولون قد أصدر قانوناً بمنح الجنسية الأثينية مكافأة لكل أجنبي ينشئ في البلاد صناعة جديدة<sup>(١)</sup> .

ولم تسكن أعمال الصناعة في هذا العهد صراحة ثقيلة ، بل كانت هيئة رفيعة تفرى الناس بمزاولةها . وكان مجموع الأيام التي يشتغل فيها العامل لا تتجاوز ثلاثة أيام أو أربعة كل أسبوع ؛ وما عدا ذلك كان إجازات لأعياد الآلهة والأبطال ولتخليد ذكريات دينية أو قومية أو انتصارات حربية . وما كان أكثر آلهة اليونان وأنصاف آلهتهم وأبطالهم وما كان أكثر مناسباتهم القومية والحرية في هذا العهد<sup>(٢)</sup> ! وكان لدى الأثينيين ، فضلاً عن ذلك ، شهر كامل ، وهو شهر ديمتريون Démétrion ( وكانوا يسمونه كذلك شهر الفرح والسعادة Hiéroménie ) يستجم فيه العمال ويقضونه في اللهو والرح ومزاولة الألعاب .

٣ — وأما استئثار النقود عن طريق الربا فقد كان موضع استنكار لدى كثير من مفكرى اليونان . فقد ندد به كبير فلاسفتهم أرسطو وقرر أنه « طريق غير طبيعي وغير معقول لاستئثار الأموال . » فالأرض يمكن أن تخرج نباتاً ، والذابة يمكن أن تلد دابة مثلاً ؛ ولكن كيف يتصور أن يلد الهرم أو الدينار درهماً آخر أو ديناراً آخر ؟ لقد خلقتة الطبيعة عفاً ويجب أن يبقى كذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) Letourneau, op. cit. 325

(٢) أنظر « النظم الدينية عند قدماء اليونان » للدكتور علي عبد الواحد وافي .

(٣) Aristote : Politique, liv. I, chap XVI, 23, cité par Letourneau.

op. cit. 326 et Challaye, op. cit. 27.

وعنى الرغم من هذا الاستسكار اقترى أسلوب الربا في استثمار الأموال اقشارا كبيرا في معظم مدن اليونان وخاصة في أثينا ، واستأثر بنشاط كبير من الأغنياء الذين وجدوا فيه أيسر وسيلة للحصول على المال ، لأنه يتمثل في ترك النقود نفسها تأتى بنقود أخرى بدون أن يبذل صاحبها في سبيل ذلك أى مجهود . ومن ثم كانوا يطلقون عليه لفظاً معناه « الولادة » *enfentement* ، أى إن النقد يلد هداً آخر .

وكانت معظم القروض قروضاً استهلاكية يمنحها الأغنياء للمعوزين لحاجاتهم الحيوية العاجلة في الغذاء والكساء وما إلى ذلك . وكانت هذه القروض تمنح ربا فاحشاً . ففى أثينا مثلاً كان الحد الأدنى لسعر الفائدة في التعامل ١٠٪ . وكان يرتفع أحياناً إلى ٣٦٪ . ( أى إلى ٣٪ في الشهر الواحد )<sup>(١)</sup> . وقد تدخل صولون لملاج هذه الحال فقرر أنه لا يجوز أن يزيد سعر الفائدة على ١٨٪ في العام . وقد اعتبر ذلك حينئذ تزيلاً كبيراً لسعر الفائدة وافضتانا على حقوق الأغنياء في استثمار أموالهم<sup>(٢)</sup> .

٤ — وأما أعمال القرصنة والإغارة على الأجانب في البر والبحر واستلابهم ما يمتلكون من مال ومنقول ومتاع فقد كانت معدودة لدى اليونان ، منذ أقدم عصورهم ، من أعمال الشرف والبطولة ومن أهم الوسائل التي تدرب أفراد الشعب على الأعمال الحربية وتمرينهم على شئون السكر والفر والخديعة والمباغلة وما إلى ذلك من الأمور اللازمة للحرب . وقد ألف صولون نفسه ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، نقابات وعصابات للقرصنة في البحار للإغارة على السفن الأجنبية وعلى المدن الساحلية في البلاد الأخرى وزوجها بما تحتاج إليه من سفن وسلاح .

Letourneau, op. cit 326. (١)

ibid (٢)

ولم تكن أعمالها مقصورة على الأمور التي سبقت الإشارة إليها في صدر الكلام على خطف الناس واسترقاقهم ، بل تجاوزت ذلك إلى اغتصاب الأموال وسائر الثروات المنقولة . وقد وصل بهم الأمر في تمجيدهم لهذه الأعمال أن جعلوا الإله عطارد Mercure حامياً للقرصنة والصوص من اليونان<sup>(١)</sup> .

وقد استأثرت هذه المهنة بنشاط عدد كبير من قدامى اليونان في مختلف مصورم ، وكانت أعمالها ملازمة لأعمال التجارة الخارجية ، فكان المشتغلون بشئون هذه التجارة يزاولون عمليات القرصنة في أثناء قيامهم بنقل بضائعهم في البحار . ولا ريباط هذين الأمرين لم يجمعوا الإله عطارد إلها للقرصنة والبصوصية وحامياً للقرصنة والصوص فحسب ، بل جعلوه كذلك إلها للتجارة وحامياً للتجار<sup>(٢)</sup> .

وكانت هذه المفامرات تدور على اليونانيين ثروات طائلة وأموالاً جمة وتزيد في دخلهم زيادة كبيرة : ومع أن بعض المدن اليونانية قد أصدرت فيما بعد قوانين بتحريم القرصنة في جميع مظاهرها أو في بعضها (ومن بين هذه المدن أثينا نفسها كما سبقت الإشارة إلى ذلك)<sup>(٣)</sup> ، فإن هذه القوانين لم يقم لها وزن كبير في الواقع العملي .

### حانة الملكية عند اليونان :

ومها يكن من شيء بشأن احترام اليونان لأموال الشعوب الأخرى التي

(١) البريكتور على عبد الواحد والي : « النظم الدينية عند القدماء اليونان » ، ص ٩ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أظرس ٧٤ .

كانوا يطلقون عليها لقب « البرارة » فإن قوانينهم قد أحاطت ملكية المواطنين أنفسهم بسياج قوى من الحماية ، وفرضت عقوبات قاسية على التناصب وسارق النقول والتمتدى على الملكية الزراعية والمقارية وعلى حدود الأرض . بل لقد أضافوا على بعض الملكيات صفة القدسية الدينية واعتبروا الاعتداء عليها اعتداءً على الآلهة أنفسهم . فمن ذلك مثلاً أن حدود الحقول ، وعلى العلامات المادية التي تفصل كل ملكية من الأرض عن الملكيات المجاورة لها ، كانت تعتبر علامات مقدسة ، وكان يعتقد أن ثمة إلهاً خاصاً يقوم بحراستها ، وكان الاعتداء عليها من أكبر الجرائم وأشدها استحقاقاً للعقوبة في نظرم ، لأنه لم يكن اعتداءً على صاحب الأرض واستلابه نصيباً مما يملكه بحسب ، بل كان ككذلك اعتداء على الإله المخلص نفسه <sup>(١)</sup> .

غير أنه قد شاع في اسبرطة في هذا الصدد تقليد غريب . فقد كان يباح — بحسب نظم ليكودوغوس — للأحداث والشبان السرقة من الخنازير العامة المملوكة للدولة ومن غيرها ، بل كانوا يشجعون على ذلك ، لا تتضمنه هذه المخاضرات من تدريب على أعمال الحرب وتجهيز على ما يلزم للجندي في ساحة القتال من مهارة وخدعة وسرعة حركة ومواجهة لما يطرأ من مفاجآت لم يتمكن في الحصان . وكان الشاب السارق لا يعاقب إلا إذا قبض عليه ويده الشيء السروق قبل أن يتمكن من إخفائه . وكان لا يعاقب في الحقيقة على السرقة نفسها وإنما كان يعاقب لعدم مهارته في اقترافها وإسكام وسائله . وقد كان الشبان يحضون إما حرصاً على نجاح سرقتهم ، وكانوا يمانون في ذلك أحياناً عتياً كبيراً ، حتى إنه ليرى أن شاباً اسبرطياً سرق ثوباً من حظيرة عامة ، وبينما كان يقوده إلى حيث يريد إخفائه إذ لمخ جماعة في طريقه ، فألقى الثوب في

داخل ثيابه حتى لا تكشف سرته ؛ فأشب الثعلب أظفاره وأنيابه في جسمه ، وظل الشاب متجلبداً لمصابه فلم تبدر منه أية باردة ثم على ألم أو توجع حتى مرّ بالجماعة بدون أن تقطن لفعلته . وهكذا نجحت منامرته ؛ ولكن نجاحها كان على حساب حياته ، فقد مات عقب ذلك متأثراً بجراحه .

ويظهر أن هذه التقاليد كان مممولا بها في مدن يونانية أخرى وخاصة في مقدونيا . وقد زكت آثاراً كثيرة في القوانين اليونانية والرومانية وغيرها . حتى خنظم هذه القوانين بفرق بين السرقة التي يقبض على صاحبها وهو في حالة تلبس ، أي قبل أي يتمكن من إتمام عمليات سرقة ، والسرقة التي لا يكشف أمرها إلا بعد تمام عملياتها وإخفاء الشيء المسروق . وتشدد العقوبة غالباً على النوع الأول من هذين النوعين . وقد ندد العلامة منتسكيو في كتابه « روح القوانين » بمشرعي الرومان الذين قبلوا هذه التفرقة عن مشرعي اسبرطة بدون أن يفتنوا لما قصدوه هؤلاء من وراء هذه التفرقة ، ولا اختلاف المجتمع الروماني في ظروفه ونظمه الاجتماعية وقواعد الملكية لديه من المجتمع الأسبرطي<sup>(١)</sup> .

## اتساع الفروق بين الطبقات والأفراد نتيجة لاختلاف الملكيات :

حدث لدى اليونان في هذا العهد ما حدث لدى بني اسرائيل سواء بسواء فقد أُنشأت نظم الملكية السابق ذكرها فرساً كثيرة للإثراء واستثمار الأموال وأُفُلِد من هذه الفِرْعَص أ كبر . إضافة بعض طبقات وبعض أفراد ؛ حتى ظهرت الفروق واسعة صارخة بينهم وبين سائر طبقات الشعب وأفراده . وكان لا به لهم ،

---

Montesquieu : de l'Esprit des Lois, II, livre XXIX, chap. XIII (١)

لكي يحافظوا على مستواهم أن يعمتوا في ابتزاز الطبقات الدنيا وتجريدها من كل شيء. وكانوا لا يتورعون في سبيل الإثراء عن الالتجاء إلى أخس الوسائل : فكانوا يأكلون السحت ؛ وينهبون أموال الضعفاء ؛ ويقرضون الموزين رباً فاحشاً ثم يستولون على أراضيهم سداً ليدونهم أو يبيعونهم ويبيعون أولادهم وزوجاتهم بيع الأرقاء ؛ وبالجملة أصبحوا كما وصفهم أرسطو « يحرصون على جمع المال أكثر من حرصهم على الشرف »<sup>(١)</sup>. فاستحالت من جراء ذلك معظم الأراضي إلى إقطاعيات كبيرة يملكها عدد محدود من الأفراد والطبقات ، وتكدست كذلك معظم الثروات الأخرى المنقولة في أيدي هؤلاء ؛ حتى إن أراضي لاكونيا Laconie كانت في عهد الملك أجييس الثالث Agis III ملكاً لنحو مائة شخص ، وبجانهم الأثرف لا يمدون الكفاف من البيش<sup>(٢)</sup> . وفي أثينا ، كما يقول أرسطو نفسه ، تكدست الثروات في يد عدد محدود من الأفراد ، بينما كان السواد الأعظم من الشعب يتعبرع كثوس البؤس والشقاء<sup>(٣)</sup> ويبش أحاراءه في منزلة لا تزيد كثيراً عن منزلة الأرقاء ، بل لقد كان كثير منهم يحسد الأرقاء على ما هم فيه .

وقد ذهب القادة والشرعون — كما سبقت الإشارة إلى ذلك — يحاولون هذه الحال ، ويحاولون دون تفاقم شرها ، فوضوا إصلاحات جريئة ذهب بعضها إلى حد إناء الديون التي على الفقراء إناء تاماً أو إلى تخفيضها ، وذهب بعضها إلى مصادرة بعض أملاك الأغنياء لمصلحة الدولة أو لمصلحة المحرومين ، بل ذهب بعضها إلى أبعد من هذا وذلك فآلني جميع للملكيات الفردية وأعاد تقسيم الأرض تقبلاً عادلاً بين الأسرات . هذا إلى ما كان يخلص للموزين من إحسان وصيقلات

Chaillye, op. cit. 22 (١)

Letourneau, op. cit. 329 (٢)

Ibid. ٣٢٣ (٣)



كإمهارة الدولة للبنات الفقيرات ، ومنع إعانات للأسرات الرقيقة الحال ، وتوزيع الصدقات عليها في مختلف المناسبات ، وإطعام البؤساء من لحوم الأضاحى التى كانت تقدم قراباً للآلهة<sup>(١)</sup> .

ولكن هذه الإصلاحات كانت مسكنات وقتية يعمل بها حيناً ما ، ثم لانتبت المظالم والفروق أن تعود سيرتها الأولى . بل لقد كان يحدث هذا فى عهد المصلحين أنفسهم ومن قبل أن يجف مداد قوانينهم . وفى هذا يقول صولون نفسه « إن جشع الأغنياء أصبح لا يوقف عند حد ، فأكثر الناس ثروة لا يفتح بمالك ولا ينفك يقول هل من مزيد ؟ ! و سراة الناس أنفسهم لا يحترمون الملكيات العامة المقدسة ولا حقوق خزانة الدولة ، بل يسلبون كل ما تستطيع أيديهم أن تصل إليه . لقد وضعت تشريعات سمحة تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية ، ونحى الضعفاء والفقراء من ظلم الأنوبياء والأغنياء . ولكن امتنعت تشريعاتى وخولفت نصائعى . وهام الناس بذوقون الآن جزاء ما أجزموا فى جنب هذه القوانين<sup>(٢)</sup> » .

وقد نشب من جراء ذلك ثورات وحروب أهلية عنيفة بين طبقات الأغنياء والفقراء ، منها ثورة رودس Rhodès سنة ٣٥٥ ق . م وثورة مغاريا Mégarie سنة ٤١٠ ق . م ، وثورة ساموس Samos سنة ٤١٢ ق . م وثورة مسينا Messénie سنة ٤١١ ق . م<sup>(٣)</sup> ، وأصبحت البلاد من جراء ذلك بهزات عنيفة وأضرار بالغة . وأسادت هذه الفوارق إلى الروح الوطنية نفسها أكبر إساءة . وفى الحروب التى كانت تنشب بين المدن اليونانية بعضها مع بعض وبين اليونان وغيرهم ، كان كل من الأغنياء والفقراء ينضمون إلى المسكر الذى كانوا

(١) Ibid. 333, 384.

(٢) Letourneau, op. cit. 327.

(٣) Ibid. 329, 330

يجون فيه تحقيق مصالحهم الخاصة أو يبتغون من ورائه منها ، ولو كان ممسكاً أعداء بلادهم ؛ فضمعت بذلك القومية وتفتت الخيانة في البلاد<sup>(١)</sup> .

## اتجاهات شيوعية عند قدامى اليونان : نظم ليكورغوس وأحلام أفلاطون :

١ - أما ليكورغوس ( القرن التاسع ق . م ) فقد حقق في اسبرطة نظاماً شيوعياً مبتكراً لم يسبق إليه . فقد ألغى نظام الملكية الفردية للأرض وأعاد تقسيم أرض لاكونيا ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، إلى ثلاثين ألف قطعة متساوية القيمة ، بعدد الأسرات الاسبرطية في ذلك الحين ، وأعطى كل أسرة قطعة منها . فأصبحت ملكية الأرض جماعية ، وأصبح جميع الأسرات سواسية كأستان المشط . وجعل للدولة نفسها ، أى للمجتمع العام ، نصيباً كبيراً من غلة الأرض ودخل الناس في مختلف مظاهر الإنتاج . وفي مقابل ذلك تنفق الدولة على جميع الشئون العامة وأعمال الحرب ، وتأخذ على عاتقها تربية جميع الأطفال الذكور وتنشئهم تنشئة عسكرية على نفقتها وفي دورها الخاصة . فكان كل وليد من الذكور يختبر بنيته وقواه الجسمية على يد أمه أولاً وعلى يد رؤساء عشيرته ثانياً على النحو الذى سبق بيانه . فإن كان ضعيفاً أو مشوها أهدمته أمه نفسها أو قذف به رؤساء عشيرته خارج الحدود . وإن كان قوياً يستحق البقاء عهد بمحضاته إلى أمه تحت إشراف الدولة نفسها . حتى إذا تجاوز سن الحضانة تسلمته الدولة وقامت بتربيته تربية عسكرية وإعداده لشئون الحرب في معسكرات عامة وعن طريق مرربين ومعلمين ومدربين من الجيش . فإذا بلغ سن الجنسندية

التحق بالجيش العامل وظل به حتى يبلغ السن التي لا يقوى فيها على مباشرة أعمال الحروب . وهكذا كانت دولة اسبرطة كلها أشبه شيء بمعسكر محارب أو متأهب للحرب . ومن ثم خضعت جميع نظمها الاجتماعية ومختلف شئون حياتها لمتطلبات الحروب . فكان نظامها الاقتصادي أدنى إلى ما نسميه الآن بالنظام الشيوعي : تحكم الدولة بمقتضاه قسماً كبيراً من ثروات البلد ومنتجاته ودخله ، وتقوم هي نفسها بتربية قسم كبير من أهله وتسخيرهم في شئونها العامة .

وأناً ليكودغوروس بجانب ذلك نظام « الموائد الجمعية » . ويقوم هذا النظام على تناول الرجال الأطعمة في جماعات صغيرة تتألف من خمسة عشر شخصاً على نظام العشار . ولكل جماعة ردهة خاصة تتناول فيها طعامها . وكان على كل مشترك أن يدفع كل شهر إلى الخزن الجمعي اشتراكاً عالياً من الخبز والخبز والجبن والخبز والخبز واشتراكاً قديماً لإعداد المائدة وشراء ما يلزم لطهوها وتكاملها من المواد الأخرى . وكان يجب على كل اسبرطي الاشتراك في هذه الموائد وحضورها . فإما كان يسمح لأحد ، كما يقول بلوطارخوس Plutarque « أن يسمن وحده خفية وفي الظلام كما تفعل البهائم الجشعة » وحتى الموك أنفسهم كانوا ملزمين بذلك . فإليك أجيس Agis عند ما عاد منتصراً من إحدى غزواته ضد الأثينيين لم يستطع الحصول على إذن بتناول عشاءه في منزله مع زوجته . — وكان كل اسبرطي يتخلف عن تقديم اشتراكه المبني أو النقدي في هذه الموائد بمجرد من جنسيته ويفقد حقوقه الوطنية . وقد قصد ليكوغوروس من هذا النظام ، كما يقول المؤرخ بلوطارخوس ، « أن يأخذ مواطنيه بالمايشة الجمعية ، وينفهم من حياة العزلة ، ويحصلهم متساكين متحدين كالبنيان البرصوس ، متضافرين على الصالح العام بكلمات النحل <sup>(١)</sup> » . ولتحقيق هذا الترض على أكل وجه كان

الاسبرطيون يؤخذون بالتقشف والحلياة الخشنة وتحرم عليهم مظاهر الترف والنعيم .

٢ - وأما أطلاتون ( ٤٧٧ - ٣٤٨ ق . م ) فقد وِدَّ لو أصبحت أثينا « مدينة فاضلة » تسير على نظام شيوعي قريب من النظام الذي طبقه ليكوروغوس في اسبرطة . وقد رسم في كتابه « الجمهورية » ما ينبغي أن تكون عليه الحياة ونظم الحكم وشئون التربية وسائر فروع الاجتماع في هذه المدينة الفاضلة . فذهب إلى أن المجتمع ينقسم ثلاث طبقات : طبقة الزراع والصناع ، وهؤلاء قدخلتهم الله للعمل الجسمي غصب ، فلا يصلحون لأى عمل آخر ؛ وطبقة المحاربين ، وهؤلاء يضطلمون بشئون الدقاع عن الأوطان ؛ وطبقة الفلاسفة ، وهؤلاء يتولون شئون الحكم ويديرون سياسة البلاد .

ويجب أن تشرف الدولة نفسها على شئون التربية اللازمة لجميع المواطنين تحتسل الأطفال من أمهاتهم عقب ولادتهم وتعهد بهم إلى مربيات عموميات ، أى موظفات في الدولة للقيام بهذه الشئون . وينشأ الأطفال في دور الحضانة العامة هذه لا يعرفون آباءهم ولا أمهاتهم . فإذا انتهوا من مرحلة الحضانة في سن السابعة فصل الأطفال الذين يدل اختيارهم على أنهم لا يصلحون للعمل الجسمي ، أى يدل على أنهم من طبقة الزراع والصناع ، وهؤلاء يكتفى في تربية كل منهم بذلك أن يؤخذ بالمهنة التي سيزاولها في حياته المستقبلية .

أما من عدا هؤلاء من الأطفال فتسلك الدولة في تربيتهم طريقاً آخر . فتدخلهم جميعاً في سن السابعة بالمدارس الابتدائية التي كانت تنقسم قسمين : « مدارس المصارعة » أو مدارس التربية الجسمية ؛ « ومدارس الموسيقى » أو مدارس التربية العقلية . فإذا انتهوا من هذه المرحلة في سن الثامنة عشرة التحقوا جميعاً بمدارس التعليم العسكري ، ويقتضون فيها سبعين يؤخذون

في اثنتاهما بالتدريبات الحربية وأعمال الحروب . فمن كشفت اختبارات في نهاية هذه الفترة من أنه قد وصل إلى غاية من الارتقاء الفكري والخلقي لا يمكنه بحسب كفاياته الطبيعية الوصول إلى أبعد منها ، انتهت تربيته عند هذا الحد بلوحة المتكبرين من عمره ، ويتكون من هؤلاء طبقة المماريين .

وأما الذين تظهر عليهم دلائل البقرية والاستعداد للوصول إلى حد أبعد فختلف منهم طبقة الفلاسفة ، وينقلون إلى نوع أرقى من التربية ينقسم إلى مرحلتين : المرحلة الأولى تدرس فيها مواد الرياضة البحتة بطريقة نظرية خالصة حتى تهضم بالقوى الماقلة وتورث صاحبها القدرة على الخوض في المعاني العامة المجردة وتساعد على « إشراق » الحقائق وتجلبها . ومدة هذه المرحلة عشر سنين ، إذا انتهى منها الطلاب اختير من بينهم أرجحهم عقولا وأظلمهم إلى العالم والمعارف فيسيرون في المرحلة الأخيرة التي تمتد خمس سنين بعد ذلك ، ويؤخذون فيها بدراسة الفلسفة والنطق . ومن أصحاب المرحلة الأولى يتكون حشائر الفلاسفة وصغار الحكام ؛ وأما المنتهون من المرحلة الثانية فيتكون منهم كبار الفلاسفة وكبار الحكام ، فيتولون مناصب الحكومة المالية ويسوسون أمور المجتمع . ويظل هؤلاء وأولئك مضطلمين بشئون الحكم صغيرها وكبيرها حتى يبلغوا الخمسين من أعمارهم فيمنزلوا الأعمال العامة ليخفقوا ما بقي من حياتهم في مزاولة الفلسفة وتحقيق نظرياتها ، مستعينين في ذلك بما أفادوه من مجارب في حياتهم العملية .

كل هذا تقوم به الدولة نفسها وعلى نفقتها ، ويكون تفرقة بين الذكور والإناث . فالتساء - كل واحدة منهم حسب استعدادها - يشارك في الذكور في جميع شئون الحياة . فتكون منهم الصانعات ومنهن المماريات ومنهن المتفرجات من مدارس الفلسفة المالية الأولى يغططن بشئون الحكم .

وغنى عن البيان أن نظاما كهنا يقتضى أن تكون الدولة قسما هي المالكة  
لمعظم الثروات ومصادر الإنتاج في البلاد ، وأن تجرى الحياة على نظام شيوى  
تتمحور فيه الملكية الفردية أولا يكون لها فيه شأن ذو بال . - وقد رأى  
أفلاطون أن يطبق هذا النظام الشيوى في أدق معانيه على طبقة المحاربين . فقرر  
أنه « لا ينبغي أن يملك أحد منهم شيئا ملكية فردية ، ما عدا الأشياء ذات  
الضرورة القصوى لاستهلاكهم المأكل ... وأن يتناولوا طعامهم جلوسا على  
مائدة واحدة ، ويمشوا في تكتلات طمة ... وألا يكون لأحد منهم منزل أو تجارة  
وأن لا يستخدموا الذهب والفضة ، وأن يحرموا على أنفسهم حتى مجرد لمس هذين  
المدنيين ... لأنهم إذا امتلكوا الذهب والفضة أصبحوا ماديين يحقد بعضهم على بعض ،  
فيحصلون من حاة للدولة متساندين متراصين إلى طغاة وأعداء متنازعين .  
ويجب أن توفر لهم الدولة جميع ما يحتاجون إليه » . - أما طبقة المزارعين والصناع  
فيبدو أن أفلاطون قد سمح لهم بشيء من الملكية الفردية وبشيء من حرية  
التصرف في ثروتهم على أن يدفعوا للدولة ضرائب تستعين بها في شؤونهم وشئون  
الطبقات الأخرى . ولكنه لم يعطهم حق توارث الملكية ؛ فلكية كل واحد  
منهم تؤول إلى الدولة بعد وفاته .

ويضيف أفلاطون إلى شيوعية الأولاد وشيوعية الزوجة شيوعية ثالثة هي شيوعية  
النساء . فالحكام يقررون ويمحدون الشكل الذى تأخذه علاقة الرجل بالمرأة والذى  
من شأنه تحسين النسل وترقية النوع بدون قيد بما يرتضيه العرف وتيسير عليه  
التقاليد في شئون الزواج وارتباط الرجل بالمرأة . ويقشد أفلاطون في وجوب  
تطبيق هذا النظام على طبقة المحاربين بوجه خاص ؛ لأنه لا يريد أن يكون  
لهؤلاء أسر خاصة تنازعهم حبهم لأوطانهم العامة .

ولم نحاول أنينا تطبيق نظام أفلاطون ولا الأخذ بأية ناحية منه ؛ بل كان موضوع  
سخرية مفكرها وشعرائها في قطعة تمثيلية لشاعر اللهاة (الكوميديا) أريستوفان  
Aristophane (قصص كوميدي في القرن الخامس ق م) عنوانها « جماعة النساء  
L'assemblée des Femmes » ، يبين الشاعر ما يكون عليه الحال في هذا المجتمع  
الشيوعي القريب ، فيظهر مواطننا يونانيا يخفى جميع أمواله ولا يقدم اشتراكه في  
الموئدة الجمية ، ولكنه يتسلل إلى هذه الموئدة يأكل منها حتى ييشم ، ثم يذلف  
إلى منزله ساخرا من حق بعض المواطنين وسفهمهم إذ يقدمون أموالهم وكسح  
أيديهم إلى مايسموه « مخازن الموئدة العامة » .

\* \* \*

وقد تبين لأفلاطون نفسه في أواخر حياته أن نظام جمهوريته هذه متمذر  
التطبيق في بلاده بل في أي بلد آخر ، نظرا لما ركب في طبيعة الناس من نوازع  
وشهوات . فعدل في كتابه « القوانين » عن معظم آرائه هذه ، وأقر الملكية  
الفردية في حدود أوسع من الحدود التي أقرها في كتابه الأول « الجمهورية »  
ونظم شئون الزواج على وجه قريب مما كان يرتضيه العرف وتسير عليه التقاليد  
في عصره ، ورأى أن ينال أولاد الشعب جميعا — بما في ذلك طبقة الزراع  
والصناع — قدرا مشتركا من التعليم العام . ولكنه مع ذلك ظل حريصا  
على بعض مظاهر النظام الشيوعي ، فنصح باستخدام « الموئدة الجمية » على النحو  
الذي قرره في كتابه الأول .

## الفصل الرابع

### الملكية عند الرومان

بقلم الدكتور حسن شحاته سفعان

١ - المصور السحيفة

نجد أن الملكية عند الرومان قد سارت في نفس الطريق الذي سلكته عند اليونانيين تقريباً . فالملكية في المصور السحيفة لروما كانت جمية أو كلية ، أى لا تنتمى لأفراد القبيلة أو العشيرة أو الأسرة وإنما تنتمى للجماعة بأسرها . وكانت الملكية متصلة أو ثقي الاتصال بما كان يسود المجتمع الرومانى آنذاك من أفكار وعقائد دينية . فالملكية مقدسة لا يجوز التمدي عليها ، إذ كان يعتقد أن للحد الذى يفصل ملكية عن أخرى ملكاً يحرسه ويمنع من أن يتعدى أفراد الأسرة على أملاك أسرة أخرى . كما كان لباب المنزل مَلِكٌ يحفظه وللنزل آخر . وكان الموتى في المصور السحيفة يدفنون تحت أرض المنزل ، وكان من المعتقد أنهم يقومون بحراسته والدفاع عنه . وثمة ملائكة تحمل أسماء خاصة تحرس الملكيات ولكل منها اختصاص معين ، فهذا يختص بالحفاظ على ملكية الأراضي والريق والمنزل ، وذلك يختص بحراسة أفراد الأسرة والدفاع عنهم . . . وفي بدء المصور التاريخية لروما نجد أن إقطاعية القبيلة كانت مقسمة بين الأسر التي كانت معتمدة في عشار ، ويعتقد أفراد كل عشيرة أنهم يرجعون إلى جد واحد . فكان لكل



أسرة ملكيتها الخاصة بها إلى جانب حقها في أراض أخرى غير مقسمة تنتمي للعشيرة أو للمدينة فيما بعد . ولقد ظلت المراسم والتأبأت ملكية جمية ردحا طويلا من الزمن ، وكانت الإفادة منها بجانب الأملاك الخاصة للدولة مقصورة على من يهتمون بحق المواطن . ولقد أدت الاستثمارات الرومانية المتعددة إلى تضخم الأملاك الخاصة للدولة أو ما يسمى باسم الحقل العام *Ager Publicus* . ولقد كانت الأسرة تحت رئاسة سيد هوربها المعروف باسم *Pater Familias* أو أب الأسرة ، وكان يتمتع بسلطات واسعة النطاق ، فكان يعتبر صاحب الأرض وأعضاء الأسرة من زوجة وأولاد وعبيد . ولكن مع ذلك لم يكن من حقه التصرف في إقطاعية الأسرة . وكان الوالد يقوم بجانب ذلك بمهمة القاضي والقس . ولكن بالنسبة للأرض لم يكن إلا مديرا لشئونها واستغلالها بدون أى حق في ملكيتها . ولقد كان من حقه سجن أولاده وتكبييلهم بالسلاسل وإجبارهم على العمل في الزراعة أو في غيرها من الحرف ورهنهم وبيعهم بل وقتلهم . ولكنه إذا باع ابنه ثلاث مرات فإن هذا كفيل برفع سلطة الوالد عنه فيصبح حرا . وفي الأسرة الرومانية لم يكن لابن أية شخصية ، إذ عندما كان يتحرر كانت تنقطع كل علاقة له بالأسرة وبالتالي كان محرم من الميراث . وإذا أحدث ضررا لأحد فإنه لا يصح عمل تعويضات ما ، شأنه شأن الرقيق ، بل كان الأب هو السكف بدفع التعويض ، ولكنه يستطيع أن يسلم ابنه للشخص الذى وقع عليه الضرر *Abandon Noxal* ، كما يسلم الرقيق تماما ، وذلك لكي يقتص منه أو يبيعه . ولم يكن من حق الأبناء والرقيق كما سترى أن يملكوا شيئا فإذا كسبوا شيئا أو ملكوه انتقلت ملكيته إلى رب الأسرة .

### ٣ - ملكية الأفراد

كان البدأ السائد في روما القديمة أن الرقيق يعتبر شيئا لا شخصا . وعلى ذلك

فليس له — على عكس الحر — أسرة . واتصاله إذن بالنساء لا يعتبر زواجا قانونيا . ولكنه يعتبر صلة واقصة . وليس له ذمة مالية وليس من حقه إذن الامتلاك أو الاستدانة أو التسليف أو الوراثة . ولم يكن من حقه أن يظهر أمام القضاء لأن القضاء مفتوح للأحرار دون غيرهم . فإذا جرح أو أصيب بأضرار فليس من حقه أن يطالب بمويز ، بل كان ذلك من حق السيد . شأن الرقيق في هذا شأن الحيوانات والمجادات التي يمتلكها السيد . ويصح أن يكون موضوعا للملكية فردية أو جماعية يتصرف فيها صاحبها بكل حرية ، بل يصح أن يكون ملكية مجزأة بين عدة سادة . وللسيد أن يترك رقيقه كالأشياء عاما فيصبح شيئا لاصحابه . ولكن لما كان الرقيق هو أولا وقبل كل شيء شخص إنساني ، فإن هذه الصفة كانت كافية بتخفيف هذه البادئ شيئا فشيئا على ممر المصور التاريخية الرومانية ، ولاسيما في أخريات الدولة الرومانية حيث سادت البادئ المسيحية . فبذ المصور القديمة ، يسمح للرقيق بالاشتراك في الطقوس الدينية ، كما كان يحافظ على قبره الذي كان ينال نفس الحماية الممنوحة للأحرار . كما كان له منذ المصور القديمة أن يمثل سيده في بعض العقود القانونية باستمارته لشخصية هذا السيد وذلك في العقود التي تؤدي إلى أن يصبح السيد مالكا أو دائنا . فالواطن الذي لم يكن يستطيع الحصول على ملكية أو دين أو وراثة عن طريق مواطن آخر ، كان يستطيع الحصول عليها عن طريق الرقيق . وذلك في كثير من الحالات التي عينتها القوانين والتقاليد الرومانية . كان الرقيق إذن يستطيع أن يستمر شخصية سيده في العقود التي في إبرامها قائمة للسيد . ولقد تطورت الحال بعد ذلك إلى أن سمح للرقيق بإبرام العقود التي تؤدي إلى أن يصبح السيد مدينا ، ثم سمح له بأن يحمل سيده في بعض العقود التجارية . وبجانب ذلك حدثت تطورات مهمة في مجال الأموال الشخصية للأرقاء وفي طرق

معاملتهم فصدر قانون يحرم على السيد قتل رقيقه بإلقاءه للحيوانات المتوحشة ، إلا إذا كان ذلك بناء على حكم قضائي ، كما صدر قانون ينص على حرمان المواطن الذي يترك رقيقة المريض من حق الملكية . بل وصدر دستور يعاقب السيد الذي يقتل رقيقة بلا سبب بمقوبة القتل . وأخذ يسمح للقضاة بإلزام السيد الذي يعامل رقيقه بمعاملة فظة ببيعه . ولقد أدى تطور الحال نحو تحسين ظروف الرقيق إلى الاحتراف بما يسمى الأموال الخاصة بالرقيق *Pécunia* ومعناها الاستحقاق النقود أو الحيوان ومعناها واحد لأن الحيوانات كانت تقوم مقام النقود في التبادل عند روما القديمة قبل أن تخترع فكرة استخدام المعادن ، كما هي الحال عند كل المجتمعات في تطورهما الاقتصادي . وهذه الأموال عبارة عن النقود والحيوانات والحقول والمنازل التي كان السيد يترك إدارتها لرقيقه ، والتي ، إن كانت تعتبر جزءا من ثروة السيد ، إلا أنها من الناحية الواقعية ذات كيان مستقل . فكان السيد من الناحية الأخلاقية لا القانونية لا يلجأ إلى سجنه منته إلا إذا كان سيء الإدارة . وقد كان للرقيق الحق في إبرام عقود خاصة بها ، حتى مع السيد نفسه وذلك مثل الاتفاق على تحريره نظير مبلغ من المال إذا كان المسترقد قد توصل إلى تنمية هذه الأموال بشكل يسمح له ببيع هذا المبلغ . والتطور هنا يشبه إلى حد ما التطور الذي حدث نحو السماح للأبناء بالتملك . إذ لم يكن من حق الأبناء ، كالعبيد تماما ، أن يملكوا شيئا ما ، ولكنهم سمح للأبناء أخيرا بيمض الممتلكات لأنفسهم . كالمكافأة التي يحصل عليها الابن الجندي في الجيش وكالأجر الذي يتقاضاه وهو موظف .

ولقد نشطت تجارة الرقيق في روما كما نشطت عند اليونانيين من قبل ولاسيما بعد الاستثمارات الكبيرة وامتداد رقعة الدولة الرومانية حتى ازداد عدد الرقيق زيادة كبيرة ، لأن الحروب كانت من المصادر الهامة للرق ، إذ بلغ عددهم بين سنتي ١٤٤ ق.م ، ٢٣٥ بعد الميلاد ثلاثة أرواق لكل حر روماني ، حتى إنه يقال إن

قيصر عندما فتح بلاد الغالة استولى على مليون أسير . ولقد أدت مثل هذه الحال إلى نزول أسمار الرقيق حتى إن الواحد منهم كان لا يساوى أكثر من عشرة قروش بنقودنا . ولقد كانت جزيرة ديلوس هي المركز الرئيسى لتجارة الرقيق فى البحر الأبيض . ولقد كان الأرقاء يستخدمون فى كل شىء ولا سيما فى فلاحة الأرض وزراعة الإقطاعات، ونجد هنا أن النظام تحول فى أخريات الدولة الرومانية إلى نظام الرق الإقطاعى فى الأرض Servage . وبدأت هذه المرحلة عندما نصح Varron بمنح الرقيق الطيب ركنا من الأرض وقطعا من الماشية ، لأن هذا يؤدى إلى تعلقه بالأرض وتغانيه فى خدمتها . ثم أصبح للرقيق الحق فى استئجار هذه القطعة . ثم وجد أن من المصلحة ترك هذه القطعة تنقل إلى أولاده لكي يزيد تغانيه فى خدمة الأرض . ثم أتى قانون بمد ذلك بحرم بيع الرقيق بدون الأرض التى يشغلونها هم وأولادهم ، مما أدى بمد ذلك إلى نظام الرقيق الإقطاعى .

#### ٣ - مصادر الروم :

كان للرق عدة مصادر فى الدولة الرومانية :

١ - فإن الرقيقة يولد رقيقاً بصرف النظر عن أبيه حتى لو كان هذا الأخير حراً ، وحتى لو كانت الأم رقيقة فى وقت الولادة فحسب وعاشت طيلة حياتها السابقة حرة .

٢ - وعلى حسب قانون الأمم Jus gentium يطبق نظام الاسترقاق على الأسرى الذين يسقطون فى حرب نظامية مفتوحة مع عدو ما ، بل كان يطبق على الأجانب الذين لا تربط دولهم بروما معاهدات خاصة تؤدى إلى اعتراف روما بحقوقهم .

٣ - وكان القانون الروماني القديم يعتبر من الأرقاء الأشخاص الذين استرقوا في الخارج بحكم قضائي أو بقرار شخص مسئول . ولكن هذا لا يطبق في حالة الأمر . وكان للقاضي الروماني بحكم هذا التقليد الحق في الأمر باسترقاق الأفراد الذين فروا إلى الخارج من الجيش أو من دفع الضريبة ، ويستطيع القيام بهذا العمل الوالدان بالنسبة لأولادهم والدائنون بالنسبة لمدينهم والمسروق منه بالنسبة للسارق . وكانت الدولة الرومانية تقوم بتسليم الدول الأخرى الأشخاص الأحرار الذين قاموا باضرار بالنسبة لهذه الدول ، وذلك وفقا للقاعدة القائلة بأن الذي عاش حرا في روما لا يصبح استرقاقه فيها ، فكان يسلم ليسترق في الخارج ، أي خارج الحدود .

٤ - ومن الوسائل التي استحدثت في العصر الإمبراطوري استرقاق الخداعين الذين يتفقون مع أفراد آخرين لكي يبيعوم كأرقاء ثم يشتون حريتهم بعد ذلك لكي يقتصموا الثمن مع من باعهم .

٥ - المحكوم عليهم بالإعدام أو الأشغال الشاقة ولا سيما في المناجم يصعبون أرقاء .

٦ - والمرأة الحرة إذا إتصلت برقيق شخص آخر رغم تحذير سيده لها تصبح مسترقة لهذا السيد .

٧ - وأخيرا سمح للسيد الذي حرر رقيقه أن يطلب استرقاقه من جديد ، إذا أظهر من عدم الاعتراف بالجيل مايسى إلى مولاه .

#### ٤ - وسائل اكتساب الملكية :

وتدلنا وسائل اكتساب الملكية على أصل الملكيات الخاصة عند الرومان : وأول هذه الوسائل هو وضع اليد أو الاستيلاء أو الاحتلال Occupatio . فالاستيلاء

على الأشياء التي لا صاحب لها أو التي أخذت من العدو في الحروب كانت الوسيلة الأولى للاملاك وتنمية الملكية سواء منها الملكية الأسرية أو الفردية فيما بعد ، وهي أسمى شكل للملكية عند الرومان . ويقول جايوس Gaius المشرع الروماني إن أكثر الملكيات مشروعية في نظر أجدادنا تلك التي كان يستولى عليها أثناء الحروب ، « وأبلغ دليل على ذلك أن اسم الملكية نفسه كان يقرن باسم المحارب فيقال ملكية المحارب أو ملكية الراي *Propriété quiritaire* ( أى الذي اكتسب الملكية بالقذف بالحرب أو رميا ) » . ولقد كان هذا النوع من الملكية يعطى لصاحبه ثلاث ميزات رئيسية وهي إستخدام الشيء واستغلاله ، بل وعدم إستخدامه وإستغلاله إذا أراد ، أى كانت ملكية مطلقة بكل معانى الكلمة . ولم يكن للبر الرومان — كاسترى — أن يتمتعوا بهذه الملكية ، إذ لكي تتم الملكية الرومانية لم يكن ثمة بد من توفر ثلاثة شروط :

١ — أن يكون المالك رومانيا إذا لم يكن للأجانب على العموم حق اكتساب الملكية .

٢ — أن يكون الشيء الذي تقع عليه الملكية رومانيا . وعلى ذلك لم تكن الممتلكات الواقعة تحت سيطرة العدو تقع عليها الملكية بطبيعة الحال ولا الأراضي التي يحتلها الرومان . وكانت الأراضي الإيطالية تعتبر ملكية رومانية على حين أن أراضي الدربت أو المقاطعات تعتبر ملكية غير رومانية . وليس معنى أن الملكية غير رومانية أنها لا تصلح عملا للاملاك ولكن ملكيتها تكون في مرتبة أقل من الملكية الرومانية من حيث الميزات التي يتمتع بها المالك . فالملكية الرومانية ملكية مطلقة ، على حين أن غير الرومانية كانت تعتبر نوعا من أنواع الاستئثار بحسب .

٣ — أن يكون اكتساب الملكية بوسيلة من الوسائل الرومانية وهي ، بجانب

الاحتلال أو الاستيلاء ، التقادم ( وهو يقوم على وضع اليد على الشيء أو امتلاكه )  
 بلا منازع لغة معينة واليراث والوصية وبحكم القاضى وفاء قدين مثلا ، وأخيرا  
 الشراء . وتستوفقنا عملية البيع والشراء نظرا لدلائلها على ما كانت عليه الملكية من  
 قدسية . فالملكية كانت مقدسة لا تباع ولا تشتري . فمتدما بديء فى السباح بالتصرف  
 فيها ، كان ذلك يعتبر حادثا خطيرا بالنسبة للأفراد . وعلى ذلك كان نقل الملكية من  
 شخص لآخر لا يتم إلا بشكليات معقدة وطقوس سحرية ودينية ثم مما كان لهذا  
 الحادث من أهمية بالغة . فلقد كان البيع يتم أمام سبعة أشخاص منهم خمسة شهود  
 وشخص يحمل ميزانا وآخر يجانبه لازلنا نجعل الدور الحقيقى الذى كان يلعبه .  
 وكان ثمن الشيء البيع بوزن ، ثم يتقدم الشارى ضاربا كفة الميزان المصنوع من  
 البرنز بالنقود ومملنا « إن هذا الشيء أو هذا الرجل أو هذا الحيوان ... أعلن أنه  
 ملك لى وفقا للقانون إننى اشتريته بهذا البرز وهذا الميزان البرزى » . وإذا كان  
 موضوع الشراء رقيقا أو حيوانات أو أشياء منقولة كان لا بد من إحضارها حتى  
 يضع الشارى يده عليها حقيقة لا مجازا . ولم يكن هذا الشرط يطبق على الملكيات  
 المقاربية لاستحالة هذا الإجراء أحيانا . ثم تطورت المسألة من الناحية الشكلية وروى  
 وضع قطعة من النحاس فى الكفة الثانية من الميزان كرمز للنزول أو الحقل المبيع .  
 ولقد تطورت هذه الشكليات كلها من التعقيد والتركيب اللذين كان يطبقانها فى المصور  
 الرومانية القديمة إلى أن أصبحت بسيطة رمزية فيما بعد . فرئى المدول مثلا من وزن  
 الثمن وزنا حقيقيا والانتصار على سؤال البائع مما إذا كان قد تسلم الثمن ... وكل هذه  
 الشكليات كانت فى غاية الأهمية فالشارى أو البائع أو الشهود ... الخ إذا تعلم أحدكم  
 أو أخطأ فى كلمة واحدة ألتى البيع كله . فتانون الإجراءات المدنية الرومانية بمافية  
 من شكليات معقدة - كاذ كرت - يدل دلالة واضحة على أن الرومان لم يسمعوا للمالك  
 بالتصرف فى ملكيته إلا بمجربىن تحت وطأة تيار جارف من التطور الاجتماعى .

## ٥ - الملكية الفردية والموهبة الواسعة :

إذا كانت الملكية في روما القديمة جمية وكان من المحرم بيعها أو التصرف فيها فإن التطور أدى قبيل منتصف القرن الخامس إلى ضعف سيطرة الوالد على أفراد الأسرة شيئاً فشيئاً ، وبدى في منح الأولاد حق الامتلاك كما يبتنا وانتعى الأمر في روما إلى الاعتراف أولاً بالملكية الفردية وبالتصرف في الملكيات وهما اليزتان اللتان كانتا محرمتين .

ولقد ظل الرومان يطبقون المادات والتقاليد في علاقاتهم بعضهم ببعض ككل الشعوب حتى حوالى سنة ٤٥٠ ق . م حيث قرر مجلس الشيوخ الرومانى تسكين لجنة من عشرة مستشارين بدراسة قوانين سولون اليونانية ، ثم بتحرير قانون للدولة الرومانية . وقامت هذه اللجنة بمهمتها متشعبة بما كان يسود البلاد اليونانية حينذاك . وأدى ذلك إلى تحرير قوانين الألواح الاثنتى عشرة المشهورة التى حدثت كتابيا العلاقات المدنية الرومانية . ولما كانت الملكية الفردية في اليونان في ذلك الوقت معترفاً بها ، فإن قوانين الألواح الاثنتى عشرة قد اعترفت بها هى الأخرى . فكان في هذا تأكيداً للتطور الذى حدث في مجال الملكية والذى كان سائراً في نفس الاتجاه . ومن ثم أصبح للأفراد حق التملك وحق التصرف في ملكياتهم بالبيع والرهن والرصية ، وهو ما كان معترفاً به قبل قوانين الألواح الاثنتى عشرة . ولكن هذه زادته تأكيداً . وثمة نوع آخر من التطور وهو ما أدى إلى المساواة بين موضوعات الملكية المختلفة . فقد كان الرومان القداى يفرقون بين الأشياء التى يصح أن توضع اليد عليها *Res Mancipi* والتي لا يصح وضع اليد عليها *Nec Mancipi* . والأولى كانت تشمل المقاربات الإيطالية والمبيد ودواب الحمل



والجبر . وكل ما جدد ذلك من أشياء يستتر ضمن الفريق الثانى من الأشياء وذلك مثل الأشياء المنقولة سواء كانت جمادات أو حيوانات كالغنم والخنازير ... وقد اختلف العلماء فى تفسير هذه التفرقة وفى الأساس الذى تقوم عليه . والرأى السائد هو أن الفئة الأولى من الأشياء لا يتم التصرف فيها إلا بتسليمها فعلا أو بوضع اليد عليها ، على حين أن التسليم ووضع اليد الفعلى ليسا ضروريين لنقل الملكية فى الفريق الثانى من الأشياء . ولقد انتهى التطور إلى المساواة بين كلا النوعين من الأشياء وذلك بتسهيل عملية التصرف فى ملكيات النوع الأول حتى أصبحت فى سهولة النوع الثانى .

وما أن اعترف بالملكية الفردية فى روما حتى أسرع المحشون فى استخدام الدماء والمكر لتوسيع أملاكهم . وتاريخ الملكية الرومانية يتلخص فى أنه تاريخ محاولة « تشبيه الملكيات التابعة بالملكيات المتحركة أو المنقولة » أى تحويلها من ملكيات لا تباع ولا تشتري بسهولة حتى بمسء أن اعترف بالملكية الفردية إلى ملكيات سهلة فى إجراء بيعها وشهها كالملكيات المنقولة تماما . لأن الرومان منذ المصور الحديثة كانوا ينظرون إلى الأشياء المنقولة على أنها تافهة أو أقل نسبيا من العقارية فى قيمتها . ومن ثم كان بيعها وشراؤها مباحين ولا أدل على ذلك من المثل اللاتينى للشهور « الأشياء المنقولة أشياء تافهة أو وضيمة *Res mobilis, Res vilis* » التى وإن كان لا ينتمى للرومان بل أنى على لسان علماء القانون الرومانى فى المصور الوسطى ، إلا أنه يصور لنا هذه الحال أبلى تصوير : ومن هنا بدأ التسابق بين الأفراد على توسيع ملكياتهم . وكان للطبقات الأرستقراطية وحدها فى المبدأ حتى شراء إقطاعيات من الأملاك العامة والأميرية *domaine public* قسابت على شراؤه وامتلاكه حتى استفدته ثم لجأت بمسء ذلك إلى شراء الإقطاعيات الصغيرة التى كان يمتلكها صغار

الزارعين من الطبقات الشعبية . ولم يمض وقت طويل حتى وصلت الملكية المقارية عند الرومان إلى حالة من التركيز الشديد . فلقد بلغ إتساع ملكيات بعض الأفراد . مسافة لم يكن من المستطاع قطعها على ظهر حصان . وروى Pliny المؤرخ أن ملكية الإقطاعيات الأميرية الواسعة في بعض المديرية انتهت إلى عدة أفراد قلائل . ومن ذلك مثلا أن نصف أفريقية الرومانية قد انتهت ملكيته إلى ستة أفراد . ووقف أحد النواب مملنا أن عدد الملاك في روما أقل من ألفين ، على حين أن عددهم في أثينا التي تقل بكثير في عدد سكانها عن روما بلغ ١٠ ألف مائة . ولم تقف حركة تكوين الإقطاعيات عند حد ، إلى أن بلغت الإقطاعيات من الاتساع حدا لم يستطع معه صاحبها أن يستغلها كلها ، مما أدى إلى وجود مساحات شاسعة قراء لأزرع فيها ، وإلى خسائر فادحة للاقتصاد الروماني ، وذلك في الوقت الذي انتشرت فيه طبقات ممدمة لم يعد لديها شيء ، ولم تجد أي عمل تتقن منه . ومن هنا أنت كلمة نيرون المشهورة « إن الأقطاع قضى على الأمبراطورية » . وكانت تلجأ الطبقات الفقيرة إلى الأغنياء للاستدانة بربا فاحش كاسرى ، فإذا جاء وقت السداد ولم يسددوا سيقوا إلى العمل في الحقول ، كالأرقاء تماما . وكان هؤلاء « الممال المجبرون » يعتمدون إتلاف كل شيء وكانوا يفرون ، مما أدى إلى هجر المزارع والقرى . وبدأ النزاع - كما حدث عند اليونانيين - بين الأغنياء والفقراء ، ف هؤلاء ، كانوا يريدون تحسين حلمهم وأولئك يريدون الاحتفاظ بقرتهم ، مما أدى إلى اضطرابات واسعة . ففي سنة ٤٩٤ ق م اجتمع ألوف من الطبقات الشعبية الذين أضرت الحروب بمصالحهم وكتبهم بالديون وانسحبوا من معركة حرية واشترطوا لمودتهم إلى الميدان إسقاط الديون التي كانت عليهم ، كما طالبوا ببعض الضمانات السياسية . وفي القرن الأول قبل الميلاد قام الميديد بحركة عصيان مسلح تحت قيادة رئيس يسمى Spartacus ؛ واستمر هذا العصيان عشر سنين كانت روما أثناءه

ترنجف رعبا ، واستطاع Crassus من أعضاء الحكومة الثلاثية أن يقضى على هذا المصيان بعد اضطرابات واسعة النطاق كادت تهدد سلامة الدولة الرومانية .  
ولقد استطاع الرومان أن يحدروا ثلاثة آلاف مواطن من أسر الرقيق . وقاموا بصلب ستة آلاف من الأرقاء الذين قاموا بالمصيان . وكثر في هذا العصر السلب والنهب والمؤمرات . وكان من نتيجة هذه الحال أن قام المفكرون والفلاسفة ورجال السياسة بمحملات مستمرة لتحسين حالة الطبقات الشعبية والقضاء على تركيز الملكية . وبدأت هذه الحملة بقوانين Licinus بتحديد للملكيات إلى حد ما . فأصبح غير مصرح للمالك أن يرسل إلى إقطاعيته أكثر من خمس رؤوس من البقر وخمسة رأس من الضأن والأتريد الملكية من ٥٠٠ Jugera وأن كل مواطن حر يستطيع أن يحصل على خمسة Jugera الخ . ولكن محاولة Tiberius Gracchus ، الذى كان يعتبر رمز الاشتراكية في عصر من العصور الرومانية ملك المذهب الفردى فيه على الناس زمامهم ، كانت أكثر عمقا . يقول جراكوس « إن الحيوانات المفترسة تجدد غذاءها ولكن الناس الذين يقاتلون ويموتون من أجل روما لا يجدون إلا الهواء والنور ، وهم مشردون في البلاد بزوجاتهم وأولادهم بلا منزل ولا مأوى ، ويخدهم القواد إذ يحثونهم كل يوم على القتال من أجل إقطاعيات الكبار ومنزلهم . هل لفرد من هؤلاء الذين يكونون عددا ضخما معبد منزلى أو قبر يقد فيه أجداده ؟ وهم إذن لا يقاتلون ولا يموتون إلا لحماية رف غيرهم والناس يسمونهم سادة العالم وهم لا يمتلكون مع ذلك أية قطعة من أرض » .

واقترح جراكوس أولا أخذ الأرض من الأغنياء نظير تمويض ، ثم سحب الأراضي التي استولوا عليها ظلما ، بكل بساطة وبلا تمويض ، ثم القيام بتوزيعها على الفقراء . ولقد كان جراكوس من الطبقة الأرستقراطية ، ذا قلب رحيم ولكنه أفتيل قبل أن ينفذ مشروعاته سنة ١٣٣ ق م . وأراد أخوه Calpurnius الذى

كان مشيما بنفس الروح تنفيذ مشروعاته ولكنه قتل هو الآخر سنة ١٢١ ق م .  
ورأى كاتيلينا Catilina وكان من الارستقراطيين الذين ساءت حالهم ، أن يحسن  
حال الطبقات الشعبية ولكنه أقتيل سنة ٦١ ق م وأعلن عدوه اللدود شيشرون  
( ١٠٦ - ٤٣ ) الكاتب والفيلسوف والخطيب المشهور أن الذين يريدون تجريد  
الأغنياء من أملاكهم إنما يسمون إلى القضاء على الأسس التي تقوم عليها الدولة ،  
ومن ثم يجب القضاء عليهم ، لأن الملكية مقدسة ومن واجب الدولة حمايتها .  
ولاغربة في ذلك فقد كان شيشرون كما سنرى من أبرز الرأسماليين الرومان .

#### ٦ - من الراى على مبرنه :

وبما أدى إلى سوء الحال أن الحق الممنوح للدائن على مدينه كان وحشيا ،  
يبدو أن يماذله وحشية أى نظام . ففي الاواح الاثني عشر إذا لم يوف المدين بدينه  
بعد الميعاد المحدد بثلاثين يوما ، أو إذا لم يوفق إلى ضامن يضمنه ، فان للدائن أن يأخذه  
إلى منزله ويكبله بالسلاسل والأغلال في قدميه ، على ألا يزيد وزن هذه الأغلال عن  
١٥ رطلا . ويستطيع الدين أن يعيش على حساب الخاص ، وإلا فإن للدائن أن  
يعطيه كل يوم رطلا من الدقيق أو أكثر إذا رغب في ذلك . ثم يقوم بمرض المدين  
للبيع . وفي اليوم الثالث من أيام البيع يستطيع أن يقطعه لإربا إذا لم يتقدم أحد  
لشرائه . وإذا كان ثمة أكثر من دائن واحد فإنهم يستطيعون تقطيعه إلى أجزاء  
بحسب قيمة ديونهم . ولاخوف من القصاص إذا كان نصيب أحدهم كبيرا أو أصغر  
فما يستحقه . وللدائن كذلك أن يقتل المدين الذي لا يستطيع الدفع أو أن يبيعه خارج  
الحدود . لأن المواطن الروماني لم يكن يستطيع يمه «فوق أرض روما المقدسة» .  
وقد كان الدين غير السطيع دفع دينه يسقط رقيقا للدائن من الناحية الواقعية

القانونية ، وبهذه الصفة كان يستطيع إجباره على العمل حتى يسترجع دينه كاملاً .  
وكان الضامن متضامناً مع الدين ، ومن ثم كان للدائن أن يختار بين الدين وضامنه .

#### ٧ - الرسمية الرومانية :

لم يكن جمع الثروة بقاصر على الملكية المقاربة ؛ بل تعداه إلى الملكية  
المنقولة من رقيق وقود وبضائع . ففي القرن الثالث ق م . أنشأ الرومان نظاماً  
قديماً من شأنه أن يوحد النقود في أنحاء الدولة المختلفة ، وذلك بعد أن ساد نظام  
المنافضة ثم نظام التبادل عن طريق السبائك المعدنية . وبدأت الطبقات الثنية  
تستخدم قودها في عمليات مالية واسعة مثل عمليات الكاسبينو أو تبادل النقد  
والسليف بربا فاحتس بلغ سعره أحياناً ٤٨ / . وبالرغم من أن السعر الرسمي كان  
لا يتجاوز ١٢ / . وكذلك في الاشتراك في مزايدات الدولة ، إذ كانت هذه الأخيرة  
تلجأ إلى أفراد أثرياء وشركات قوية لكي تقوم بمد الجيوش بالمواد الغذائية وبالنقل  
كما كانت تلجأ إليهم في تنفيذ المشروعات الهامة من طرق وشوارع ومبان . فلقد  
ذكر أحد المؤلفين أنه يبدو أن الحرب البونيه الثانية Punique ( ٢١٨ - ٢٠١ ق م .  
وهي الحرب التي نشبت بين روما وقرطاجنة ) قد أدت إلى مزايدات عسكرية  
هامة كان من نتيجتها إثراء طبقة من الرأسماليين إزاء فاحشاً . ثم أخذت هذه  
الطبقة في زيادة رؤوس أموالها ونفوذها في الخمسين سنة اللاحقة على هذه الفترة .  
وبجانب هذه المشروعات ، كانت الدولة تمهد إلى أفراد وشركات يجمع الضرائب  
نظير أجور باهظة . وعما ساعد كذلك على تكوين الرأسمالية الرومانية إنساع رقعة  
الاستعمار الروماني واستغلال الشعوب المحتلة أشنع استغلال . فلقد كانت رقعة  
الأمبراطورية تشمل حوض البحر الأبيض بأ كله مضافاً إلى جزء كبير من العالم  
المعروف حينذاك . ولقد كان الاستعمار الروماني قائماً أولاً بالذات على خدمة كبار

المالين الرومان ورجال السياسة والحكام . فتتلاقى أثناء السنة الوحيدة التي مكثها شيشرون مديرا لسياسيا Cilicie وهي مقاطعة فقيرة نسبيا ، استطاع أن يجمع منها لنفسه ما يادل ٢٠٠٠٠ ر. جنبا من الذهب بنقودنا المصرية . وكان الدير يون الأماناء يقتصرون على هذه الفوائد ، ولكن مظلهم كان يريد الإفاضة من منصب لن يستمر إلا سنة واحدة وهو منصب الدير . ولقد ذكر شيشرون Ciceron أن Vespere ( أحد الحكام ) استطاع أن يسلب من صقلية حوالى ٣٠٠٠٠ ر. جنبا من الذهب في ظرف عام واحد . ولما ذهب قيصر Cesar إلى أسبانيا سنة ٦٢ كان مدينا بحوالى ٢٢٠ ألف جنيه ذهباً ، ولما عاد سدد كل ديونه . وفى القرن الأول قبل الميلاد كانت ثروة Srausus ( ١١٥ - ٥٣ ) تقدر بحوالى مليونين من الجنيهات الذهبية . وهذا بجانب ما كان يستولى عليه رجال السياسة ورجال الأعمال من ثروات عن طريق السلب والنهب والفتائم التي كان يستولى عليها أثناء الحروب والضرائب الكبيرة التي كانوا يجمعونها تحت أسماء مختلفة ، بجانب اتباع سياسة الحماية التجارية ؛ فقد كان الرومان يحاولون احتكار المشروعات التجارية وحدهم دون الأجانب أو المستعمرين . وكانوا ينفذون هذه السياسة بشكل وحشى فظ . فلقد ذكر شيشرون مثلاً أن الرومان عمدوا إلى القضاء على مزارع العنب والزيتون في بلاد النالة وغيرها من البلاد المحتلة حتى لا يجد التجار الرومانيون أية منافسة . ولم تكن الطبقات الشعبية تنفيذ من كل ما سبق أن ذكرنا بل كانت الفائدة مقصورة على الأغنياء . وبجانب هذه المصادر للثروة ازدادت أهمية حركة الرقيق وتجارتهم ، إذ كانوا يردون إلى روما لا بالآلاف بحسب بل بالملايين كذلك . وكانت هذه التجارة تدور على الرومان أرباحاً ضخمة .

## ٨ - جهود البيزنطيين لتحقيق الحال :

كان من نتيجة هذه الحال هجر المزارع والقرى واقتشار البؤس والفوضى وتناقص عدد السكان مما أدى بالبيزنطيين في النهاية إلى بذل جهود بائسة لتحسين الحال . فند الأمبراطور قنسطنطين Constantin تقرر عدم السماح ببيع الملكيات المقاربة لأجنبي من القرية إلا إذا تم بموافقة أعضائها . وأمر جستنيان الثاني بعدم أخذ الأرض والمبيد والبقر كضمان لديونهم ، ثم حدد سعر الفائدة بما لا يزيد عن ٤ ٪ . وأجر قنسطنطين الملاك على تعمير الأراضي المهجورة ثم ألزمهم بدفع الضرائب . وأصبحت الإقطاعيات الكبيرة تدفع ضرائبها للدولة مباشرة ، أما الصغرى فيجمع ضرائبها فرد من أفراد القرية ليسلمها للخزينة . وقام قنسطنطين بمسح الأرض والإقطاعيات الكبرى وتسجيلها في سجلات خاصة ، مما أدى إلى دقة جياة الأموال . وابتداء من القرن الثالث حرم على الأفراد أن يتركوا قراهم وذلك باستثناء أفراد الأمر الفنية نظرا لمصالحهم ، وحرم قانون جستنيان على كبار الملاك الاشتغال بالأعمال الصناعية والتجارية حتى يتسح الفرصة لصغار الملاك لتنمية مواردهم .

وفي نفس الوقت منح الجنود إقطاعيات تقع على حدود الدولة ، وكان عليهم أن يقوموا بزراعتها ، ويقدوا من محصولها ككفاة لهم أو أجرة . وأخيرا أنشأ البيزنطيون مستعمرات أجنبية في قلب أمبراطوريتهم . فجلبوا كثيرا من أفراد الشعوب الثيرة ولاسيا من الجرمان بالإلزام أولا ثم بالإغراء بعد ذلك ومنحو لكل منهم إقطاعية ليقوم بزراعتها ودفع الضرائب عنها .

( ص ٨ قصة الملكية )

تلك هي التطورات التي مرت بها الملكية في المصور الرومانية ، ولاشك أن الملكية هنا ، شأنها عند اليونان ، وماساحبها من تطورات كانت السبب في خلق الاضطرابات والقوضى وبالتالي إلى اختفاء الدولة الرومانية الغربية . ولعل سر بقاء الدولة الرومانية الشرقية لمدة أطول كان راجعا إلى ما قام به أباطرتها في هذا المجال من إصلاحات .

### أهم مراجع هذا الفصل

- 1 — Ali Abdel Wahed Wafi : Contribution à une Théorie Sociologique de l'Esclavage.
- 2 — Challaye : Histoire de la Propriété.
- 3 — Girard : Droit Romain.
- 4 — Letourneau : Evolution de la Propriété.
- 5 — Schlatter : Private Property.



## الفصل الخامس الملكية في الإسلام

بقلم الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

### أنواع الملكية في الإسلام :

يقر الإسلام جميع أنواع الملكية المروقة :

١ - فيقرّ الملكية الفردية وهي التي تحصل بفرد معين لا يشارك فيها غيره أو بأفراد معينين بالذات يملكونها شركة بينهم على طريق الشبوع بأنصبة متساوية أو مختلفة .

٢ - وقرّ الإسلام كذلك الملكية الجماعية المحدودة النطاق ، أي التي يكون المالك فيها شخصاً ممنواً متمثلاً في هيئة أو جمعية أو أسرة . فكثير من أحكام الشريعة الإسلامية تفترض وجود ملك عام للأمة وتربط بهذا الملك العام طائفة من الحقوق والواجبات . فمن ذلك مثلاً ما قرره بصدد القتل الخطأ إذ توجب أن تدفع دية القتيل إلى « مائته » من أملاك « مائة القتال » لا من أمواله الخاصة ؛ ومائة الفرد عصبته أي مجموع أقربائه من جهة أبيه<sup>(١)</sup> . -

(١) إطلاق اسم « المائة » فيه على الأسرة لدخولها من هذا النظام . وذلك أن أهل الجاني كانوا يقدمون لأهل المي على الدية . وكانت الدية تقدر بعدد من الإبل ينهب بها أهل الجاني ويقتلون بها . أمام دور المعيرة للضرورة . أنظر تفصيل هذا الموضوع في كتابنا « للشريعة والجزاء » صفحات ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٨١ - ٨٢ ( الطبعة الثانية ) .

ويقاس على إقرار الإسلام للملكية الأسرة جميع الحالات التي يكون المالك فيها شخصاً ممنوياً متمثلاً في هيئة أو جمعية .

٣ - ويقر الإسلام الملكية الجماعية العامة الواسعة النطاق . ولهذا النوع من الملكية مظهران :

(أحدهما) يشمل الأمور التي لا يجوز للأفراد ولا للميثاق احتجاجها ، بل يجب تركها شائعة لجميع أفراد المجتمع بوصفها ضرورية لهم جميعاً . وقد حدد الرسول عليه الصلاة والسلام منها ثلاثة أشياء وهي الماء والكلاء والنار ، فقال : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلاء والنار »<sup>(١)</sup> . واختص هذه الأشياء لأنها كانت من ضروريات الحياة الاجتماعية في البيئة العربية . والضروريات في حياة الجماعة تختلف في نيئة عن نيئة وفي عصر من عصر . والقياس ، وهو أحد أصول التشريع ، يتفصح لسواها عند التطبيق مما هو في حكمها .

(والآخر) يشمل في ملكية الدولة لجميع ما يشتمل عليه سطح أرضها وباطنها من أمور لا تشملها الملكيات الأخرى ولجميع ما يصل إلى بيت المال من ضرائب وخزاج وجزية وزكاة وأموال مصادرة وأموال لا وارث لها . وهذه ملكية الدولة من الملكيات الجماعية العامة لأن جميع ما تملكه الدولة يعود نفعه على المجتمع كله وبوجه في الصالح العام .

### الاشياء التي يجوز تملكها في الإسلام :

يجوز الإسلام مبدئياً ملك جميع أنواع العقار والحيوان والبقول وما عدا بعض طوائف رجم أحدها إلى النوعين الآتيين :

(١) لا ذكره صاحب مناقب الشافعي في الإسلام .

١ - الأشياء التي يحظر الإسلام جميع مظاهرها استعمالها كالحرق والتفجير .  
وهذا النوع لا يجوز بحسب امتلاكه ؛ وإن كان الإسلام يقر ملكية الفرد له  
ويرب عليها تعظم ما يترتب على الملكية من أحكام .

٢ - الآدميون : وهؤلاء لا يصح تملكهم أى استرقاقهم ، إلا إذا جاءوا  
من أمهات رقيقات أو وقوا أسرى في حرب شرعية وضرب الإمام عليهم الرق .  
فالإسلام يقرر أن الأصل في الإنسان هو الحرية أى أن الأصل أنه لا يجوز تملكه ؛  
وما الرق في نظره إلا أمر عارض يستثنى من الأصل في الحالتين السابق ذكرهما .  
أما فيما عداها فلا يجوز مطلقاً أن يضرب الرق على إنسان كائنه ما كانت دياره  
أو جنسيته وأيضاً كانت جبرته أو حالته . وهذا على عكس النظم التي كانت  
سائدة قبل ظهور الإسلام . فقد كانت تقرر أن بعض فصائل الآدميين رقيقة  
جنبها ، أى أنها قد خلقت للرق وأن الأصل فيها أن تكون مملوكة ومستعبدة  
لغيرها . وقد قدم لنا نماذج من هذه النظم فيما كان يذهب إليه العبريون بصد  
الشعوب الكنعانية وما كان يذهب إليه اليونان بصد جميع من عداهم من الشعوب  
التي كانوا يطلقون عليها لقب البرابرة (١) .

ولزيادة التوضيح لهذه النقطة الهامة وبيان وجوه الخلاف بين موقف الإسلام  
وموقف غيره بصد الرق ، آتينا - قبل أن نعرض لبقية شئون الملكية في  
الإسلام - أن نقف الفقرة التالية على موقف الإسلام من الرق .

### موقف الإسلام من الرق ، وملكية الرقيق في الإسلام :

ظهر الإسلام في عصر كان نظام الرق فيه فاعلة ترتكز عليها جميع نواحي

(١) انظر صفحات ٥٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، وانظر كذلك كتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي

« نظرية إجتماعية في الرق » ( بالفرنسية ) صفحات ١٤١ - ٢٤٣ .

الحياة الاقتصادية ، وتمتد عليها جميع فروع الإنتاج في كثير من أهم العالم . فلم يكن من الإصلاح الاجتماعي في شيء أن يحاول مشرع تحريره تحريراً تاماً مرة واحدة ؛ لأن محاولة كهذه كان من شأنها أن تعرض أوامر للشرع للمخالفة والإمتهان . وإذا أتيح لهذا الشرع من وسائل القوة والقهر ما يكفل به إدغام العالم على تنفيذ ما أمر به ، فإنه بذلك يمرض الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهزة عنيفة ، ويؤدي تشريعه إلى أضرار بالغة لا تقل في سوء مغبها عما تتعرض له جهاتنا في العصر الحاضر إذا أُلغى بشكل فجائي نظام البنوك أو الشركات المساهمة ، أو حرم استخدام المال وقضى على كل مالك أن يعمل بيده ، أو بطل استخدام السكك الحديدية ، أو استخدام البخار : فالريق كان يبخار الآلة الاقتصادية في تلك المصور .

فذلك أثر الإسلام الرق ؛ ولكنه جملة حالاً عارضة مخالفة للأصل . فالأصل في الإنسان في نظر الإسلام أن يكون حراً ؛ وما الرق إلا أمر عارض يستثنى من هذا الأصل . هذا إلى أن الإسلام لم يقر الرق إلا في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه بالتدريج ، بدون أن يحدث ذلك أي أثر سيء في نظام المجتمع الإنساني ، بل بدون أن يشعر أحد بشيء في مجرى الحياة . والوسيلة التي ارتضاها للوصول إلى هذه الغاية من أحكم الوسائل وأبلغها أثر وأصدقها نتيجة . وهي تتمثل من جهة في السبل على تضيق الروافد التي كانت تعد الرق وتغذيه وتكفل بقائه ، ومن جهة أخرى في توسيع المنافذ التي تؤدي إلى التقى والتحرر . وبذلك أصبح الرق أشبه شيء بمجدول كثر مصباته ، وانقطعت عنه موارده التي يستمد منها الماء . وخلق مجدول هذا شأنه أن يكون مصيره إلى الجفاف . وبذلك كفّل الإسلام القضاء على الرق في صورة سلمية هادئة ، وأتاح للعالم فترة للانتقال يتخلص فيها شيئاً فشيئاً من هذا النظام .

كانت روافد الرق في مصر التي ظهر فيه الإسلام ، كما سبق بيان ذلك في أثناء الكلام عن الرق عند المبريين واليونان والرومان ، كثيرة متنوعة<sup>(١)</sup> . وكانت هذه الروافد تنفذ في تيار الرق كل يوم بألاف مؤلفة من الأنفس ، حتى إن عدد الأرقاء كان يزيد في كثير من الأمم على عدد الأحرار زيادة كبيرة كما ظهر لنا ذلك عند المبريين واليونان<sup>(٢)</sup> .

جاء الإسلام وروافده الرق على هذه الكثرة والنفرة والقوة فخرمها جميعاً ، ما عدا رافدين اثنين ، وهما رق الوراثة وهو الذي يفرض على من تلده الرقيقة ، ورق الحرب وهو الذي يفرض على الأسرى . ومهد إلى هذين الرافدين نفسيهما فقديهما بقيود تكفل نضوب معينهما بعد أمد غير طويل .

فن أم المم القبود التي قيد بها رق الوراثة أنه استثنى منه أولاد الرقيقات من أسيادهن ، فقرر أن ما تأتي به الجارية من سيدها يولد حراً إذا اعترف به السيد<sup>(٣)</sup> . وإذا لا حظنا أن الغالب في أولاد الرقيقات أن يكونوا من أسيادهن أنفسهم ، لأن الأغنياء ما كانوا يقتنون الجوارى إلا لمتنهم الخاصة ، تبين لنا أن هذا القيد الذي قيد به الإسلام رق الوراثة كفيل بالعمل على انقراض هذا المورد بنفسه ونضوب معينة بعد أمد غير طويل .

(١) أنظر خاميل هذه الموارد والأمم التي كانت تستعملها ، في كتابي لي باللغة الفرنسية طبعاً في باريس سنة ١٩٣١ : « الحالات المولدة لرق » صفحات ١٩ — ٢٢٩ و « الفرق بين رق الرجل ورق المرأة » صفحات ٢٥٤ — ٢٨٠ . وأنظر كذلك فيما سبق صفحات ٥٠ — ٥٣ ، ٧١ — ٧٧ .

(٢) أنظر صفحات ٥٠ ، ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) أنظر بدائع الصنائع للسكاكي ، الجزء الرابع صفحتي ١٢٤ ، ١٢٥ (طبعة الخانجي ١٩١٠) . ولليدائي على القدوري صفحة ٢٦٧ وتوايها (الطبعة الأزهرية ١٩٢٧) . وقد استثنى الإسلام كذلك من هذا المورد من تأتي به للخدمة والمساكنة وأم الولد بعد التدبير والمساكنة والاستيلاء ، على ما سيأتي بيانه .

ومن أم القيود التي قيد بها الورد الثاني وهو رقى الحرب أنه استغنى منه الذين يؤسرون في حرب بين طائفتين من المسلمين ، هؤلاء لا يضرب عليهم الرق ، سواء كانوا من الطائفة الباغية أم من الطائفة الأخرى <sup>(١)</sup> . أما الحروب الأخرى وهي التي تكون بين المسلمين ، غيرم فلا تؤدي إلى رقى من يؤسرون فيها إلا بشروط كثيرة ، من أهمها تكون الحرب شرعية أي يجزها الإسلام وتنفذ وفق قوانينه وبمطابق خليفة المسلمين . ولا يكاد الإسلام يبيع الحرب إلا في ثلاث حالات : حالة الدفاع ، قال تعالى : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تتعدوا لأن الله لا يحب المتعدين » ؛ وحالة نكث العهد والكيد للدين الإسلامي ، قال تعالى : « وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفرانهم لأيمان لهم لمعلم ينتهون » ؛ أو حيث تقتضي ذلك اعتبارات تتعلق بسلامة الدولة والقضاء على الفتنة ، قال تعالى : « وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين <sup>(٢)</sup> » . ولم تتجاوز حروب الرسول عليه الصلاة والسلام هذه الحالات ، سواء في ذلك حروبه مع العرب وحروبه مع اليهود وحروبه مع الروم . — فلذا لم تكن الحرب مشروعة بأن أعلنت في غير الحالات السابقة ، أو لم تنفذ وفق المناهج التي وضعها الإسلام ، أو لم تكن معلنة من قبل الخليفة ، فإنها لا تؤدي إلى رقى من يؤسرون فيها <sup>(٣)</sup> — وحتى مع توافر

(١) انظر الميداني على التدويرى صفح ٣٨٧ ، ٣٨٤ ، وبتائج النتائج كسكاسان ، الجزء السابع صفحة ١٤١ ومؤلفي بالقرنية عن الحالات الواردة فرق صفح ١٦٨ ، ١٢٩ .  
(٢) البقرة ١٩٣ ، والأحق ٣٩ : « وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير » .

(٣) انظر الطائيل هذه الأحكام في الجزء السابع من البتائج صفحات ٩٧ — ١٤٤ .  
والميداني على التدويرى صفحات ٣٦٧ — ٣٨٤ ، وحاشية المصنف على شرح المصنف .

جده للبشرط فإن الاسلام لا يجعل الرق نتيجة لازمة للأمر ، بل يجيب للإمام أن يمن على الأسرى بدون مقابل ، أو يطلق سراحهم في نظير غيبة أو حبس يؤدونه ، أو في نظير أسرى من المسلمين عند العدو ، أو في نظير جزية تفرض على رؤسهم<sup>(١)</sup> . بل إن القرآن قد تضمن أن يذكر الرق من بين الأمور التي يباح للإمام أن يعامل بها الأسرى ، واقتصر على ذكر اللين أو الفداء ، قال تعالى : « فإذا لقيمتم الذين كفروا فاضرب الرقاب حتى إذا اثبتتوهم فعدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها<sup>(٢)</sup> » .

ومن هذا يظهر أن الإسلام قد سلك حيال الرق عن طريق الأمر المسلك نفسه الذي سلكه حيال الرق الوراثي . فقد قيده بقيود تكفل القضاء عليه . فهو لم يجعله نتيجة لازمة للأمر ، بل جعله مسلكا من المسالك التي يسمح أن يتخذها الإمام . ولم يرتب فيه ، بل رتب في غيره وفضله عليه ، على أنه لم يميز الاتجاه إليه إلا بشرط لاتسكاد تنافر إلا في الحروب التي اضطر إليها الاسلام في مبدأ

== لإكرام الأصولي (مذهب الشافعي) جزء ثان ٣٧٤ — ٤٠٣ ( الطبعة دار الكتب ١٢٦٢ هـ ) ، وعلمية السوقي على الفرح الكبير للدور على متن خليل (مذهب مالك) جزء ثان ١٧٣ — ٣٠٨ ( الطبعة الأزهرية ١٩٢٧ ) ، وعبد الخضر بك : تاريخ الفتح الإسلامي ٥٤ — ٦٧ ، ومؤلف بالفرنسية عن الحالات المولدة للرق ، صنف ١٣٩ ، ١٣٨ .

(١) انظر الميداني على القنوري ٣٣٠ ، ٣٧١ ، والبدائع جزء سابع ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، والفرغاني على الصغر ، جزء ثان ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، والسوقي على الفرح الكبير جزء ثان ٣٨٤ ، والميداني على صرمي (مذهب ابن حنبل) جزء أول ص ٢٦ ( الطبعة الثانية ١٣٢٤ هـ ) ، والأوكسي على التران جزء ٢٦ ص ٢٦ ، والطبري على التران جزء ٢٦ ص ٢٦ ، والنضري ، تاريخ التتبع ٥٩ ، ٦٠ ، والنزوات في سيرة ابن هشام ، والفرغاني على الزبيدي على البخاري جزء ثان ٣٥٠ ، ٣٦٦ ، وثالث ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٤٩ . وانظر مؤلفنا بالفرنسية ١٢٩ — ١٣٤ وللراجح المأثور . منها في هذه المسلمات وملفاتها .  
(٢) سورة محمد ، آية ٤ .

ظهوره . أما بعد استقراره وتنظيم العلاقات بين أممه والأمم الأخرى ، فينبغي أن تتوفر هذه الشروط . ومعنى هذا أن الإسلام لم يبع هذا النوع من الرق إلا لأجل معلوم .

هذا ما قبله الإسلام أحيال روافد الرق : قضى عليها جميعاً ماعدا رافدين اثنين ؛ وقبلة هذين الرافدين بقيوه تسكفل نضوب ميينها بعد أمد غير طويل .  
وأبلغ من هذا كله في الدلالة على حرص الإسلام على مبادئ الحرية هو ماسلكه حيال المتق وتحرير الأرقاء .

كانت منافذ المتق قبل الإسلام ضيقة كل الضيق ؛ فلم تكن له إلا سبيل واحدة ، وهي رغبة الولي في تحرير عبده . فيدون هذه الرغبة كان مقضياً على الرقيق أن يظل هو وذريته وأسفين في أغلال العبودية أبد الأبد . هذا إلى أن معظم الشرائع كانت تحظر على السيد أن يمتق عبده إلا في حالات خاصة وبشروط قاسية وبعد إجراءات قضائية ودينية معقدة كل التعقيد ؛ وبعضها كان يفرض على السيد ، فضلاً عن هذا كله ، غرامة مالية كبيرة يدفعها للدولة ؛ لأن المتق كان يُمدّ تضييماً لحق من حقوقها (١)

جاء الإسلام وهذه حال المتق في ضيق منافذه وقسوة شروطه ، فخطم كل هذه القيود وفتح للأرقاء أبواب الحرية على مصاريحها ، وأتاح لتحريرهم ألقاً من الفرس ، وتلبس للمتق من الأسباب ما يكفي بمضه للقضاء على نظام الرق نفسه بعد أمد غير طويل .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في :

Wallon : L'Histoire de l'Esclavage dans l'Antiquité T. I. 334-355,  
T. II. 385-439.

وانظر فيها سبق صفحات ٥٦ ، ٥٧ ، ٨١ .



فجعل الإسلام من أسباب المتق أن يمرى على لسان السيد ، في أية صورة .  
لفظ يدل صراحة على عتق عبده ، سواء أكان قاصداً معنى اللفظ أم لم يكن  
قاصداً له ، بأن جرى خطأ على لسانه ، وسواء أكان جاداً في إصداره أم كان  
هازلاً ، وسواء أكان مختاراً أم مكرهاً عليه ، وسواء أكان في حالة عادية أم  
فاقداً لرشده بفعل الخمر وما إليها من المحرمات <sup>(١)</sup> . ومن هذا يظهر أن الإسلام  
يتلمس أوجه الأسباب لتحرير الأرقاء .

ومن أسباب المتق كذلك أن يمرى على لسان السيد في أية صورة لفظ يفيد  
« التدمير » ؛ أي يدل على الوصية بتحرير العبد بعد موث سيده . فمجرد أن  
تصدر من السيد عبارة تقيد هذا المولى تصبح الحرية مكفولة للعبد بعد وفاة سيده .  
وقد اتخذ الإسلام جميع وسائل الحيلة لضمان الحرية لهذا النوع من العبيد . فحظر  
على السيد في أثناء حياته أن يبيع عبده الدبر أو رهنه أو يهبه ، أو يتصرف فيه  
تصرفاً ينقل ملكيته إلى شخص آخر . وإذا كان الدبر جارية يسرى حكمها على  
من تلده بعد تدميرها ؛ فيعتق معها بصد وفاة سيدها ، أقر ذلك بورثته أم  
لم يقروه <sup>(٢)</sup> .

ومن أسباب المتق في الإسلام كذلك أن يأتي السيد من جاريته بوليعة

(١) هذا لما يخلق بالألفاظ الصريحة في العتق ، أما الألفاظ التي تستعمل كناية فتعسر  
فيها النية . وما ذكرناه هو مذهب أبي حنيفة الثماني ، انظر الباق ، الجزء الرابع ص ٤٦  
وتوابعها ، والبيان على القدوري ٢٦٢ وتوابعها .

(٢) انظر تفصيل هذه الأحكام في المياني على القدوري ٢٦٦ وتوابعها ، والبيان ،  
جزء رابع ١١٢ وتوابعها ، والشرقاوى على التحرير ، جزء ثان ٤٩٧ وتوابعها ، والبيان  
على مرعي ، جزء ثان ١٠٤ وتوابعها ، والحدسوقي على القدرير على خليل ، جزء رابع ٣٨٠  
وتوابعها . — وانظر كذلك مؤلفنا بالفرنسية صفحتي ٣٢ ، ٣٣ .

ينتموه . ففى هذه الحالة يعتبر الولد خراً من يوم ولادته ، كإذ كذا ذلك فيما سبق <sup>(١)</sup> وتصحيح الأم نفسها حرة بعد وفاة سيدها . وقد أخذ الإسلام لضمان الحرية لهذا النوع من الرقيقات ، الاحتياطات نفسها التى اتخذها حيال النوع السابق . وإذا جاءت « أم الولد » ( وهذا هو الاسم الشرعى الذى يطلقه الفقهاء على كل رقيقة من هذا النوع ) بعد ذلك بولد من غير سيدها يسرى حكمها عليه ، فينتق بعد وفاة السيد <sup>(٢)</sup> .

ومن أسباب المتق فى الإسلام كذلك أن يكتب السيد مبيده ، أى يتفق معه على أن يمتقه إذا دفع له مبلغاً من المال . وقد ذلل الإسلام لهذا النوع من المبيد جميع وسائل الحصول على المال فى صورة تدل أوضح دلالة على شدة حرصه على الحرية . فأباح لهم أن يتصرفوا تصرف الأحرار ، فيبيعوا ويشترؤا ويتاجروا ويمتدوا المقود ، حتى يستعلموا أن يجمعوا البالغ التى كوتبوا عليها فتحرر رقابهم . وحث جميع المسلمين على مساعدتهم والتصدق عليهم ، فقال تعالى : « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ، وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » <sup>(٣)</sup> . ولم يكف الإسلام بذلك بل خصص جزءاً من ميزانية الدولة لمساعدتهم وتخليصهم من الرق كما سيأتى بيان ذلك <sup>(٤)</sup> . وبدل ظاهر القرآن فى الآية التى ذكرناها على أنه لا يصح للسيد أن يمتنع عن قبول للمكاتبة ، متى أبدى المبد رغبته فى تحرير نفسه لقاء مبلغ يدفعه . وقد سأل ابن جريج عطاء بن

(١) انظر صفحة ١١٩ .

(٢) انظر تفصيل هذه الأحكام فى الميدان على القدورى ٢٦٧ — ٢٧٠ ، والبائع ، الجزء الرابع ، ١٢٣ وتوابها ، والسوقى على القدورى على خليل ، جزء رابع ٤٠٧ وتوابها ، والكرداوى على الضرر ، جزء ثان ٤٩٤ وتوابها ، والكثيراوى على صهي ، جزء ثان ١١٧ وتوابها . — وانظر كذلك مؤلفنا فى الرقبة صفحى ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) سورة النور ، آية ٣٢

(٤) انظر صفحة ١٢٦ .

أبى ويح فقال : « أولجب على إذا طلب منى مملوك الكتاب أن أكتابه ؟ » ،  
فأجابه بقوله : « ماأراه إلا واجباً » ، واستدل بالآية الكريمة السابقة . وإذا كان  
المكاتب جارية سرى حكمها على من قلده بعد مكاتبها ؛ فيمتن بمهل بدون  
عوض بمجرد أدائها المبلغ الذى تماقتت مع سيدها عليه ، سواء أراضى السيد بذلك  
أم لم يرض به <sup>(١)</sup> .

وفضلاً عن هذا كله ، فقد عمد الإسلام إلى طائفة كبيرة من الجرائم والأخطاء  
التي يكثر حدوثها ، وجعل كفارتها تحرير الأرقاء : فجعله تكفيراً للقتل الناشئ من  
خطأ ومافى حكمه ، قال تعالى : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل  
مؤمناً خطأ فتحرير ربة مؤمنة ... » <sup>(٢)</sup> ؛ وللهنث في البين ، قال تعالى : « لا يؤخذكم  
الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام  
عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كموتهم أو تحرير ربة » <sup>(٣)</sup> ؛  
وجعله وسيلة لراحة الزوجة إذا وقع عليها زوجها ظهاراً أى قال لها « أنت على  
كظهر أبى » أو عبارة من هذا القبيل ، قال تعالى « والذين يظاهرون من نسائهم  
ثم يعودون لما قالوا فتحرير ربة من قبل أن يتأسوا <sup>(٤)</sup> » . وتقرر الشريعة الفراء  
أن من وجبت عليه كفارة من هذه الكفارات ولم يكن يملك عبداً ، وجب عليه  
أن يشتري عبداً ويقتنه متى كان قادراً على ذلك .

وبجانب هذا كله حبس الإسلام إلى الناس تحرير الأرقاء ، وجعله أكبر  
قربة يشتر بها المؤمن إلى الله تعالى ، حتى إن النبي عليه السلام ليضرب به المثل

(١) انظر تفصيل أحكام المكاتب في المبداء على القدورى ص ٢٧٠ وتوايهما ؛ واليداع  
جزء ربيع من ١٣٣ وتوايهما ؛ والشرفوى على التحرير ٤ جزء ثان ص ٥٠٠ وتوايهما ؛  
والشيبان على مرضى جزء ثان ص ١٠٧ وتوايهما ؛ والموسوق على القدورى على خليل جزء  
رابع ٣٨٨ وتوايهما ؛ ومؤلفى بالفرنسية ص ٣٣ .

(٢) سورة المائدة آية ٩٠ .

(٣) سورة النساء آية ٩٢ .

(٤) سورة المائدة آية ٩٠ .

فى جلال العمل وعظم الأجر، فيقول : « من فعل كذا فكأنما أعتق رقبة »  
أو « يكون ثوابه عند الله ثواب من أعتق رقبة » .

ولم يكتف الاسلام بهذا كله ، بل خصص كذلك سهماً من مال الزكاة ،  
أى جزءاً من ميزانية الدولة ، فى الاتفاق على تحرير الأرقاء ، أى شرائهم وعتقهم ،  
ومساعدة من يحتاج منهم إلى مساعدة فى سبيل تحريره ، كالمكاتبين ومن إليهم ،  
فقال تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والماملين عليها والمؤلفة قلوبهم  
وفى الرقاب »<sup>(١)</sup> أى فى فك قيود الرق عن رقاب الأرقاء . والمقصود بالصدقات  
فى الآية الزكاة التى كان يتألف منها أهم جزء من موارد الدولة على ماسياتى  
حياته .

ومن هذا يظهر صدق ماقلناه من أن الاسلام لم يُقر الرق إلا فى صورة تؤدى  
هى نفسها إلى القضاء عليه بالتدرج ؛ وذلك بأن ضيق روافده ، بل لم يسمح ببقائها  
إلا لأجل معلوم ، ووسع منافذ العتق إلى أبعد الحدود . وبذلك أصبح الرق كما  
قلنا أشبه شئٌ يجداول كثرت مصباته وانقطعت عنه منابعه التى يستمد منها الماء ؛  
وخلق يجداول هذا شأنه أن يكون مصيره إلى الجفاف .

وقد أوصى الإسلام بحسن معاملة الرقيق ؛ قال تعالى : « وأعبدوا الله  
ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار  
ذى القربى والجار الجنب<sup>(٢)</sup> والصاحب بالجنب<sup>(٣)</sup> وابن السبيل وما ملكت  
أيمانكم إن الله لا يحب من كان غتلاً فخوراً<sup>(٤)</sup> . والمقصود بما ملكت أيمانكم  
فى الآية الأرقاء . فقد قرن الله وجوب الإحسان بالأرقاء بوجوب عبادته وعدم

(١) سورة التوبة آية ٦٠ .

(٢) الجار ذى القربى هو الجار القريب والجار الجنب هو الجار البعيد .

(٣) قيل هى الزوجة . (٤) سورة النساء ، آية ٣٦ .

العرك به وبوجوب البر بالوالدين . وقال عليه السلام : « اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم » ؛ وقال : « لقد أوصاني جبريل بالرفق بالرفق حتى ظننت أن الناس لا يُستعبد ولا يُستخضع » . وقال : « إخوانكم خَوَلُكم ( أى خدمكم وعبيدكم ) جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس » . — ولما سافر عمر رضى الله عنه مع غلامه إلى بيت المقدس ليتفاوض مع البطريرك في تسليم البلد عقب حصارها بجيش أبي عبيدة بن الجراح لم يكن معه هو وغلامه إلا ناقة واحدة ، فكابا يركبها الواحد بعد الآخر إلى أن اقتربا من بيت المقدس ، وكان الدور للعبد ، فلم يستنكف خليفة المسلمين من أن يركبه ويسمى خلفه على أقدامه ودخلا بيت المقدس على هذه الحال . وقد مرَّ عمر بمكة فرأى العبيد وقوفا لا يأتون مع ساداتهم فنضب وقال لمواليهم مؤبنا : « ما تقوم يستأثرون على خدامهم » ، ثم دعا الخدم فأكلوا مع السادة في جفان واحدة ، ونهى الإسلام الموالى عن إيذاء عبيدهم والتخيل بهم . وترى بعض البذاهب أن العبد الذى يلحقه أذى من سيده يمتن عليه ، أى يقرر ولى الأمر تحريره وحرمان سيده من ملكيته . فقد روى عن ابن عمر أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته عنه » . وكما حمى الإسلام من سيده حماء كذلك من غيره . فقد جعل الإسلام عقوبة الاعتداء عليه من غير سيده في معظم الأحوال كمقوبة الاعتداء على الحر ؛ حتى في حالة القتل نفسها ؛ فقد رأى أبو حنيفة أن الحر يقتل بالعبد مستدلا على ذلك بقوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » (١) .

(١) الثالثة ٤٥ ، والضمير الأول في الآية يعود على بني إسرائيل والثاني على التوراة . واستنباط الحكم من هذه الآية مبني على قاعدة أن « شرع من قبلنا شرع لنا إلا نأخذ به من » . — وقد رأى أبو حنيفة أن هذه الآية ناسخة للآية التي تقرر التفرقة بين الأحرار والعبيد في هذا المصدد ، وهي قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل : الحر بالحر والعبد بالعبد والأقرب بالأقرب » (الفرقة ١٧٨) .

ولم تجرد الشريعة الإسلامية الرقيق من جميع حقوقه المدنية كما فعلت الشرائع الأخرى، بل اعترفت بإنسانيته وأبقت على كثير من حقوقه. — فمن ذلك مثلاً أنها أقرت أن يكون للرقيق أسرة بالمعنى القانوني الكامل لهذنه الكلمة وأباحت للرقيق الذكر الزواج من أمة مثله ومن حرة وأباحت للأمة الزواج من رقيق مثله ومن جر<sup>(١)</sup> بنفس الأوضاع والشروط والمقود التي يتزوج بها الأحرار، فيما عدا إشراف السيد على عقد الزواج لمبده أو أمته؛ على حين أنه في جميع الشرائع السابقة للإسلام ما كان يمتد للأرقاء بحق الزواج ولا بالحق في أن تكون لهم أسرة بالمعنى القانوني الكامل. وكان الاتصال بين الأرقاء والإماء لا يعتبر زواجا، وإنما كان يتم بإختيار موالهم وفي صورة يقصد منها مجرد التماسك وتكاثر عدد الأرقاء كما يحدث بين الأنعام<sup>(٢)</sup>. وكان يخطر على الحُر أن يتزوج من أمة وعلى الحرة أن تتزوج برقيق. بل إن معظم هذه الشرائع كانت توقع على الحرة التي تتزوج الرقيق عقوبة شديدة وصلت في بعض الأحوال إلى حد الإعدام. — ومن ذلك أيضا أن الشريعة الإسلامية جعلت طلاق زوجة الرقيق من حق الرقيق نفسه وحده لأمّن حق سيده. فقد روى أن سيده أطلق على عبده زوجته جريا على ما كان متبعا في الجاهلية، مبلغ ذلك النبي عليه السلام، فقال ما معناه ما بال أناس يفتنّون على حقوق غيرهم، «إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) يباح لحر أن يتزوج من أمة ولو كان قادرا على الزواج من حرة في بعض المذاهب ولا يباح له ذلك إلا إذا كان غير قادر على الزواج من حرة في مذاهب أخرى تعتمد على قوله تعالى: «ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فامسك ما ملكت أيمانكم من نياتكم المؤمنات» (النساء ٢٥).  
(٢) انظر ٢٨ وتوابعها.

(٣) أخذ بالساق كناية عن معاشرة الرجل لامرأته، أي إن الطلاق من حق الزوج وحده لا من حق غيره. انظر في موضوع الرق في الإسلام بما لاقىه الحرية والإنشاء والسلب في الإسلام.

## مصادر الملكية وواجباتها في الإسلام :

يقصد بالمصادر الأمور التي عن طريقها تأتي الملكيات الفردية والجمعية ، وبالواجبات الأمور التي تفرض على المالك . وقد جمعنا بين المصادر والواجبات في فقرة واحدة لأن المصادر تتمثل هي نفسها في واجبات أو يترتب عليها واجبات ، ولأن واجبات الملكية لا تكاد تتجاوز الأمور المتصلة بهذه المصادر . فلنخرج مثلاً مصدر من مصادر الملكية الجمعية ، فمن طريقه يستمد بيت المال قسماً من دخله ؟ وهو في الوقت نفسه ضريبة على الملك ، أي واجب يدفعه المالك لبيت المال مما يملكه من عقار . وتسلم بيت المال للخزاج يضع عليه من جهة أخرى واجبات تتعلق بوجوده إنفاقه في مصالح المسلمين . فالتصال هذين الموضوعين هذا الاتصال الوثيق يجعل من التعمد دراسة أحدهما منفصلاً عن الآخر .

هذا ، وترجع أهم مصادر الملكية في الإسلام إلى الأمور الآتية :

١ - الفئمة ، وهي ما يبيع الإسلام لجيش المسلمين الاستيلاء عليه من أموال العدو عقاربها ومنقولها إذا اشتبك معه في حرب مشروعة .

وذلك أنه في الحالات التي يجوز فيها للمسلمين أن يملنوا الحرب على غيرهم ، والتي يتناها في الفقرة السابقة<sup>(١)</sup> ، يجب على قائد جيش المسلمين أن يبدأ بدعوة الأعداء إلى الإسلام . فإن أسلوا كفف الجيش عن قتالهم وحسوا بذلك أنقهم وأموالهم ؛ فلا يجوز للمسلمين في هذه الحالة استرقاقهم ولا الاستيلاء على شيء من أموالهم ، ولا يفرض عليهم إلا ما يفرضه الإسلام على سائر المسلمين من زكاة وضرائب . وإن امتنعوا عن الإسلام دعاهم الإمام إلى أداء الجزية ( التي سيأتي

(١) انظر صفحة ١٢٠ .

بيانها في الفقرة الخاصة بها ( إن كانوا ممن تقبل منهم الجزية <sup>(١)</sup> . فلن قبولها أصبحوا « أهل ذمة » لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم . ولا يجوز للمسلمين في هذه الحالة استرقاقهم ولا الاستيلاء على شيء مما يملكونه ولا تفرض على أملاكهم إلا ضريبة الخراج التي سيأتي بيانها .

وإن امتنعوا من هذا وذاك وانتهى زحف المسلمين بالتغلب عليهم أصبح أسراهم وأموالهم المقارية وغيرها تحت رحمة المسلمين .

فأما الأسرى فيجوز للإمام أن يمن عليهم بدون مقابل أو في مقابل فدية وجزية أو جزية فقط تفرض على رهوسهم . ويجوز له أن يضرب عليهم الرق كما سبق بيان ذلك <sup>(٢)</sup> .

وأما الأراضي فالإمام حيالها بالخيار بين أمرين : أحدهما أن يتركها في أيدي ملاكها القدامى ويفرض الخراج عليها كما فعل عمر رضي الله عنه في أرض العراق وكان ذلك بموافقة الصحابة رضوان الله عليهم <sup>(٣)</sup> ؛ وثانيهما أن يمتدحها فتيمة للمسلمين كما فعل الرسول عليه السلام في أرض خيبر <sup>(٤)</sup> .

وأما ما يستولى عليه المسلمون من أنعام وأموال منقولة فيمد غنيمتها لهم لا ترد إلى أصحابها .

والغنيمه من الأرض والأنعام والأموال المنقولة يوزع أربعة أخماسها على أفراد جيش المسلمين الذين اشتركوا في القتال للفارس منهم سهمان وللراجل

---

(١) تقبل الجزية من جميع أهل البقعات الأخرى ما عدا عبدة الأوثان من العرب والمرتدين، فهو لا . وأولئك لا يجبل منهم إلا الإسلام أو السيف .

(٢) انظر آخر ص ١٢٠ وأول ص ١٢١ .

(٣) الميداني عن القنوري ٣٧٠ والبيهقي للكليني جزء ١٨٨ ، ١١٩ .

(٤) الميداني ٣٧٠ والبيهقي جزء ١٨٨ وتوابها .



سهم<sup>(١)</sup> بعد إخراج ما عسى أن يكون قد تنفل به قائد الجيش لتحريض جيشه وما عسى أن يكون قد « رُضخ<sup>(٢)</sup> » به لنير المقاتلين ممن قدموا إلى الجيش حمونة ما . وذلك أنه يجوز لقائد الجيش لتشجيع جنوده على القتال أن يمنح بعضهم بفضل من الغنيمة زيادة على استحقاقه العادي إذا أتى عملاً مجيداً ، كأن يملن قبل القتال أو في أثناءه أن من قتل قتيلاً فله سَلْبُهُ ( وساب القَتِيل مطبته وما كان يحمله من ثياب وسلاح ) ، أو كأن يملن أن كل سرية تسبق غيرها في اقتحام حصن ما مثلاً يكون لها نسبة من الغنيمة زيادة على استحقاق أفرادها العادي . ويجوز للإمام كذلك أن يرضخ لنير المقاتلين من الغنيمة إذا قدموا إلى الجيش حمونة ما ، كالمرأة إذا قامت على مداواة الجرحى وكن يملن جيش المسلمين على الطريق أو على مواقع العدو أو على شئونه . ففي هذه الأحوال وما إليها يحجز أولاً من أربعة أخماس الغنيمة المخصصة للمقاتلين ما تنفل به الإمام على بعضهم وما يرضخ به لنيرهم ، ويوزع الباقي عليهم للفارس سهمان وللراجل سهم .

وأما خمس الغنيمة فيحجز لبيت المال ، أى يعتبر ملكاً للدولة . وتخصص للدولة هذا الخمس للاتفاق منه على ثلاث طوائف لكل طائفة سهم مساو لسهم غيرها : وهى طائفة البيتامى ؛ وطائفة السالكين ؛ وطائفة أبناء السبيل . وكان خمس الغنيمة المخصص لبيت المال يقسم في حياة الرسول عليه السلام خمسة أسهم متساوية : ثلاثة منها لهذه الطوائف الثلاث ؛ وسهم لأقرباء الرسول ؛ وسهم للرسول نفسه . وفي هذا يقول الله تعالى : « وأعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولقريبى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل<sup>(٣)</sup> » . وكان الرسول عليه السلام

(١) هذا هو الرأى الرابع فى منذهب أبى حنيفة وثمة آراء أخرى كثيرة فى هذا التخصيص .  
(٢) « رُضخ » له رُضخاً من باب رُخح أعطاه خيطا ليس بالكثير له مصباح ، وهذا صيرفه .  
(٣) الأفعال ٤١ .

ينفق قليلا من سهمه على أهله وينفق معظمه على ما يلزم لجيش المسلمين من سلاح وخيل . وقد سقط سهمه عليه السلام بعد وفاته ، وسقط كذلك سهم ذوى قربه ، لأنه وجب لهم نصرتهم إياه ، وقد انقطعت هذه النصرة بعد استقرار الإسلام وبعد وفاته عليه السلام . فأصبح الخس ملكا خالسا لبيت المال يقسم ثلاثة أسهم فقط : سهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لبناء السبيل<sup>(١)</sup> .

٢- النىء . وهو ما يحصل عليه المسلمون من غيرهم من أرض وأنعام وأموال منقولة بدون قتال ، كالأموال المبيعة لإمام المسلمين في صورة هدايا وماشاكמה والأموال المأخوذة على موادة أهل الحرب ، والأموال التى يتنازلون عنها بدون قتال تنفيذا لماهدة صلح أو ذمة .

وكان النىء في زمن الرسول عليه السلام خالصا لينفقه فيما يشاء من وجوه . وفي هذا يقول الله تعالى : « وما آفاه الله على رسوله منهم فإا أوجتم عليه من خيل ولأركاب »<sup>(٢)</sup> ، أى إنه يكون حقا خالصا للرسول عليه السلام لأن المسلمين لم يحاربوا من أجله فلم يسيروا في سبيله خيلا ولا ركابا . ولذلك كانت أرض فدك خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ لم يوجف عليها الصحابة رضى الله عنهم من خيل ولا ركاب . وذلك أن أهل فدك قد بثوا إلى الرسول عليه السلام وصالحوه على نصف أرضهم بدون قتال . وكان الرسول عليه السلام ينفق بعض نتاجها على أهله وينفق معظمه على جيش المسلمين وترويده بما يلزمه من سلاح وخيل<sup>(٣)</sup> . ولذلك أيضا كانت أموال بنى النضير خالصة للرسول ، لأنها كانت فيئا جاء بدون قتال .

(١) انظر فى تفاصيل الفتية البداى على القنورى ٣٧٠ - ٣٧٤ والبداى جزء ١١٨ وتوايها .  
(٢) الحفر ٦ .

(٣) البداى ، جزء ١١٦ .

وقد منع الرسول عليه السلام هذا النىء للمهاجرين خاصة ولرجلين فقيرين من الأنصار ، ليقرب بين ثروات المهاجرين وثروات الأنصار ويحقق شيئاً من التوازن فى ملكية الأموال بين هذين الفريقين اللذين كان يتألف منها أول مجتمع إسلامي . وفى هذا يقول الله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ، أى حتى لاتكون الأموال وقفاً على الأغنياء منكم يتداولونها فيما بينهم ، ويقصد بالأغنياء الأنصار ، « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب . للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله وأولئك هم الصادقون » (١) .

وأما بعد وفاة الرسول عليه السلام فقد أصبح ألفىء من نصيب بيت المال ينفقه فى المصالح العامة للمسلمين .

٣ — إحياء الموات. فإذا أحيى الفرد أرضاً مواتاً غير مملوكة لأحد ملكية فردية ، آتياً كانت الوسيلة التى استخدمها فى هذا الإحياء ، بأن جعلها سالحة للإنبات بعد أن كانت غير سالحة له ، فإنها تصبح ملكاً له ، على أن يؤدى ما يجب عليها من خرائب الأرض والثمار التى سيأتى ذكرها . ولكن الشريعة الإسلامية تشترط ، لكي يتم هذا التملك الابتدائى ، أن يقوم الفرد بإحياء لأرض فى مدة ثلاث سنين ، وإلا سقط حق ملكيته لها . وفى هذا يقول عليه السلام : « عادى » (٢) الأرض لله

(١) المفسر ٧ ، ٨ .

(٢) نسبة إلى عاد قوم هود ، ويقال للملك القديم عادى كأنه نسبة إليه لقدمه وبترعادية كذئذ عادى الأرض ما تقدم ملكه ( أى لم يعرف مالكه الأول ) اه مصباح .

ورسوله ، ثم لكم من بعد ، فن أحياء أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين <sup>(١)</sup> .

٤ — استخراج ما في باطن الأرض من المادن (الركاز) . فإن كانت الأرض ملكاً لأحد فالمستخرج منها يكون ملكاً خالصاً لملكها سواء أكان المستخرج سائلاً أم صلباً وسواء أكان المالك نفسه هو الذى استخرجه أم غيره ؛ لأن ما في باطن الأرض من توابها فيسرى عليه حكمها في الملكية . وإن لم تكن الأرض مملوكة لأحد كان المستخرج منها ملكاً خالصاً لمن استخرجه إن كان سائلاً كالنفط والغاز أو كان صلباً لا يذوب بالإذابة كالياقوت والبلور والزمرد والعقيق والفيروزج والكحل والنفرة والزنبرج والنورة ونحوها ؛ فإن كان صلباً يذوب بالإذابة كالذهب والفضة أو كان بين الصلب والسائل كالزئبق فلهو أربعة أخاذه ويعطى خمسة ليبت المال ينفقه في المصارف نفسها التى ينفق فيها خمس الغنائم والتى تقدم ذكرها في الفئمة <sup>(٢)</sup> . والأسل في ذلك قوله عليه السلام : « في الركاز الخمس » قالوا : وما الركاز ؟ يارسول الله ؟ قال : هو المال الذى خلقه الله في الأرض يوم خلق السماوات والأرض <sup>(٣)</sup> .

وعنى من البيان أن هذه الأحكام قد وضعت في وقت لم تكن فيه لهذه المادن أهمية كبيرة في حياة المجتمعات ، وأن الإسلام يعطى للدولة الحق في الاستيلاء على أى مصدر من مصادر الثروة إذا اقتضى ذلك الصالح العام .

٥ — الصيد بجميع أنواعه : فالصيد البرى يعطى للصابد . ملكية ما يعصده

(١) رواه أبو يوسف في كتاب الخراج من ليت بن طلوس .

(٢) انظر صفحات ١٣٠ — ١٣٢ .

(٣) ما ذكرناه بصد المستخرج من باطن الأرض من معدن هو الرأى الراجع في مذهب أبى حنيفة ( انظر تفصيل ذلك في صفحتى ٦٧ و ٦٨ من الجزء الثانى من كتابه البدائم للسكراتى ) .

من حيوانات وطيور ؟ والصيد اللأى يعطى للصائد ملكية ما يصيده من أسماك  
ولآلىء وأصداف وإسفنجة وجميع ما تحويه المياه . وليس في الإسلام ضريبة مقررة  
على الصيد البرى ولا على ما يستخرج من الماء من أسماك وحيوان وأعشاب وما  
إلى ذلك ، وإن كان يجوز للإمام أن يفرض عليها ضريبة إن اقتضى ذلك الصالح  
العام وبمراجعة بيت المال . أما ما يستخرج من البحر من لؤلؤ ومرجان وعنبر وحلية  
فقد ذهب بعض فقهاء المسلمين إلى أن الصائد لا يملك إلا أربعة أخماسه ، أما الخمس  
فيستولى عليه بيت المال لينفقه في المصارف نفسها التي ينفق فيها خمس الفنائم .  
وقد احتج هذا المذهب بما ورى أن حاملاً للممرضى الله عنه كتب إليه في لؤلؤة  
وجدت ، فأجابته بأن فيها الخمس . وروى عن عمر أيضاً أنه أخذ الخمس من المنبر<sup>(١)</sup> .

٦ - تاج الأرض وتكاثر الأنعام والرقيق : فنتاج الأرض ملك لصاحبها  
أو لاستأجرها إن أجرها لغيره ؟ وما تنتجه الأئني من الأنعام يكون ملكاً خالصاً  
لصاحبها ؛ وما تملكه الأمة يكون ملكاً لسيدتها إلا في بعض حالات أشرنا إليها  
في ملكية الرقيق<sup>(٢)</sup> .

٧ - الصناعة والتجارة : يحل للإسلام جميع أنواع الصناعة والمهن الشريفة  
ويحل كذلك جميع أنواع التجارة واستثمار الأموال ؛ ويحل ما ينجم عن هذا كله  
من ربح ويجعله ملكاً خالصاً لصاحب المال المستثمر ؛ حل أن يؤدي على رأس ماله  
وهل أرباحه ما عسى أن يكون واجباً على أحدهما أو على كليهما من زكاة وضرائب .  
ولا يستثنى الإسلام من هذا الموم إلا أربع طوائف من الضليات :

(إحداها) عمليات الصناعة والتجارة المتعلقة بأمور يحرم الإسلام جميع مظاهر  
استخدامها كالتخمر والخنزير . فيحرم على المسلمين صناعة الخمر والاتجار بها ،

(١) الباقى ، الجزء الثانى من ٦٨ .

(٢) المفرد من ١١٩ .

ويحرم اقتناء الخنازير وتربيتها والتجاربهها وجميع الصناعات القائمة على لحومها أو دماها أو جلودها وما إلى ذلك ، ويحرم امتلاك جميع ما ينبعث من هذه العمليات من مال .

(وثانيها) عمليات الربا . فإن الإسلام يحرمها تحريماً قاطعاً ويحرم امتلاك ما ينبعث منها من مال . قال تعالى : « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس » ، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم . . . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تعملوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون »<sup>(١)</sup>.

والربا في الشريعة الإسلامية على عدة ضروب من أكثرها استخداماً في الماملات إقراض النقود للمحتاجين إليها في الاستهلاك على أن ترد بعد أجل معلوم بفائدة مقدرة من قبل ومدد الأجل المحدد لسداد الدين في نظير زيادة في قيمة الدين<sup>(٢)</sup> .

(وثالثها) الماملات التي تنطوي على فسخ أو رشوة أو أكل أموال الناس بالباطل . وفي هذا يقول الله تعالى : ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون »<sup>(٣)</sup> . ويقول عليه

(١) البقرة ٢٧٥ - ٢٨٠ .

(٢) انظر تفصيل الربا في كتب الفقه الإسلامي .

(٣) البقرة ١٨٨ .

السلام: « من غش أمتي فليس مني »؛ ويقول: « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا حقت بركة بيعهما »<sup>(١)</sup>؛ ويقول: لا يكسب عبد مالا حراما فيتصدق منه فيقبل منه ، ولا يتفق منه فيأرك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار »<sup>(٢)</sup>؛ ويقول: « إنه لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به » .

(ورابتها) احتكار ضروريات الناس للتحكم في أسعارها . وفي هذا يقول عليه السلام: « من احتكر طعاما أربعين يوماً فقد برىء من الله وبرىء الله منه »<sup>(٣)</sup> . ويقاس على ذلك احتكار صنّف مافي الصناعة والتجارة للتحكم في السوق متى كان في ذلك إضرار بالمستهلكين ، عملا بقاعدة الإسلامية التي تخضع لها جميع المعاملات ، وهي قوله عليه السلام: « لا ضرر ولا ضرار » .

\*\*\*

هذا ، وقد كان للصناعة والتجارة ، ولا يزال لها ، في مختلف بلاد الإسلام شأن كبير في الملكية ؛ وكانا ولا يزالان يعدان من أهم مصادر الثروة للأفراد والبيوتات والهيئات ؛ وإلهما على الأخص يرجع الفضل في بعض الروايات الضخمة التي يحدّثنا عنها التاريخ الإسلامي . فمن ذلك روايات آل الجصاص الذين كانوا يشتغلون بتجارة الأحجار الكريمة في مصر العباسي ؛ ومنهم الحسين بن عبد الله الجصاص الذي بلغت ثروته نحو ١٦ مليوناً من الدنانير هذا زيادة عما كان يملكه من ضياع ومنازل وعروض تجارية . ومن هؤلاء كذلك الشريف عمر الذي كان يشتغل بالتجارة البحرية وبتجارة الفرش والأثاث ، وكان يملك وحده أسطولاً

(١) رواه البخاري ومسلم .

(٢) ذكره صاحب مصابيح السنة .

(٣) حديث رقم ٤٨٨٠ من مسند الإمام أحمد لعمر الأستاذ أحمد شاكر .

بحريا ، تمد سفنه بالثلاث ، يستخدمه في أعماله التجارية الخاصة ؛ وقد بلغ دخله السنوى نحو مليونين ونصف مليون من الدراهم . ومن هؤلاء كذلك أحمد بن حمار بالبصرة الذى انتقل إلى بغداد في عهد المتصم واتمم نشاطه التجارى حتى لقد كان دخله يقدر يومياً بألف دينار . وكان يتصدق يومياً بمشرا هذا الدخل أى بنحو مائة دينار .

\*\*\*

٨ - كسب العمل . يحترم الإسلام العمل ويعلى من شأنه ، قال تعالى : « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » ؛ وقال عليه السلام : « ما أكل أحدكم طعاما قط خيرا من عمل يده <sup>(١)</sup> » . وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يدا ورمت من كثرة العمل وقال : « تلك يدي يحيا الله ورسوله » .

وعلى أساس هذه النظرة المقدسة للعمل يقدر الإسلام حق العامل في ملكية أجره . فهو يدعو إلى الوفاء به وينذر من يجوز عليه من أصحاب العمل بحرب وخصومة من الله . قال عليه السلام : « قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ؛ ورجل باع حرا فأكل ثمنه ؛ ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يطله أجره <sup>(٢)</sup> » . — وهو يدعو كذلك إلى التمسك بأداء الأجر ؛ وفي هذا يقول عليه السلام : « أعطوا الأجير حقه قبل أن يميت عرقه <sup>(٣)</sup> » .

وطبق الإسلام هذه المبادئ على جميع أنواع العمل المباح سواء في ذلك الأعمال

(١) أخرجه البخارى .

(٢) أخرجه البخارى .

(٣) ذكره صاحب إسماعيل السنة في المطابع



الجسدية أم الأعمال العقلية أم أعمال الإدارة والتنظيم ، ماعدا بعض أعمال دينية ترى بعض المذاهب الإسلامية أنه لا يجوز أخذ أجر عليها كالأذان وإمامة الصلاة وقراءة القرآن وتعليمه<sup>(١)</sup> .

٩ - الضرائب المقررة . وهي أنواع كثيرة من أهمها مايلي :

(١) الخراج . وهو ضريبة نقدية وعينية أو نقدية فقط يفرض أداؤها سنوياً على الأرض التي يصلاح المسلمون أهلها على ذلك قبل الاشتباك معهم في حرب ، أو يقبل المسلمون تركها في أيديهم بعد الانتصار عليهم ، على الوجه الذي تقدم بيانه في فقرة الفئيمة<sup>(٢)</sup> . والخراج الذي وضعه عمر على سواد العراق هو خمسة دراهم سنوياً على كل جريب (مساحة ٣٦٠٠ ذراع مربع) يزرع رسياً أو خضراً ونحو ذلك ، وعشرة دراهم سنوياً على كل جريب من بساتين الكروم والتخيل وما إليها ، ودرهم واحد وصاع من حنطة أو شعير على كل جريب يصله الماء ويزرع حنطة أو شعيراً أو حبواً من نوعهما .

ويظل الخراج مفروضاً على هذا النوع من الأراضي حتى إذا أسلم أصحابها بعد ذلك . وتسمى الأرض التي يفرض عليها الخراج « أرضاً خراجية » .

ويدفع الخراج لبيت المال أى للدولة ، ويخصص للمصالح العامة للمسلمين . ويدخل في هذه المصالح « إصلاح حال المسلمين وأرزاق الموظفين والولاة والقضاة وأهل الفتوى من العلماء ورجال الجيش وتعميد الطرق وعمارة المساجد والرباطات والقناطر والجسور وإصلاح الأنهار . . . وما إلى ذلك »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) هنا هو رأى التقديس من أئمة الحنفية ، وأما التأخرون منهم فقد أفتوا جماً بجواز أخذ الأجر على هذه الأعمال ، وعليه السيل الآن ( انظر الميداني على القنورى صفحته ١٤٢ ، ١٤٣ ) .

(٢) انظر ص ١٣٠ . (٣) الميداني ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

وكان الخراج من أم مصاد الدخلى لبيت المال . فقد بلغ خراج مصر في عهد عمرو بن العاص اثني عشر مليوناً من الدنانير ، وبلغ في أيام عبد الله بن أبي السرح أربعة عشر مليوناً من الدنانير . وبلغ خراج العراق في أيام عمر ثمانية مليون من الدنانير . وبلغ خراج الشام أيام عبد الملك بن مروان مليونين من الدنانير (وقيمة الدينار نحو جنية مصرى من الذهب) .

(ب) الجزية : وهى ضريبة تفرض على رهوس غير المسلمين . وهى على خريين : جزية توضع بالتراضى والصلح قبل الاشتباك مع العدو في القتال ، وهذه تقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق ؛ وجزية تفرض بعد أن يتغلب جيش المسلمين على الأعداء ويقبل أن يطلق سراحهم ، وهذه تختلف باختلاف الأفراد في قدرتهم المالية : فيوضع على النقي الظاهر النقي في كل سنة ثمانية وأربعون درهماً يؤخذ منها في كل شهر أربعة دراهم ؛ وعلى متوسط الحال أربعة وعشرون درهماً يؤخذ منها في كل شهر درهماً ؛ وعلى من دون هؤلاء اثنا عشر درهماً في كل شهر درهم واحد . ويعفى منها النساء والأطفال وذوو الماهات والمرضى والرهبان<sup>(١)</sup> .

ويصح أن تفرض الجزية على جميع أهل الأديان الأخرى ماعدا عبدة الأوثان من العرب والمتردين عن الإسلام . فهؤلاء وأولئك لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف<sup>(٢)</sup> .

وتسلم الجزية لبيت مال المسلمين كالخراج ، وتنفق في الوجوه نفسها التى تنفق فيها الخراج .

(١) الميداني ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٢) للميداني ٣٧٩ .

وكان دافعو الجزية يعتبرون أهل ذمة لهم ما للمسلمين وعليهم . وكان المسلمون يأخذون على أنفسهم حمايتهم من كل اعتداء خارجي في مقابل جزيتهم ، وكانوا لا يستحلون ما يأخذونه منهم إلا إذا قاموا بهذه الحماية على أكل وجهه ، حتى إنهم كانوا يردون الجزية لأهلها إذا لم يتمكنوا من حمايتهم .

(ح) ضرائب الجمارك والضرائب التي تؤخذ من التجار عند مرورهم ييمض فقط الرقابة في الطريق ومن السفن التي كانت تمر بيمض الموانئ . الإسلامية حاملة عروض التجارة . وكانت هذه الضرائب جميعا تقدر عادة بمشور قيمة البضائع . ومن ثم سمي العامل الذي يجيبها بالمشار أي الذي يأخذ المشور . وتدفع هذه الضرائب لبيت المال وتنفق في الوجوه نفسها التي ينفق فيها الخراج والجزية .

(د) . الضرائب الأخرى التي كانت تفرض على دور سك النقود وعلى الملاحات والآجام والحوائث . . . وما إلى ذلك .

وقد أجاز الإسلام للإمام أن يقرر من الضرائب في صورة دأمة ما تدعو إليه حاجة المسلمين ويتقاضيه الصالح العام زيادة على الضرائب السابق بيانها . كما أجاز له إذا خلا بيت المال أو لم يكف ما فيه لأرزاق الجند والموظفين أن يفرض على الأغنياء ضرائب مؤقتة لسد هذه الحاجات . وتلنى هذه الضرائب عند ما تنقطع الحاجة إليها .

وجميع هذه الضرائب تسلم لبيت المال وتنفق في الوجوه نفسها التي ينفق فيها الخراج والجزية .

١٠ - الأموال المصادرة . أجاز الإسلام مصادرة الأموال التي تأتى من كسب غير مشروع واستيلاء بيت المال عليها لا نفاقها في الصالح العامة للمسلمين وعلى ذوى الحاجات منهم .

وقد سن هذا البداة الجليل عمر بن الخطاب ، فكان يصادر ما كان يكسبه  
 «الولاء» من أعمال لا يجوز لهم الاشتغال بها كالصجارة وما إليها أو ما كان يأتيهم  
 من هدايا أو أموال لرشوتهم أو لاستغلال جاههم والانتفاع بنفوذهم . فعمل ذلك  
 مع ولايته على الكوفة والبصرة ، وفعله مع أبي هريرة نفسه عامله على البحرين .  
 فقد بلغه أنه أترى في أثناء ولايته فأحصى ثروته وصادر جميع ما شك  
 في مصدره منها وألحقه بيت المال . وقد جرى بينهما في ذلك قاش طريف يدل على  
 مبلغ حرص عمر على تحقيق العدالة ومحاربة الكسب غير المشروع . فقد قال له عمر :  
 « استممتلك على البحرين وأنت بلا نملين ، ثم بلغني أنك اجتمعت أفراساً ألف دينار  
 . وستائة دينار » ؛ فقال أبو هريرة : « كانت لنا أفراس تناجحت وعطايات لا حقت » ؛  
 فقال عمر : « قد حسبت لك رزقك ومؤتلك ، وهذا فضل فأذه » ؛ فقال أبو هريرة :  
 « ليس لك » ؛ قال عمر : « بلى ، والله أوجع ظهرك » ؛ ثم قام إليه بالدة فضربه  
 حتى أدماه ؛ ثم قال له : « ابت بها » ؛ قال أبو هريرة : « احتسبتها لله » ؛ فقال  
 عمر : « ذلك لو أخذتها من حلال وأديتها طائماً ، أجت من أقصى البحرين  
 تجي الناس لك لا لله ولا للمسلمين ؟ عارجت بك أميعة ( أم أبي هريرة ) إلا  
 لرعية الحر » .

ولجأ كذلك بنو أمية إلى المصادرة عقاباً لبعض ولائهم ، ولجأ إليها العباسيون  
 لحماية لسلطانهم كلما أحسوا باتساع النفوذ لبعض وزرائهم أو ولائهم وباستعمال  
 أمرهم . فعمل ذلك المنصور والمهدي وهرون الرشيد وكثير ممن جاءوا من بعدهم من  
 خلفاء بني العباس . ومن أشهر الولاة الذين سوددت ثراوتهم في هذا العهد محمد  
 ابن سليمان الذين بلغت أمواله المصادرة خمسين مليون درهم غير الدور والضيايع ،  
 وعلى بن عيسى بن همام الذي بلغت ثروته ثمانين مليون درهم . وقد بلغت الثروات  
 التي سادها الرشيد من أملاك وزيره الأول جعفر البرمكي وآله البرامكة سطت

اللائق من الدنانير غير الضياع والهور<sup>(١)</sup> . وكثرت المصادرات في أيام القندر حيث استشرى الفساد لاستخفاف الولاة والوزراء به لفسر سنه ، حتى إنه ما من وزير تولى الوزارة في عهده إلا صودرت أملاكه وسجن أو قتل ؛ ولم تقتصر المصادرة في عهده على الوزراء بل تجاوزتهم إلى القضاة والخدم والمحظيات من النساء . ويقدر ماسودر في عهده بأربعين مليوناً من الدنانير . وفي أواخر الدولة العباسية كثرت المصادرات ، وكان معظمها لمواهل شخصية لا لإحقاق الحق . فالخليفة كان يصادر أموال الولاة ، وهؤلاء كانوا يصادرون أموال الموظفين . ومن أجل ذلك لجأ كثير من الولاة والموظفين إلى وقف أموالهم وفقاً لأهلها أو خيراً بشروط تنفع بها ذرياتهم حتى لا تمتد إليها أيدي الخلفاء والولاة . ومن ثم كثرت أوقاف الخيرات وبناء المساجد والتكايا والوقف عليها في أواخر الدولة العباسية ينفداد نفسها وفي جميع البلاد الإسلامية التي نأت خاضعة لسلطانها .

١١ - الأموال التي لا وارث لها . وهذه تؤول إلى بيت المال وتنفق في المصالح العامة للمسلمين .

## ١٢ - الزكاة المفروضة . وهي أربعة أنواع :

(١) زكاة الزروع والثمار . وهي عشر ما تنتج الأرض إذا سقيت سبها أي بالماء الجارى من نهر أو عين أو سقيت بالمطر ، ونصف العشر إذا سقيت بآلة كغرب أو دالية أو سانية<sup>(٢)</sup> . ولا تجب هذه الزكاة إلا على الأرض التي يملكها مسلم . وتجب عليه حتى لو كانت خراجية في بعض المذاهب ؛ فيدفع عنها في هذه الحالة على هذا الرأي ضريبتين : ضريبة الخراج ؛ وزكاة الزروع والثمار . وتنفى منها

(١) انظر في ذلك « إعلام الناس بطولع للبرامكة مع بنى العباس » للإبيدي .

(٢) الغرب الغلو ، والدالية الدولاب ، والسانية الساقية بمرور بالبحر ونحوه .

الأراضي الخراجية في مذاهب أخرى ، فلا يجب على مالكها السلم في هذه الحالة على هذا الرأي إلا الخراج . - وتسمى الأرض التي تجب فيها زكاة الزروع والخمار «أرضاً عشرية» (١) .

(ب) زكاة الأنعام . تفرض هذه الزكاة على مالك الأنعام إذا كان مسلماً ، وبلغت أنعامه حداً معيناً ، وكانت ساعة أى تسكتفى بالرعى من الأعشاب العامة أكثر العام ، وحال عليها الجول وهى ملك له . ويختلف مبلغ هذه الزكاة باختلاف نوع الأنعام وعددها . ففي الإبل مثلاً لا تجب الزكاة في أقل من خمس ، فإذا بلغت خمسا ساعة وحال عليها الجول فزكاتها شاة إلى تسع ، فإذا كانت عشرا ففيها شاتان إلى أربع عشرة ، فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة ، فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين ، فإذا كانت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهى الناقة التى طمنت في السنة الثانية . . . وهكذا تتصاعد الزكاة ويزيد مبلغها بزيادة رأس المال . وما يقرره الإسلام في الإبل يقرر مثله في البقر والغنم والخيول على النحو المبين في كتب الفقه .

(ج) زكاة الذهب والفضة . وههنا ربع المشر مما يملكه الفرد منهما على شرط أن يحول على الملكية حول كامل وألا تقل القيمة عن مائتى درهم ولا الذهب من عشرين مثقالاً ، على ما هو مفصل في كتب الفقه الإسلامى .

(د) زكاة عروض التجارة . وهى ربع المشر كذلك من قيمة ما يملكه الفرد

---

(١) انظر في تفاسيل ذلك كتب الفقه الإسلامى وفي منهب أبى حنيفة على الأخص :  
البيان ٦٥ ، ٦٦ ، ٣٦٧ - ٣٨٤ ، والبدائع الجزء الثانى ٥٣ وتوابها ، والسادس  
٩٨ - ١٤١

منها على شرط أن يحول على ملكيته لها حول كامل وألا تقل قيمة المروض عن النصاب الذى يجب فيه الزكاة من الذهب والفضة .

\*\*\*

هذا ، وتصرف الزكاة بأنواعها الأربعة السابقة فى المصارف التى بينها الله تعالى فى قوله : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والتارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم <sup>(١)</sup> » . والفقير هو من له شئ دون نصاب الزكاة ؛ والمساكين من لا يملك شيئاً <sup>(٢)</sup> . والعاملون على الصدقات هم جباةا فيمطى لهم منها بمقدار ما يستحقونه أجراً لعملم بقطع النظر عن غنام وفقرم . والمؤلفة قلوبهم ثلاثة أصناف : صنف كان يؤلفهم الرسول عليه السلام ليسفوا ويسلم قومهم بإسلامهم ؛ وصنف أسلموا ولكن على ضعف فكان يريد تثبيت الإيمان فى قلوبهم ؛ وصنف كان يطمئنه لدفع شرهم . وكان هذا فى بدء الإسلام ؛ ثم سقط هذا المصرف بأنواعه الثلاثة بعد أن توطدت أركان الدين الإسلامى . والتارم من لزمه دين ولا يملك مقدار نصاب زكاة زائد من دينه . ويقصد بمن هو فى سبيل الله منقطع للفرقة ومنقطع الحاج وطلبة العلم ... ومن إليهم . فيمطى لمنقطع النزاه من الزكاة ما يساعده على اللحاق بالسرية ومتابعة الفزو أو على الوصول إلى أهله إن كان الفزو قد انتهى ؛ ويمطى لمنقطع الحاج منها بمقدار ما يوصله إلى أهله ؛ ويمطى لطلاب العلم بمقدار ما يساعده على متابعة دراسته . وابن السبيل هو من كان له

(١) التوبة ٦٠ .

(٢) هذا هو الرابع من مذهب أبى حنيفة وقيل فى تفسير الفقير والمساكين آراء أخرى .

مال في وطنه ولكنه في مكان لا مال له فيه ، فيعطى من الزكاة بمقدار ما يكفى لسد ضروريات حياته وللرجوع إلى وطنه .

والأصل في الزكاة بجميع أنواعها أن تدفع إلى بيت المال ، وبيت المال هو الذى يصرفها في مصارفها السابقة ، وإن كان يجوز أن يتولى المالك نفسه إخراج زكاة أمواله وإنفاقها في وجوهها . والأفضل أن تنفق الزكاة على مستحقيها من أهل الحق أو البلد الذى جمعت منه ، ولا تصرف لغيره إلا إذا كان لا يوجد من بينهم مستحق لها من الطوائف السابق ذكرها ؛ وإن كان يجوز للإمام مراعاة للمصالح العام أن يتصرف فيها على غير هذا الوجه على ألا يتجاوز مصارفها المشروعة .

وقد جعل الإسلام الزكاة من أهم أركانه وقرنها دائماً بالإيمان بالله وبالصلاة لما لها من وظيفة هامة في حفظ التوازن الاقتصادي ، وتقليل الفروق بين الناس ، وتقريب العلاقات بعضهم ببعض ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإشاعة روح التكافل والتواضع بالخير بين المسلمين . وبلغ من اهتمام الإسلام بأمرها أن أبابكر الصديق رضى الله عنه قد حارب القبائل التى امتنعت بسد وفاة الرسول عليه السلام عن دفع الزكاة حتى ما غل منها باقياً على إسلامه ، واعتبر هؤلاء في حكم المرتدين ، وقال في ذلك قوله المشهورة : « والله لو منموني عقاب بعير كانوا يعطونه رسول الله لحاربهم عليه حتى يؤدوه » ؛ فل هذا على الرغم من مخالفة كثير من الصحابة لرأيه ، وقد حاربهم فحجهم فرجعوا في النهاية جميعاً إلى رأيه ، وقضى بذلك على أكبر فتنة كانت تهدد الإسلام وأركانه القوية بعد وفاة الرسول .

هذا ، وتختلف الزكاة عن معظم ما عداها من الضرائب في أنها لا تفرض على ما تنتجه رؤوس الأموال فحسب ، بل تفرض كذلك على زمر من الأموال



المنقولة نفسها . فإذا تمطل رأس المال المنقول عن الكسب فإنه لا يثبت أن يذهب كله زكاة بعد انحوار معين عام ، وذلك في الأموال التي تقدر زكاتها سنويا بربع عشرها ، وهي تشمل الذهب والفضة وعروض التجارة . وحتى إذا لم يتمطل عن الكسب ، فإن متابعة أخذ الزكاة منه سنويا بالمقدار المفروض تنتقصه دائما من أطرافه وتحول دون تجمع ثروة كبيرة في يد صاحبه .

١٣ - ١٦ - ومن مصادر الملكية كذلك في الإسلام البيع والهبة والوصية والميراث ، لأنها تمثل في إجراءات اختيارية أو مقررة تبرر انتقال الملكية من يد إلى يد .

وسنعرض لهذه الأمور بشيء من التفصيل في الفقرة التالية لاتصالها بحقوق المالك .

### حقوق الملكية في الإسلام :

ترجع أهم حقوق المالك إلى حقين رئيسيين : أحدهما دوام الملكية ؛ والآخر حرية التصرف فيها ؛ على ما سبق بيانه في مقدمة هذا الكتاب<sup>(١)</sup> . وقد قيدت الشريعة الإسلامية كلا الحقين بقيود كثيرة تحدد من سيطرة الملكية وتضمن حقوق المجتمع وحقوق الآخرين وتكفل لتحقيق الصالح العام :

١ - أما دوام الملكية فقد ألغته الشريعة الإسلامية في بعض الملكيات ملكية المدبر وأم الولد ؛ فإنها تقرر أن ملكيتهما لا تدوم إلا في حياة المالك على ما سبق بيانه<sup>(٢)</sup> .

وحيث يقر الإسلام دوام الملكية لا يقره إلا في الحدود التي وضعتها للميراث .

(١) انظر صفحات ٩ - ١٣ ؛

(٢) انظر صفحتي ١٢٣ ، ١٢٤ .

ونظام الميراث في الإسلام من أمثل النظم لتوزيع الثروات بين الناس . وذلك أنه يقسم التركة على عدد كبير من أقرباء التوفى ، فيوسع بذلك دائرة الانتفاع بها من جهة ، ويحول من جهة أخرى دون تجمع ثروات كبيرة في يد فئة محدودة من الناس . فيفضل هذا النظام الحكيم لاثبت الثروات الكبيرة التي يتفق تجمعها في يد بعض الأفراد أن تتوزع ملكيتها بعد بضعة أجيال على عدد كبير من الأنفس وتستحيل إلى ملكيات صغيرة . وهذه هي أمثل طريقة لتقليل الفروق بين طبقات الناس وتقريبها بعضها من بعض ، وتحقيق الاشتراكية المثلى في أحسن صورها<sup>(١)</sup> . ولحرص الإسلام على الوصول إلى هذه الأغراض حظر على الشخص أن يوصى لأحد ورثته بما يعطيه أكثر من حقه الشرعي، وخطر عليه أن يوصى لنير ورثته بأكثر من ثلث التركة ؛ ومن أجل ذلك أيضاً حُرمت معظم المذاهب الإسلامية نظام الوصف الأهلي وهو أن يحبس المالك غلة ملكه بعد وفاته على فئة محدودة من أقربائه أو غيرهم بمقادير وشروط يمينها هو وفق ما يشاءه وتشاء له أهواؤه ، لما في ذلك من حبس للثروة عن التداول ومن إخلال بقواعد الميراث ؛ على ما سيأتي بيانه عند دراستنا للحق الثاني من حقوق المالك وهو حرية التصرف .

وورثة الشخص من أقربائه المذكور هم الابن وابن الابن وإن سفل والأب والجد أبو الأب وإن علا والأخ الشقيق أو لأب أو لأم وابن الأخ الشقيق أو لأب وابن سفل والمم الشقيق والمم لأب وابن المم الشقيق وابن المم للأب وإن سفل ، والزوج . وورثته من أقربائه الإناث من البنت وبنت الابن وابن سفل والأم والجددة والأخت الشقيقة أو لأب أو لأم والزوجة . أما من عدا هؤلاء وأولئك من أقرباء التوفى فيموتون من ذوى الأرحام ، وهم لا يرثون

(١) انظر تفصيل ذلك في بحثنا في « الحرية والإخاء والمساواة في الإسلام » ص ١٨

مطلقاتها في بعض المذاهب ، ويرثون في بعضها إذا لم يكن للبيت وارث ممن تقدم ذكرهم<sup>(١)</sup>.

ويقسم الورثة ثلاثة أقسام : وارث ذو فرض معين دائماً ؛ ووارث ممصب دائماً ؛ ووارث ممصب أحياناً وذو فرض أحياناً . فالوارث ذو الفرض المعين دائماً كالزوج ؛ فإن له النصف إذا لم يكن لزوجته التتوة ولد ولا ولد ابن والربع إن كان لها ولد أو ولد ابن . والوارث الممصب دائماً كالإبن . والممصبون هم من يرثون التركة كلها إن لم يكن هناك من يستحق الميراث غيرهم أو يرثون ما يبق منها بعد أن يستوف أصحاب الفروض فروضهم إن كان معهم أصحاب فروض . والوارث الممصب أحياناً وذو الفرض أحياناً كالبنات فإن للواحدة منهن النصف وللاكثر من واحدة الثلثان إذا لم يكن ثمة أبناء للمتوفى ، فإن كان هناك أبناء له أصبحت البنت ممصبة وأصبح البنات ممصبات ، فتقسم التركة كلها بين ذكورهم وإناثهم للذكر مثل حظ الأنثيين إذا لم يكن هناك وارث غيرهم ، أو يقسم بينهم ما يبق منها على الأساس نفسه إذا كان هناك أصحاب فروض يستحقون الميراث . وبعض الأقرباء يحجب بمصاف الميراث ، وبعضهم يخفض حصته بعض . فالإخوة مثلاً يحجبون بالبنين وبالأب الأدنى . والزوج ينزل نصيبه إلى الربع إذا كان معه ولد للمتتوة بينما يستحق النصف إذا لم يكن معه ولد ؛ والأم ينزل نصيبها كذلك إلى السدس إذا كان هناك ولد للمتوفى أو إخوة له أو أخوات أكثر من واحد أو واحدة ، وينزل نصيبها إلى ثلث الباقي بعد أخذ صاحب الفرض فرضه إذا كان معها أب وزوج للمتتوة أو أب وزوجة للمتوفى ، بينما تستحق ثلث جميع التركة فيما عدا هذه الحالات .

وإذا كان الإسلام لم يسمو بين الرجل والمرأة في الميراث ، بل جعل نصيبها

(٢) هنا الرأي الأخير هو متعب أبي حنيفة .

غالباً<sup>(١)</sup> أقل من نصيب الرجل<sup>(٢)</sup> فما ذاك إلا لأن مسئولية الرجل في الحياة من الناحية المادية وغيرها أوسع كثيراً في الأوضاع الإسلامية من مسئولية المرأة - فالرجل هو رب الأسرة وهو القوام عليها والمكلف بالاتفاق على جميع أفرادها - على حين أن المرأة لا يكلفها الإسلام حتى الاتفاق على نفسها - فنفقها واجبة على أبيها أو ولي أمرها أو أقاربها مادامت غير متزوجة ، ونفقها واجبة على زوجها مادامت في عصمته لافرق في ذلك بين أن تكون فقيرة لاستطيع الاتفاق على نفسها أو غنية تستطيعه . ونفقها واجبة على بيت المال إن لم يكن لها زوج ولا عائل . فكان من العدالة إذن أن يكون حظ الرجل من الميراث أكبر من حظ المرأة حتى يكون في ذلك ما يمينه على القيام بهذه التكاليف الثقيلة التي وضعتها الإسلام على كاهله وأعفى منها المرأة ضماناً لسعادة الأسرة .

(١) يقول « غالباً » لأنه توجد أحوال يسوى فيها الإسلام بين نصيب الذكر والأنثى في الميراث ، كما في حالة وجود ابن وأبوين فإن نصيب الأم في هذه الحالة يكون مساوياً لنصيب الأب ؛ فكلهما يأخذ السدس ؛ لقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك لئن كان له ولد » ؛ وكما في حالة وجود إخوة أو أخوات لأم ، فإنهم جميعاً يستحقون ثلث التركة ويقسم عليهم بالتساوي لافرق بين ذكورهم وإناثهم ، وهذا ما لم يحجبهم عن الميراث حاجب ، وذلك لقوله تعالى : « وإن كان رجل يورث كلالة » أي لاولده ولا والد « وله أخ أو أخت » أي لأم « فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاءه في الثلث » ، ولم يقل للذكر مثل حظ الأنثيين .

(٢) فلذا ذكر مثل حظ الأنثيين في الأولاد والإخوة والأخوات لأب وأم أو لأب . والزوجة من زوجها نصف نصيب الزوج من زوجته . ونصيب الأب يزيد أحياناً على نصيب الأم ولا ينقص عنه أبداً . فأحياناً يكون مساوياً له فيأخذ كل منهما السدس وذلك إذا كان للبيت ابن ، وإذا لم يكن للبيت ولد فإن الأم تأخذ الثلث بينما الأب يكون نصفاً ؛ ويجب في هذه الحالة ألا يقل نصيبه عن نصيب الأم ؛ ولذلك ينزل نصيب الأم إلى ثلث الباقي في جميع الحالات التي يترتب فيها على أخفها ثلث جميع التركة أن تزيد حصتها على حصة الأب ، وذلك في حالة وجود زوج معها في الميراث مثلاً . فإذا وجد زوج معها أخذ النصف وأخذت الأم ثلث النصف الباقي وعصب الأب في ثلثيه . لأنه لو أخذت الأم في هذه الحالة ثلث جميع التركة لزاد نصيبها عن نصيب الأب ، وهذا غير جائز .

وقد وضعت الشريعة الإسلامية قواعد دقيقة لكل ما يتعلق باليراث ، حتى أصبح هذا البحث علما مستقلا يسمى « علم الفرائض » ، ومخصص فيه طائفة من الباحثين حتى في عهد الرسول نفسه عليه السلام ، منهم زيد بن ثابت رضى الله عنه ، وألفت فيه مؤلفات كثيرة على حدة <sup>(١)</sup> .

وعنى القرآن الكريم بتفصيل أحكام الميراث في ثلاث آيات طويلة في سورة النساء <sup>(٢)</sup> وفي بضع آيات متفرقة في السورة نفسها وفي سورة أخرى <sup>(٣)</sup> . وتستمد أحكامه من هذه الآيات ومن الأصول الأخرى التى تستمد منها أحكام الشريعة الإسلامية وهى السنة والإجماع والقياس .

٢ — وأما الحق الثانى من حق المالك وهو حرية التصرف فقد قيدته الشريعة الإسلامية كذلك بمدة قيود .

فمن ذلك ما وضعته من قيود على حرية التصرف فى الرقيق على النحو الذى يبيناه فى الفقرة الخاصة بموضوع الرق فى الإسلام <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر تفاصيل الميراث الإسلامى فى كتب الفقه وانظر مستغلا فى كتب الفرائض ، ومن أشهرها من الرحية وشروحه فى الميراث على مذهب الشافعى ومن السراجية وشروحه فى الميراث على مذهب أبى حنيفة . ويلاحظ أن الخلاف بين المذاهب الإسلامية فى الميراث ليس كبيرا بل لا يتجاوز بضع مسائل .

(٢) النساء آيات ١١ ، ١٢ ، ١٧٦ .

(٣) من هذه الآيات قوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين المعروف سقا على التفتين » (البقرة ١٨٠) . وقد ذهب بعضهم إلى أن هذه الآية قد نسخت بآيات الميراث الواردة فى سورة النساء . ودعم آخرون لأنها آية محكمة أى لم تنسخ وأن التوفيق بينها وبين آيات الميراث الواردة فى سورة النساء ممكن . وعلى أساس هذا المذهب الأخير وضعت أحكام الوصية الواجبة التى أدخلت فى التعديل الأخير لقانون الميراث فى مصر والى أصبح بمقتضاها الحفيد يرث من جده نصيب أبيه للتزوى قبل جده .

(٤) انظر صفحات ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

ومن ذلك أنها حظرت على المالك أن يوصى لأحد ورثته بما يعطيه أكثر من حقه الشرعي بمذوقاته ، وفي هذا يقول عليه السلام : « لا وصية لوارث » ؛ كما حظرت عليه أن يوصى لغير ورثته إلا في حدود الثلث من تركته . وقد توخت في هذا وذلك حماية القواعد الحكيمة التي وضعتها لليراث من عبث الملاك وأهوائهم .

ومن ذلك أن كثيرا من المذاهب الإسلامية يحظر على المالك أن يقف شيئا من ملكه وقفا أهليا ، أي أن يخصص غلته على فئة محدودة من أقربائه أو غيرهم بمقادير وشروط يعينها هو ، لما في ذلك من حبس للثروة عن التداول الطبيعي ومن إخلال بقواعد الميراث التي قال الله تعالى في شأنها : « تلك حدود الله <sup>(١)</sup> ومن يطلع الله ورسوله يدخله جنته تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك هو الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين » <sup>(٢)</sup> . وقد أثنى القانون المصري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ جميع أنواع الوقف الأهلي وحظر إجراءه في المستقبل وقرر أن كل إجراء من هذا القبيل يمد بإطلا <sup>(٣)</sup>

ومن ذلك أن الشريعة الإسلامية قيدت تصرف المالك في أمواله عن طريق الهبة والتبرع والإنفاق الاستهلاك بقيود تحمي حقوق ورثته وتحمول دون تبديد الثروات فيما لا يحمي وتصور الصالح العام . فقررت الحيز على السفه وهو التلطف

(١) يشير بذلك إلى قواعد الميراث التي ورد ذكرها في الآيتين السابقتين على هذه الآية مباشرة ، وهما الآيةان الحادية عشرة والثانية عشرة من سورة النساء .  
(٢) النساء ١٣ ، ١٤ .

(٣) أظن في موضوع الوقف الأهلي وموقف الإسلام منه مطالبين لي نشر أحدنا بمجلة الإصلاح الاجتماعي عدد مارس سنة ١٩٤٤ بعنوان « الوقف الأهلي » ونشر ثانيهما في جريدة الأهرام عدد ٥٢/٨ بعنوان « الوقف الأهلي نظام فلسفي يجب التنازل عنه » ؛ وقد نشرنا للقتال الأخير قبل صدور القانون بإنشاء الوقف الأهلي بأمد وجيز (صدر هذا القانون في ١٤/٩/٥٢) .

لأنه فيها لا مصلحة فيه وتمييز قيم عليه للإشراف على شئونه المالية<sup>(١)</sup>.  
ومن ذلك أنها تراعى حقوق الجوار والشركاء ، فلا تجيز للشريك في الشيوع ولا للعجار أن يبيع أرضه لنير شريكه أو جاره إلا برضاه ؛ فإن باعها بغير رضاه كان له حق الشفعة فيها بالتفاصيل والشروط المبينة في كتب الفقه .  
وقد قيد الإسلام تصرف الثقة نفسها في أملاكها ، فحدد لكل مورد من موارد بيت المال مصارف معينة على النحو الذى بيناه فيما سبق<sup>(٢)</sup>.  
هذا وقد حرم الإسلام طائفة من التصرفات التى كان يسير عليها العرب قبل الإسلام بصدد الأنعام وملكيته ووجوه استخدامها ، فقيد بذلك حق المالك فى حرية التصرف فى أنعامه .

فمن ذلك ما كانوا يذهبون إليه فى تقسيم الأنعام إذ يميلون قسماً منها لله وقسماً لأنفسهم ويقسمون قسم الله قرباناً لأنفسهم . وفى هذا يقول الله تعالى : « وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا ، فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون »<sup>(٣)</sup>.

(١) لأى حنيفة فى ذلك مبدأ سام يتم على مبلغ تقدير فقهاء الإسلام للحرية الشخصية وحرصهم على حمايتها . فقد رأى أنه لا يصح الحجر على النسيه ، « لأن فى الحجر عليه إضراراً لأدعيته . وهذا أشد ضرراً من التبذير » ( المبدانى ص ١٢٦ ) . — ولكن الممول به هو ما ذهب إليه أصحابه أبو يوسف وعبد من جواز الحجر على النسيه حماية لحق الورثة والبالغ العام .

(٢) أنظر صفحات ١٣٠—١٣٥ ، ١٣٩—١٤٧ .

(٣) الأنعام ١٣٦ . — ويظهر أن بعض قبائلهم كانت تهم أجنة الأحميين فى بطون أمهاتهم فسبى كذلك قسماته وهو البنات وقسماً لأنفسهم وهو الذكور ، وتعتقد أن قسم الله رجس يجب التخلص منه ، فكانوا يسمون بناتهم خضوعاً لهذه العقيدة ؛ بدليل ما ذكره الله تعالى عقب هذه الآية مباشرة إذ يقول : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ، ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون » . — انظر تحقيقاً لنا فى موضوع وأد البنات عند العرب فى الجاهلية وأسبابه فى مجلة الرسالة عدد ٤ مارس سنة ١٩٤١ وفى كتابنا عن « الأسرة والمجتمع » صفحات ١١٨—١٢٢ ( الحلقة الثانية ) .

ومن ذلك ما كانوا يذهبون إليه إذ يحملون القسم المخصص لأنفسهم من الأنعام وقفا على ذكورهم ؛ فهم وحدهم الذين يجوز لهم أن يأكلوا منه ، ولا يطعمه إنانهم إلا استثناءً ويأذن خاص من المشيرة . وإلى هذا يشير القرآن في قوله : « وقالوا هذه أنعام وحرت حجر لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم »<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك ما كانوا يذهبون إليه في تقسيم ما في بطون الأنعام بين ذكورهم وإنانهم . فكان الجنين إذا ولد ذكرًا جملوه للذكور ، وإذا ولد أنثى احتفظوا بها للنتاج ؛ وإذا نزل ميتا جملوه للذكور والإناث جميعا . وإلى هذا يشير الله تعالى في قوله : « وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة للذكورنا ومحرم على أزواجنا وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء ، سيجزيهم وصفهم إنه حكيم عليم »<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك ما كانوا يذهبون إليه حيال ما كانوا يسمونه من الأنعام بالبحيرة والسائبة والوصيلة والحاي . والبحيرة هي الناقة التي تنتج خمسة أبطن آخرها ذكر ؛ وكانوا يحرون أذنبا أي يشقونها (ومن هنا جاءت تسميتها بالبحيرة أي المشقوقة الأذن) ويخلون سبيلها فلا تركب ولا تحلب ولا تعتبر ملكاً لأحد ولا تمنع عن كلاً ولا ماء . — والسائبة هي الناقة التي ينذر صاحبها أن تسب ، أي يطلق مرارها ؛ إذا تحققت له أمنية ما ؛ فكان يقول مثلاً إذا شفت فناقى سائبة ، فإذا شفى أطلق ناقته وجعلها كالبحيرة . — وكانت الشاة إذا ولدت أنثى تكون لهم ويقيمون عليها ، وإن ولدت ذكراً يذبحونه لأنفسهم ، وإن ولدت ذكراً وأنثى في بطن واحدة مرى حكم الأنثى إلى الذكر فيقيمون عليه ، وتسمى هذه الأنثى وصيلة لأنّها وصلت أخاها وأخذته من القبح . — والحاي هو الفحل التي ينتج عشرة

(١) الأنعام ١٣٨ .

(٢) الأنعام ١٣٩ .



أبطن» وكانوا يعتقدون أنه قد حى ظهره يحتاجه هذا (ومن هنا جاءت تسميته)، فلا يركب ولا يعمل عليه ويترك سائبة لا يمنع من رعى ولا ماء . — وفي تحريم هذه التصرفات وحظرها على مالك الأنعام يقول الله تعالى : « ما جمل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ، ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرم لا يعقلون »<sup>(١)</sup>.

### حماية الإسلام للملكية :

أحاط الإسلام ملكية المسلم والذى بسياج قوى من الحماية وفرض عقوبات قاسية على كل امتد عليها أياً كانت صورة هذا الاعتداء .

فقرر عقوبة قطع اليد على السرقة . قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم »<sup>(٢)</sup> . فتنقطع يده اليمنى من الزند وهو الفصل بين القراع والكف في السرقة الأولى ؛ فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى من الكعب وهو الفصل بين الساق والقدم ؛ وبمسم القطع في الحالين حتى يتقطع الدم ولا يؤدي القطع إلى التلف . فإن سرق ثالثاً لم يقطع ولكن يمز ويُسجن حتى يتوب ؛ وذلك لما روى عن علي رضى الله عنه أنه قال : « إني لأستحي من الله ألا أَدع له يدأياً كل بها ورجلا يمشى عليها » ، وبذلك حاج الصحابة لحجبهم فأنقذ هذا إجماعاً<sup>(٣)</sup> .

(١) للمائدة ١٠٣ . — هنا وقد قيل في البحيرة والسائبة والوصيلة خضيرات أخرى كثيرة غير ما ذكرناه ، منها أن السائبة كانت عندما الناقة إذا ولدت عمرة أبطن كلهن لافات ، وأن البحيرة هي البنت الماشرة للسائبة ، وكانوا يعبرون أذننها ويلحقونها بأما في الحسم ، وأن الوصيلة هي الصائغ تود مع جدى في البطن الثامنة لئلا تكون قد ولدت في البطن السبعة السابقة عنايق عنانين . — ويرجع السبب في تضارب هذه التفسير إلى ما تهاون هذه النظم وكرامة الإسلام لها وإسكاس الناس عن التحدث عنها حتى انقطعت أخبارها . (٢) للمائدة ١٣٨ . (٣) جبر ما ذكرناه هو الراجح في منذهب أبى حنيفة ، انظر للبدانى ٣٠٦ .

ولا توقع عقوبة القطع في الإسلام إلا بشروط كثيرة مبينة في كتب الفقه يتعلق بعضها عادة الشيء السروق ، وبعضها بقيمته ، وبعضها بالمكان الذي سرق منه ، وبعضها بالسارق نفسه ، وبعضها بالمالك ، وبعضها بعلاقة أحدهما بالآخر وقرابته منه ، وبعضها بالشهود . . . وهم جرا . وهذه الشروط يندر توافرها جميعا في حالة ما يل يكاد يتندر توافرها . وبجانب هذه الشروط لا توقع عقوبة القطع إلا حيث تتفق جميع الشبهات ؛ فلن قامت شبهة ما ، مهما كانت نافية ، لا يصح توقيع هذه العقوبة ، لقوله عليه السلام « ادرءوا الحدود بالشبهات » ؛ حتى إن السارق إذا دعي أن العين السروقة ملكه اعتبر هذا الادعاء شبهة ويسقط عنه القطع ، وإن لم يتم أية بينة على صحة ما ادعاه<sup>(١)</sup> .

ولكن سقوط القطع لعدم توافر الشروط أو لقيام شبهة ما لا يفي السارق من العقوبة . فالترسية الإسلامية تقرر عقوبة التميزر في كل حالة يسقط فيها الحد متى ثبتت الجريمة . والتميزر عقوبة يقدرها القاضي أو يقدرها القانون للتواضع عليه في صورة تفاوت شدتها حسب درجات الجريمة ومبلغ خطرهما وحسب اختلاف المجرمين أنفسهم وما يمكن ردعهم . ويكون بالجس والجلد والتأنيب . وما إلى ذلك ؛ ولكن لا يصح أن يصل التميزر إلى عقوبة الحد نفسه ، لقوله عليه السلام : « من بلغ حدا في غير حد فهو من المتدين<sup>(٢)</sup> » .

وأما قطع الطريق فمقتوبتهم القتل أو الصلب أو كلاهما إن قبض عليهم بعد أن سلبوا المال وقتلوا النفس ؛ واقتل فقط إن كانوا قد قتلوا النفس ولم يكونوا قد سلبوا ما لا بعد ؛ وقطع الأيدي والأرجل من خلاف بأن تقطع من كل واحد منهم يده اليمنى ورجله اليسرى إذا كانوا قد سلبوا المال فقط ؛ ويحبسون إذا كان

(١) للبدائي ٣٠٦ .

(٢) للبدائي ٣٠١ .

القبض عليهم قدم من قبل أن يقتلوا نفساً ولا يأخذوا مالا . وفي هذا يقول الله عز وجل : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْمُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَخُوا مِنْ الْأَرْضِ : ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ <sup>(١)</sup> » .

وأما التعصب وقيل حدود الأرض فبجترحهما ملمون في نظر الإسلام محروم من رحمة الله . وفي هذا يقول عليه السلام : « من غصب شبرا من أرض طوفاً الله تعالى من سبع أرضين يوم القيامة <sup>(٢)</sup> » . ويقول : « من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان <sup>(٣)</sup> » . — وتوجب الشريعة الإسلامية على الناسب أن يرد الشيء المنسوب أو يرد قيمته إذا بدده أو أتلفه . فإن كان المنسوب أرضاً ففرض فيها أو بى قلع النرس وهدم البناء وردت إلى صاحبها كما كانت . — ويوقع على الناسب في جميع الحالات عقوبة التعزير السابق بيانها <sup>(٤)</sup> .

وقد أجاز الإسلام للمالك أن يقدم من ماله بكل وسائل الدفاع حتى لو ألجأه ذلك إلى قتل انفسدى ؛ وفي هذه الحالة لا قود عليه ؛ وإذا قتل هو يموت شهيداً لقوله عليه السلام : « من قتل دون ماله فهو شهيد » .

## أشترأكية الإسلام

عمل الإسلام على تحرير أكبر قدر ممكن من المساواة في الناحية الاقتصادية

(١) للآية ٣٣ . — وهذا وخير منه الآية على الوجه الذى ذكرناه (من جعلها منسبة على طاع الطريق ومن توزيع الغنائم للنوة عنها على حالات الجرعة وخير الذى الوارد فيها بالمس) هو منسوب أبى حنيفة ( انظر في ذلك الميداني ٣٠٧ ، ٣٠٨ ) . — وخير للناسب الأخرى هذه الآية على وجوه أخرى جيدة في كتب الفقه .

(٢) البائع ، الجزء السابع من ١٤٨ .

(٣) حديث رقم ٣٩٤٦ من مسند الإمام أحمد ، هو الأستاذ أحمد شاكر .

(٤) ينظر في الناسب : الميداني ١٨٧ وتوايها ؛ البائى ؛ الجزء السابع ، ١٤٢ وتوايها .

وذلك بالعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين الناس في شئون الاقتصاد وعلى تقليل الفروق بين الطبقات وتزويدها بعضها من بعض ، ووضع في شئون المال قواعد كثيرة تحفظ التوازن بين الأفراد وتحول دون تضخم الثروات وتجمعا في أيدي قليلة ، وحرص على تحقيق الاشتراكية المتدلة في أحسن صورها . وترجع أهم الوسائل التي اتخذها لتحقيق هذه النيات إلى الأمور الآتية :

١ — حرم الإسلام جميع الوسائل التي تؤدي عادة إلى تضخم رهوس الأموال بإتياز الناس أو غشهم أو التحكم في ضروريات حياتهم أو استغلال عوزهم وحاجتهم أو من طريق الانتفاع بالسلطان والجاه . فحرم النفس في التعامل ، واحتكار ضروريات الناس للتحكم في أسعارها ، واحتكار صنف مافي التجارة والصناعة حتى كان ذلك الاحتكار مؤديا إلى الإضرار بالمستهلكين ، وحرم الربا تحريماً باتاً ، وحرم الرشوة والسحت وأكل أموال الناس بالباطل واستغلال النفوذ ، وأجاز حصادوة الأموال التي تأتي من طريق غير مشروع معهما كانت مكانة كاسها كاتهم . بيان ذلك في الفقرات السابقة<sup>(١)</sup> . ولما كانت هذه هي أهم الطرائق التي تؤدي عادة إلى إجماع الفوارق الكبيرة بين ثروات الأفراد ، ففي تحريمها تحقيق للتوازن الاقتصادي من أمثل طريق .

٢ — ووضع للميراث نظاما حكما يكفل توزيع الثروات بين الناس توزيعاً عادلا ، ويحول دون تضخمها وتجمعا في أيدي قليلة ، ويقت رةوس الأموال إلى ملكيات صغيرة ، كما وضعنا ذلك فيما سبق<sup>(٢)</sup> .

٣ — وفرض على مختلف أصناف الثروة وشتى مظاهر النشاط الاقتصادي من أنواع الضرائب والركاة ما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية ويسد حاجات

(١) انظر صفحات ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) انظر صفحات ١٤٨ — ١٥١ .

الموزين ويحول دون تضخم الثروات ، كما تقدم بيان ذلك<sup>(١)</sup>

٤ — وأوجب على الأغنياء من الأقرباء الإنفاق على الماجزين من أقربائهم ، كما هو مفصل في كتب الفقه الإسلامي ؛ وأحب على أهل كل حي أن يعيش بعضهم مع بعض في حالة تكافل وتماشد ، يرق غنيهم لفقرهم ، ويسد شيعاتهم حاجة جائلهم . حتى لقد ذهب بعض فقهاء المسلمين إلى مسئولية البلد التي يموت أحد أفرادها جوما ، فيؤدى أهلها جميعاً الفدية متضامنين كأنهم شركاء في موته . وأوصى القرآن في أكثر من موضع بالجوار القريب والجوار البعيد ، فقال تعالى : « واصدقوا الله ولا تشركو به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجوار ذي القربى والجوار الجنب » . وروى أن رجلاً كان عند عبد الله بن عباس وغلّام له يذبح شاة ، فقال ابن عباس « يا غلام ، لا تنس جارنا اليهودي » ؛ ثم نادى خكروه ، ثالثة وثالثة ؛ فقال له الرجل « كم تقول ذلك يا ابن عباس ؟ » فقال : « والله إن رسول الله عليه وسلم مازال يوصينا بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه » ، أى سيجعل له نصيباً مما ترك بعد وفاتنا .

٥ — وأوجب الإسلام على بيت المال الإنفاق على الزمّين (الماجزين عن الكسب) والشيخ الفاني ومن إليهما إذا لم يكن ثمة من أقربائهم من تجب عليه نفقتهم . ولا يفرق الإسلام في ذلك بين المسلمين وغير المسلمين . وقد رأى عمر رضى الله عنه شيخاً ذمياً يقسول فقره نفقة في بيت المال ، وقال في ذلك قوله المشهورة : « ما أنصفناك إذ أخذنا منك الجزية وأنت شاب وتركنك تقسول وأنت شيخ » .

٦ — وأوجب الإسلام على الأغنياء في بعض مواسم تتكرر كل عام أن يخرجوا من أموالهم صدقات للفقراء والمساكين . ومن أهم هذه الصدقات ما على :

(١) انظر صفحات ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٣ — ١٤٧ .

(١) زكاة الفطر . وهي صدقة يجب على المسلم القادر أن يخرجها في يوم عيد الفطر عن نفسه وأفراد أسرته ؛ فيخرج عن كل فرد نصف صاع ( نحو أربعة أرطال ) من قمح أو صاعاً كاملاً من شحير أو تمر أو زبيب أو قيمة هذا أو ذاك . وزكاة الفطر واجبة ، أى في منزلة تقرب من منزلة الفرض وتريد كثيراً على منزلة المستحب <sup>(٢)</sup> . ففى بلد كصر إذا قام كل رب أسرة بواجبه فى هذا الصدد بلغ مجموع ما ينفق فيها على الفقراء والمساكين وذوى الحاجة فى يوم عيد الفطر نحو نصف مليون جنيه ( على أساس أن من يجب إخراج زكاة الفطر عنهم فى مصر يملكون نحو عشرة ملايين وأن قيمة نصف الصاع من القمح نحو خمسة قروش )

(ب) الضحايا التى يجب نحرها فى عيد الأضحي والمهدى التى يجب أو يستحب للحاج نحره وكلاهما يطعم الناحر وأهله من بعضها ويتصدق بمقلهما على الفقراء والمساكين . قال تعالى فى الحج : « ... فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى <sup>(٣)</sup> » . وقال : « وإذن فى الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق . ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ، فكلوا منها وأطعموا البائس والفقير ... والبُدن <sup>(٤)</sup> جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ، فاذكروا اسم الله عليها صواف <sup>(٥)</sup> » فإذا وجبت جنوبها <sup>(٦)</sup> فكلوا منها وأطعموا القانص والمرت <sup>(٧)</sup> ... لن ينال الله لحومها ولا دماءها ، ولكن يناله التقوى

(١) هذا هو متعب أبى حنيفة ، انظر اللباني على القدورى صفحة ٧٤ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) جردية وهي الناقة أو البعير أو البقرة ، وقبل هي من الإبل خاصة .

(٤) أى قامت قد صفين أيديهن وأرجلهن .

(٥) أى سقطت على الأرض بعد نحرها من وجب البليت إذا سقطوا من ثم يقال القليل واجب .

(٦) القانص السائل من قنم يقتنص قنوماً إذا سأل ( وهو غير قنم بالعمى ) قنم من جلب

تعب إذا دوى ٤٤ ، والمرت القى لطيف ولا يقال .

منكم، كذلك سفرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم ويشتر المحسنين<sup>(١)</sup> .

٧ - الكفارات - حمد الإسلام إلى طائفة كبيرة من الخطايا والمخالفات التي يكثر حدوثها وجعل كفارتها التصديق على الفقراء والساكنين . فجعل ذلك تكفيراً للحنث في اليمين ، قال تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم ... »<sup>(٢)</sup> . - وجعل ذلك أيضاً كفارة لمعظم أنواع الفطر في رمضان : فالفطر مما يجب عليه الفضا والكفارة ؛ والشيع الغاني والريض الذي لا يرجى برؤه ومن إليهما تجب عليهم الفدية فقط ؛ وكل من الكفارة والفدية نصف صاع من برأ وصاع من تمر أو شعير أو ثمن ذلك عن كل يوم من أيام الإفطار ، ويتصدق به على الفقراء والساكنين<sup>(٣)</sup> . - وجعل ذلك أيضاً كفارة عن الظهار ( أن يقول الرجل لزوجته أنت عليّ كظهر أمي أو عبارة أخرى من هذا القبيل ) إذا أراد المظاهر أن يراجع زوجته ؛ قال تعالى : « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية مؤمنة من قبل أن يتأسا ... فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا<sup>(٤)</sup> ... » - وجعل ذلك أيضاً كفارة في بعض شئون الحج ، قال تعالى « وأنموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ، ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك<sup>(٥)</sup> » :

(١) سورة الحج ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) اللآئمة ٨٩ .

(٣) هذا هو منذهب أبي حنيفة ، للبدائي ٧٤ .

(٤) سورة المجادلة ٣ ، ٤ .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

٨ — وأباح الإسلام للإمام أن يتصرف في توزيع الأموال العامة على وجه يحقق التوازن الاقتصادي بين الطبقات ولو أدى ذلك إلى أن يخص يمسض الأموال طبقة دون أخرى. وقد سن هذه السنة الحكيمة وأنفذها عملياً رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى من الله تعالى في آى الذكر الحكيم . فقد منح عليه السلام جميع أموال الفء من بنى النصير للمهاجرين خاصة ولرجلين فقيرين من الأنصار ، ليقرب بذلك بين ثروات المهاجرين وثروات الأنصار ، ويحقق شيئاً من التوازن فى ملكية الأموال بين هذين الفريقين اللذين كان يتألف منهما أول مجتمع إسلامى . وفى هذا يقول الله تعالى : « ما آناه الله على رسوله من أهل القرى فله ولرسوله ولذى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » أى حتى لا تكون الأموال وقفاً على الأغنياء منكم يتداولونها فيما بينهم ويقصد بالأغنياء الأنصار « وما آناكم الرسول نفذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب . للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله وأولئك هم الصادقون » (١) .

٩ — الصدقات المستحبة . وفضلاً عن هذا كله فقد حيب الإسلام إلى الأغنياء التصديق بفضل أموالهم على الفقراء ، وجمل هذا من أكبر القربات وأعظمها أجراً ، وجمل اكتناز الأموال وعدم إنفاقها فى سبيل الله من كبائر الماصى ، وتوعد الكتزير بأشد عقوبة يوم القيامة . قال تعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى للمال على حبه ذوى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب ... يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فلو الذين الآخرين والآخرين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما تفعلوا من خير



فإن الله به عليم . . . يأبى الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون . . . مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل كل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم . الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منها ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . . . ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وثبیتا من أنفسهم كمثل حبة من برة أصابها وابل فانت أكملها ضعفين ، فإن لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير . . . يأبى الذين آمنوا أنفقوا من طيات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا يسموا الخبيث منه تنفقون . . . وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه وما للظالمين من أنصار . إن تبدوا الصدقات فنعیما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ، والله بما تعملون خبير . . . الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون<sup>(١)</sup> . — وقال تعالى : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ، وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم »<sup>(٢)</sup> . — وقال : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذی القربى والیتامى والمساكين والجار ذی القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبیل وما ملکت أیمانکم ، إن الله لا یحب من کان مختالا فخورا »<sup>(٣)</sup> . — وقال : « . . . والذین یشکرون الذهب والفضة ولا ینفقونها فی سبیل الله فیشرهم

(١) سورة البقرة آیات : ١٧٧ ، ٢١٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ . (٢) آل عمران ٩٢ .

(٣) سورة النساء ٣٦ . والجار ذو القربى هو الجار القريب ، والجار الجنب هو الجار البعيد ، والصاحب بالجنب قیل هو المرأة ، وابن السبیل من له مال فی وطنه ولکنه فی مکان لا مال له فيه ، وملك اليمين هو الرقيق .

بمذاب أليم . يوم يحصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكفرون<sup>(١)</sup> .  
وقال تعالى يصف المسلمين ويجعل هذا النوع من الإنفاق حقا واجبا للفقراء :  
« ... والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم<sup>(٢)</sup> » ؛ وقال : « وآت ذا القربى حقه والسكين وابن السبيل ، ذلك خير للذين يريدون وجهه الله وأولئك هم المفلحون<sup>(٣)</sup> » .

بل لقد حبيب الإسلام إلى الناس أن ينسلخوا عما زاد من أموالهم عن حاجتهم ، وينفقوه كله في سبيل الله . فقد روى عن أبي ذرٍّ أنه قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما نحو أحد وأنا معه ؛ فقال : يا أبا ذر ؛ قلت : نعم يا رسول الله بأبي أنت وأمي ؛ قال : ما يسرنى أن لي مثل أحد أنفقه في سبيل الله أموت وأترك منه قيراطين ؛ قلت : أو قنطارين يا رسول الله ؛ قال : بل قيراطين<sup>(٤)</sup> ... »

وكثير من آيات القرآن تدل على أن الإسلام ينظر إلى التملك على أنه مجرد وظيفة يقوم صاحبها بإتفاق المال على مستحقه ، وإلى المالك على أنه مستخلف على ثروته من قبل الله لانفاقها في سبيله . قال تعالى : « آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ، فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ<sup>(٥)</sup> » .

(١) سورة التوبة ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) سورة الماعز ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) سورة الروم آية ٣٨ .

(٤) رواه مسلم والبخاري والترمذي والنسائي .

(٥) سورة الحديد آية ٧ .

فمن هذا كله يظهر أن المجتمع الإسلامى الصحيح ، وهو المجتمع الذى تطبق فيه جميع القواعد التى سنّها الإسلام فى شئون الاقتصاد ، والتى أُلْمِنّا فيها سبق إلى طائفة من أمم نواحيا ، هو مجتمع مثالى : يشجع على العمل ، ويعطى لكل مجتهد جزاء اجتهاده من ثمرات الحياة الدنيا ، ويفسح المجال للتفوق والطموح ؛ ولكنه من جهة أخرى يحقق تكافؤ الفرص بين الناس فى شئون الاقتصاد ، ويعمل على استقرار التوازن الاقتصادى ، ويحرص على تقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ، ويحول دون تضخم الثروات ، وقيم جميع العلاقات الاقتصادية بين الناس على دعائم متينة من التكافل والتعاقد والتواصى بالعمل والإحسان ، ويضع أمثل نظام للضمان الاجتماعى ، ويكفل لكل فرد حياة إنسانية كريمة : « ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

### اتساع الفروق فى الثروات بين الطبقات والأفراد :

ولكن على الرغم من هذه القواعد السمحة ، فإن جشع الناس والتوادم ، وانحرافهم عن مبادئ دينهم ، وتقصير أولياء الأمور فى تطبيق مذاهب الإسلام فى شئون الاقتصاد ، ومظاهر استغلال النفوذ ، وطمعان الأقوياء على المستضعفين ، وإقتشار وسائل الترف ، وتقلب الاتجاهات المادية على المسلك الروحية العليا ، واختلاف الناس فى مواهبهم وكفاياتهم ونسبة حيلهم وفيما يتاح لكل منهم من ظروف مواتية للإثراء ، كل هذه الأمور قد أدت فى المجتمعات الإسلامية ، كأدت فى غيرها ، إلى إيجاد فوارق كبيرة فى الثروات بين الطبقات والأفراد . وقد ظهرت هذه الفوارق صارخة فى جميع الشعوب الإسلامية وفى جميع مراحل التاريخ الإسلامى ، حتى فى المراحل الإسلامية الأولى نفسها أيام كان لعقائد الإسلام ومبادئه سلطان كبير على النفوس .

ففى عهد الخليفة الثالث نفسه عثمان بن عفان ، كان المجتمع الإسلامى يروح تحت نير هذه الظالم ، ويئن من نتائج هذه الفروق . فقد كان عثمان رضى الله عنه ضعف كبير لمشيرته بى أمية ، فأغدى عليهم الأموال وميزهم عن سائر الناس . فمن ذلك أنه أقطع خير كلها لقرية مروان بن الحكم ، مع أن الرسول عليه السلام كان قد تركها غنيمة للمسلمين كما تقدمت الإشارة إلى ذلك<sup>(١)</sup> ، وظلت كذلك . فى عهد أبى بكر ومروان . وأعطى مروان كذلك خمس خراج أفريقيا . وترك لقرية معاوية بن أبى سفيان ، الذى كان والياً له على الشام ، خراج الشام كله ، فاحتجبه لنفسه ولم يوزعه على المسلمين . وكان عثمان يبذل المطاء لأصفياه من بيت المال ، فيصل به إلى مئات الآلاف : فقد أعطى الحارث بن أبى العاص ثلثمائة ألف درهم ، وأعطى زيد بن ثابت مائة ألف درهم . — وأثرى كثير من كبار الصحابة أنفسهم . فى هذا العهد إراءاً فاحشاً . ومن هؤلاء الزبير وطلحة وعبد الرحمن بن عوف . الذين وصلت ثروة كل منهم إلى الملايين من الهرام زيادة عما كانوا يقتنونه من الضياع والدور . ومن هؤلاء كذلك سمد بن أبى وقاص الذى ابتنى داره بالمقيق . فرفع سمكها ووسع فضاءها وجعل أعلاها شرفات محاكيا بها قصور ملوك فارس والروم . ومن هؤلاء عثمان بن عفان مات عن مليون درهم ومائة وخمسين ألفاً من الدنانير وعن ضياع كثيرة فى وادى القرى وفى حنين وعن قطمان كثيفة من الإبل والخيل .

وقد أخذت هذه الفروق تتسع ويتفاقم أمرها تفاقفاً كبيراً طوال عصر بى أمية . وبلغ الأمر ذروته فى العصر العباسى حيث ظهر كبار ملاك الضياع الذين كان يملك الواحد منهم مساحات واسعة بل بلاداً كاملة أحياناً . وكان الخلفاء أنفسهم يطمون أحياناً بعض الناس ضيعات واسعة أو بلاداً كاملة على أن يدفعوا لهم ضريبة

سنوية. ويكون لهم فيا وراء ذلك مطلق الحرية في إقطاعياتهم . واندفع الخلفاء أنفسهم في هذا العصر إلى اقتناء الضياع والإقطاعيات الواسعة ، وكذلك كان يفعل رجال حاشيتهم ، واندفع في الطريق نفسها ، وراء هؤلاء وأولئك ، كثير من الوزراء والولاة حتى أئرى بعضهم إراءاً فاحشاً . وكانت معظم أموالهم ترد من طرق غير مشروعة ومن استغلال النفوذ . وهذا مما دعا إلى كثرة مصادرات الأموال في هذا العهد كما تقدم بيان ذلك<sup>(١)</sup> . وفي العصر العباسي كذلك ظهر كبار التجار الذين كانت تبلغ ثرواتهم الملايين والذين ضربنا أمثلة بينهم في أثناء كلامنا على التجارة والصناعة في الأمم الإسلامية وأثرها في شئون الثروة والاقتصاد<sup>(٢)</sup> .

ولم تنعم المجتمعات الإسلامية بتطبيق مبادئ الإسلام كاملة إلا في عهد الرسول عليه السلام وأبي بكر وعمر وفي فترات قصيرة ول في فيها شئون الإسلام خلفاء راشدون كعهد عمر بن عبد العزيز في عصر بني أمية . فقد قضى هذا الخليفة التقى على جميع مظاهر الظلم الاقتصادي التي ارتكبت في عهد خلفاء بني أمية من قبله ، وبدأ بتطبيق ذلك على ما آل إليه هو نفسه من أموال ، فردها جيما إلى بيت المال ، ثم طبقها على أهله ، فصادر جميع ماشك في مصدره من ثرواتهم وردة إلى بيت المال كذلك ، وقطع عن جميع أفراد بني أمية ما كانوا يتقاضونه بدون حق من مرتبات ضخمة ، وطلب مبادئ الاسلام الاقتصادية على أكمل وجه ، فجاءت حكومته أسدق مثال للحكومة الاشتراكية التي شرعها الاسلام لسعادة البشر ورفاهيته . ومن أجل ذلك استقرت الأوضاع الاقتصادية في عهد ومنم الناس بسعادة لم يهصدوا مثلاً إلا في سنى الإسلام الأولى ؛ حتى إنه لم يكد يوجد في دولة عمر بن عبد العزيز قراء ، وحتى أصبح الرجل يخرج بركاته ليحطها الفقراء ، فابلت أن يعود بها

(١) انظر صفحتي ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) انظر صفحتي ١٣٧ ، ١٣٨ .

لا يجد من يأخذ زكاته . وفي هذا يقول يحيى بن سعد : « بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات أفريقيا ، فاقضيتها وطلبت فقراء نطعيا لهم فلم نجد بها فقيرا ، ولم نجد من يأخذها منا ، ( كانت الصدقات تصرف غالبا في مواطن جبايتها كما تقدم بيان ذلك<sup>(١)</sup> ) ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ، فاشترت بها رقابا ( أى أرقاء ) فاعتقتهم »<sup>(٢)</sup>.

### نزعات اشتراكية متطرفة في الإسلام : أبو ذر الغفاري :

وقد أدت هذه المظالم وهذه الفروق إلى ظهور بعض نزعات اشتراكية متطرفة كان من أشهرها الدعوة التي نادى بها أبو ذر الغفاري في عهد عثمان بن عفان . وقد بدأ أبو ذر دعوته هذه في الشام أيام كان معاوية بن أبي سفيان واليا عليها من قبل عثمان . فقد هاله ما كان يفعله معاوية إذ يحتج بأموال المسلمين لنفسه يصرفها على أهله وخمسه وحراسه وأهله وما كان يظهر به من عكاكة القياصرة والملوك ، وما وصل إليه حال الأغنياء من الترف والبذخ واقتناء القصور والضياع واكتناز الأموال وإفقار حقوق السائلين والمحرومين في أموالهم . فصبّ يندد بهذه الحال ، ويبين مبلغ انحرافها عن مبادئ الإسلام ، ويدعو الناس كافة إلى الزهد في الدنيا والمزوف عن ماديات الحياة ، ويدعو الأغنياء خاصة إلى أن ينفقوا جميع ما فضل من أموالهم عن ضروريات حياتهم في سبيل الله والبر بالفقراء والمساكين وذوي الحاجة ، وينهاهم عن الترف والسرف واكتناز الأموال والترفع على المستضعفين والفقراء من الناس ، ويدعو الولاة إلى أن يلتزموا حدود الله فيما يصل إلى بيت

(١) انظر ص ١٤٦ .

(٢) انظر بعض تفصيل لأقام به هذا الخليفة التي في كتاب أبي ذر الغفاري ، لعبد الحميد

جودة السحر ٣٥ — ٤١ .

المال فيفتقوه في مصارفه التي فرض الله ورسوله أن تنفق فيها ، ويميل جاعداً على الرجوع بالمجتمع الإسلامي إلى ما كان عليه في عهد الرسول عليه السلام وأبي بكر وعمر . ولم تشتمل دعوة أبي ذر هذه على إفراط ولا مبالغة إلا من ناحية واحدة . وذلك أنه كاد يوجب على الأغنياء أن ينفقوا جميع ما فضل من أموالهم من ضروريات حياتهم في سبيل الله وسد حاجات الموزنين ، على حين أن الإسلام قد حثب إلى الناس هذا المسلك كاتقدم بيان ذلك<sup>(١)</sup> ، ولكنه لم يوجه عليهم إيجاباً ، بل يعتبر السلم مؤدياً لواجبه المالى ما دام لم يقصر فيا فرضته الشريعة أو أوجبته من زكاة وخرائب وصدقات ونفقة على الأهل .

بيد أن هذا ، كما لا يخفى ، هو أضعف الإيمان . ومن بemde منازل رفيعة في الإسلام تتدرج في سموها وقربها إلى الله حتى تصل إلى التل الأعلى القى حث عليه أبو ذر التفارى

وقد أخطأ كثير من الباحثين إذ عدوا دعوة أبي ذر التفارى والدعوات المشبهة لها في الإسلام اتجاهات شيوعية . والحق أنها والشيوعية على طرفي قبيض . فهذه الدعوات ، إذ تحث الملاك على أداء زكاة أملاكهم وعلى البر بالفقراء ، تعمل بذلك على تثبيت الملكية الفردية وحمايتها من كل ما يهددها من ثورة أو انتقاص من جانب الفقراء والمرومين ، وعلى اتقاء الصراع بين الأغنياء والفقراء ؛ على حين أن الشيوعية تعمل على إلغاء مبدأ الملكية الفردية نفسه ، وتنادى بحمل الملكيات كلها ملكيات جماعية ، وتمهد لذلك بإثارة الصراع بين الطبقات . من أجل ذلك تعتبر هذه الدعوات السمحة من ألد خصوم الشيوعية ومن أشد ما يوضع في سبيل انتشارها من معوقات .

هذا ، ولم يتح الدعوة أبي ذر رضى الله عنه شيء من النجاح ، بل لاقى صاحبها في سبيلها كثيرا من ضروب المنة والأضطهاد ، وأنهى الأمر بأن ضاق مماوية ذمما به وبدعوته ، فكتب بشأنه إلى الخليفة يستعديه عليه ، فطلب إليه عثمان أن يبعث به إليه في المدينة . ولما لم يستطع عثمان نفسه أن يمنعه من متابعة دعوته ففاه إلى الرِّبْدَةِ ، فأقام بها حتى وفاه أجله وهو أشد ما يكون إخلاصا لدعوته وأسفا على ما آل إليه حال المسلمين <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر في هذا الموضوع الكتاب الذى أصدرته لجنة النشر بالجامعين بعنوان « الاشتراكي الزاهد أبو ذر الثفري » وهو مصدر يبحث في « الاشتراكية في الإسلام » والكتاب وللتسمة كلاما بقلم الأستاذ عبد الحميد جودة السحار .



## الفصل السادس

### الملكية في العصور الوسطى الأوروبية

بقلم الدكتور حسن شحاتة سعيان

أصل نظام عبيد الأورعمة : Le Servage

ساد في أوروبا في العصور الوسطى نظام اجتماعي اقتصادي خاص يسمى باسم نظام الإقطاع أو عبيد الأرض . ولم يكن هذا النظام بقاصر على أوروبا وحدها ، فقد وجد في عصور مختلفة في الحبشة وماليزيا Malaisie ومدغشقر وتايتي Taïti واليابان والصين القديمتين والهند القديمة ، ووجدنا ما يشبهه عند المصريين القدماء ، حتى إن بعض الاجتماعيين يذهب إلى أنه مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في كل مجتمع من المجتمعات ، ولكنه لا يكون بالضرورة مرحلة من مراحل تطور كل مجتمع ، إذ ثمة مجتمعات لم تمرّ به .

وترجع أصول نظام الإقطاع في أوروبا إلى العصر الثامن من عصور الإمبراطورية الرومانية الشرقية . فلقد رأينا كيف قام كثير من المفكرين بنصح أصحاب الإقطاعيات بمنع حسي السلوك من الرقيق قطعاً أرضية يزعمونها ويتوارثونها لكي تجذبهم نحو العمل . وفي القرن الرابع الميلادي أصدر قالينتيان وجراسيان Valentinien, Gratien قانوناً يحرم بيع الرقيق الذين يعملون

في الأرض بدون المقار الذي يشتغلون فيه . وحينذاك لم يعد فرق كبير بين حالة العبيد المشتغلين في الأرض *Esclaves ruraux* والمال الزراعيين الذين كانوا محتلقين بالأرض ولا يرحونها *Colons* . وأخيراً العبيد الإقطاعيين *Serfs* . وفي المصور الوسطى المبكرة بدأت جحافل الأمم المتبررة ولا سيما الجرمانين تنهجم على الدولة الرومانية الغربية وتستول على أملاكها فاستولوا على كثير من عبيد الأرض الذين حلوم إلى بلادهم ليعملوا في الزراعة ، ولم يكن الجرمان ليقبوا تفرقة بين الرقيق وعمال الأرض وعبيدها . ولقد كانت الفترة ما بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلاديين فترة اضطرابات وحروب في القارة الأوروبية ؛ وكان كثير من الأفراد الأمراء يعيشون في وجل واضطراب دائم إلى جانب نضوب وسائل المعيشة مما أدى بهم إلى قهر مدقع . ومن هنا كان بلجاً الأحرار الصغار الذين لم يمسكون بملكون شيئاً أو يملكون ملكيات صغيرة إلى كبار الملاك يطلبون عديم الأمن والحماية ، كما يتوسلون إليهم أن يملهم . ومن هنا كذلك تكون نوعان من العبيد : عبيد بأشخاصهم *Serfs de Corps* وهؤلاء كانوا لا يستطيعون تحرير أنفسهم ، حتى لو تركوا الإقطاعية التي تركها لهم السيد لكي يزرعوها ، وهؤلاء كانوا عبيد الأرض *Serfs de la glèbe* . أما النوع الثاني فكان يكون من فئة تسمى عبيد الوراثة *Serfs d'héritage* وهؤلاء كانوا يستطيعون تحرير أنفسهم وذلك بترك الإقطاعية التي يزرعوها وكانوا يسمون كذلك بالرقيق الترابين *Esclaves domestiques* . ويزرع بومانوار *Beamanoir* بين كلتا الفئتين ، فالقصة الأولى « تخضع للسيد الإقطاعي خضوعاً تاماً حتى إنه يستطيع أن يرث منهم كل ما يملكون بعد وفاتهم وفي أثناء حياتهم ، ويستطيع أن يسجنهم إذا أراد بحق أو بغير حق . . أما الفئة الثانية فإن السيد ياملهم بشكل أكثر قسوة . فليس للسيد عليهم حق طلالا كانوا على قيد الحياة ، وطلالا لم يهوما بجزيرة ما . » وليس

له أن يطالبهم إلا بدفع الضريبة والإيجار وأداء الواجبات المفروضة عليهم بحكم  
وضمهم . وحينما يتوفون أو عندما يتزوجون بزوجات حرات فإن كل ما يملكون  
ينتقل إلى السيد ، من عقارات ومقتولات ، ولا يكون لأولادهم عليها أى حق ،  
اللهم إلا إذا اشتروا حق هذه الثروة الموروثة . ولم يكن عبيد الأرض في الواقع  
ليتمتعوا بحقوق تذكر ، فلم يكونوا يستطيعوا الزواج بدون موافقة السيد ، على  
شرط أن تكون الزوجة أو الزوج من أتباع السيد الآخرين . وفي القرن الثالث  
عشر كانوا يدفعون الضرائب للسيد الذي كانوا تحت رحمته ، فيقدروا الضريبة كإجراها .  
ولكن مصيرهم من هذه الوجبة كان في تحسن مستمر على كل حال وكان يختلف  
من جهة لأخرى . وانتهى الأمر أخيراً بأن يدفع العبد نسبة خاصة لا تزيد ولا  
تنقص ومن ثم لا تخضع لأهواء السيد .

أما عن نظام وراثة هؤلاء العبيد عامة فكان من حقهم أن يمتلكوا  
وأن يورثوا أملاكهم لأبنائهم على شرط أن يكون هؤلاء قد عاشوا مع  
والديهم في المنزل ولم يتركوها . وكانت البنت تفقد حقها في الوراثة إذا لم تنم في منزل  
زوجها اللبلة الأولى لإزواجه . ولم يكن من حق العبد أن يبيع أو يرهن الثروة  
الموروثة إلا بموافقة السيد . وكان من حق المبيد بالوراثة أن يتوارثوا على شرط  
أن يكونوا مجموعة متحدة من تلك المجموعات التي كانت متعددة في المصور الوسطى .  
ولقد بلغ التشابه في المصور الوسطى بين امتلاك الانسان وامتلاك الأرض حداً  
أصبح معه كقاعدة عامة أن من يقضى على أرض السيد مدة ما ( سنة في الغالب )  
بدون أن يكون قد استأجر منه قطعة أرض فإنه يصير ملكاً للسيد لا يستطيع بيع  
ذلك أن يرح الأرض . ومن هنا جاء المثل القائل أن أرض العبيد تؤدي للاستعباد  
*La terre serve asservissant* . ولقد وجدت هذه النظم في كل المجتمعات  
الأوربية ، مع تغيرات طفيفة من جهة لأخرى .

يستند نظام المبيد الإقطاعي على منح ملكية عقارية يكون لمن تمنح له حق استغلالها نظير واجبات أو التزامات يؤديها نحو صاحب الأرض وهو السيد الذي كان عليه حمايته . ونظام عبيد الأرض لم يكن إذن إلا امتداداً للنظام الرقيق الذي ساد المصور القديمة .

## ٢ - موقف الكنيسة من نظامي الرق والعبيد :

عند ما قامت المسيحية وانتصرت لم تقض على نظام الرق أو تنقذه ، بل على العكس من ذلك كما قال بوسويه Bossuet نجد أن النصوص الدينية توصي الأرقاء بأن يظلوا أرقاء ( الخطاب الأول Epître للقديس بولس للاثنيين ، ٧، ٢٠ - ٢٤ ) وأن يخضعوا لسيادتهم بكل إخلاص وتضحية ( خطاب بولس لأهل أفسس ، ٤، ٧، ٥ - ٨ ) . وفي نكت أخيراً السيد لا يتحرر عبيده ، ولكن بمعاملتهم معاملته حسنة ( نفس المرجع ، ٦ ، ٩ ) . على أن الروح المسيحية مع ذلك لم تكن لتتجاهل أن كلام السيد والرقيق من « أبناء الله » وكان من الصعب أن يستمر نظام الرقيق على ما كان عليه في المصور القديمة من وحشية . لذلك نجد أن المسيحية قد خففت كثيراً من غلواء السادة وفضائعهم بالنسبة لرقيقهم ، بالرغم من أنها لم تغير في النظام شيئاً . وفي المصور الوسطى استبدل نظام الرق بنظام المبيد الإقطاعيين . والمبيد الإقطاعيون ، قريبو الشبه بالأرقاء ، بل منهم من يمثلون الأرقاء القدامى من جميع الوجوه تقريباً ، وهم المبيد بأشخاصهم Serfs de Corps ، ومنهم من كان من قدامى الأرقاء أو من نسلهم . فإذا كان موقف الكنيسة ؟ لقد قبلت الكنيسة نظام عبيد الأرض كما قبلت سابقاً نظام الرق . فيذكر نص قالة أحد رجال الدين في هذا العصر أن « الله نفسه أراد أن يكون بعض الناس سادة وبعضهم عبيد أرض Serfs » . ولكن الكنيسة مع ذلك قامت بمجهودات كبيرة لتحسين حال

«المبيد<sup>١</sup> فكانت تناشد أريحية السادة لكي يحرروا عبيدكم حيا في الله ، وإن كانت هذه الجهود قد ضاعت سدى ، لأن الشعور الديني هنا لم يكن كافيا لحل السادة على تحرير عبيدكم . إذ كما يقول Sée في كتابه عن الطبقات في المصور الوسطى « كانت الفائدة المادية الباعث الوحيد الذي كان يحمل السادة في أغلب الأحيان على تحرير عبيدكم Serfs . ونادرا ما كان تحرير المبيدعنا . فالسيد كان يعطى كشمخ لحريره مبلغا ضخما » .

### ٣ - التوايح Vassaux :

قلنا إن الاضطراب لما ساد في المصور الوسطى كان الأحرار الضعفاء يلجأون إلى كبار الملاك يطلبون مساعدتهم وحمايتهم ، وتكونت من هؤلاء ومن الرقيق الأصليين طبقة المبيد Serfs . غير أن بعض الأحرار الضعفاء الذين كانوا يلجأون إلى كبار الدولة كانت لهم ملكيات صغيرة أو متوسطة كانوا يخافون عليها ولذلك كانوا يسلمونها لكبار الملاك لكي يصبحوا توابهم Vassaux . وكان المالك الكبير الذي سمى السيد فيما بعد يتولى ملكية الأرض ، ولكنه في الوقت نفسه كان يمنحها له لكي يستغلها ، وكانت القطعة بمثابة شيء مهدى إلى التابع الذي لن يصير له حق إلا في إستغلالها . فلكية التابع إذن للأرض التي كانت أرضه في المبدأ ملكية ناقصة . وكانت تسمى الهدية<sup>(١)</sup> . وكان السيد يعتبر مانحا وكان يسمى الواهب donateur . وكان السادة الإقطاعيون أحيانا يلجأون إلى ملكيات صغار الملاك ويحولونها إلى توايح لهم بالقوة . وبجانب الملكية الإقطاعية وجد نوع آخر من الملكية وهي الملكيات الحرة وتشمل في بعض صغار الملاك الذين استطاعوا الاحتفاظ بأرضهم من سلب السادة ، أو لم

(١) Bénéfice - فمنعنا الأصل من اللاتينية Beneficium أى الهدية .

يسلموها لهم من تلقاء أنفسهم . ولكن هذا النوع من الملكيات كان في تناقص مستمر على ممر القرون الطويلة للمصور الوسطى .

وفي المبدأ كان التابع يمنح الإقطاعية طيلة حياته ، وكانت الملكية تنتهي بوفاة أو وفاة السيد ، وكانت الملكية تعطي لآخر يمد وفاة أي منهما . ثم أصبحت بعد ذلك ملكية التابع وراثية ، وسكان هذا حوالى ١٠٠٠ سنة بعد الميلاد ، فأصبحت الأرض التي كانت تمنح للتابع تسمى إقطاعية *feud* بدلا من هدية وهو اسمها القديم . ومن ثم استكمل نظام الإقطاع كل عناصره . وكان التابع يتنازل من إقطاعيته لتابع آخر يتبعه هو شخصيا وهذا الأخير لثالث والثالث لرابع ... وهكذا تجد أن القطعة الواحدة يملكها عدد كبير من الملاك الذين يتبع كل منهم الآخر ، ولكل منهم حقوق على الأرض والالتزامات نظير ذلك يؤديها لمن يتبعه . فالجميع الإقطاعي مجتمع تصاعدي بكل ما في هذه الكلمة من معان ، إذ كان على رأسه الملك الذي يعتبر صاحب الشرع والقانون لكل الإقطاعيات وله بفضل ذلك حقوق على السادة الإقطاعيين ؛ وبعد الملك مباشرة يوجد السادة الإقطاعيون ، ومن خلف كل منهم عدد من التوابع ، وخلف كل تابع سلسلة من التوابع الذين يتبع كل منهم الآخر ويعتمد عليه . وفي نهاية السلم الاجتماعي نجد عبيد الأرض بأنواعهم المختلفة . ولقد أضاف السادة الإقطاعيون إلى حقوقهم حقوقا أخرى كانت من اختصاص الملك ، كحق القضاء بين الأفراد القاطنين في إقطاعيتهم ، وكحق جمع الضرائب التي تكاثرت عددها وأصبح حملها ثقيلًا في أواخر المصور الوسطى . ومن أهم الالتزامات التي كان يلتزم بها التوابع أو الأتباع الخدمة العسكرية والدفاع عن الإقطاعية وعن الوطن الكبير كإدعائهم السيد لذلك . وكان كل شخص في هذا المجتمع ما عدا الملك والعبيد سيدا ومسودا في الآن نفسه ، فهو سيد من

بطولته في الملك من توابع ، ومسودا لمن يسبقونه في الملك ، وخصص لفظ سيد Seigneur لقبلاء المالكين للإقطاعيات دون غيرهم ، ومن ذلك التمثل المشهور « لا سيد بلا أرض » .

#### ٤ - هرم التصرف في الملكية العقارية :

بتطور الحال اختفت الملكيات الصغيرة وأصبحت الملكية إقطاعية كما ذكرت . وكانت هذه الملكية لا تباع ولا تشتري . ولم يكن خاضعا للبيع والشراء إلا الأشياء المنقولة . ومن منتصف المصور الوسطى حتى المصور الحديثة والجهود تبذل لإخضاع الملكيات المقارية لنفس شروط الملكيات المنقولة ، ولكن التطور في هذه الناحية كان بطيئا طويلا ، بل كانت القيود تزداد عاما بعد عام ، فلقد أصدر فريدريك الثاني قانونا بتحريم التصرف في ملكية التاج واستمر هذا القانون حتى المصور الحديثة . ثم نجد بجانب ذلك أن القرى كان لها ملكيات جمية تكون من مراعى وغابات وكانت هذه الملكيات جمية ، ولم يكن نعمة حق للتصرف فيها ، وإن كان السادة الإقطاعيون قد قاموا على مثل هذه الملكيات بفزوات كثيرة أملا في توسيع إقطاعياتهم . وأخيراً نجد أن الملكيات الخاصة التي نجت مؤقتاً من نظام الإقطاع كان يستولى عليها أحيانا للأغراض العامة ، فلقد هدم Guillaume le Batard دوق نورماندي ٢٦ أبروشية Paroisses لسكى يقيم عليها غابة بلغت مساحتها ثلاثين فرسغا ... كل هذه الاتجاهات كانت ضد الجهود التي كانت تبذل للتطور بالملكية المقارية نحو تخليصها من قيودها وإمكان التصرف فيها .

ولقد تكلمنا عن الميراث عند طبقات النبيل . أما عن الأحرار فلقد ساد مبدأ الميراث لابن الأكبر وهو مبدأ أخذه عهد الإقطاع عن الجرمان . إن نظام الإقطاع ( ١٢ - م ) قصة للملكية )

لما كان قائما أولا وقبل كل شيء على الحماية والحسنة العسكرية التي كان يؤديها التتابع ، ولما كان الابن الأكبر هو الذي كان يعتمد عليه عادة في مثل هذه المهام لذلك رأى مكافأته بانتقال الميراث كله إليه . على أن ابن التتابع المتوفى الذي سيرث لابد أن يدفع للسيد ضريبة كانت تسمى حق التمتع ( وكان التتابع إلى جانب ذلك يدفع للسيد بدلا كبيرا عند زواج ابنته أو أخته ) . أما حق الوصية فلم يكن معترفا به في المبدأ ، ولكن بتوالي المصور وزوال كثير من القيود على الملكية العقارية فيما بعد ، استحدثت تقاليد الوصية بالنسبة للأشخاص الممنوعة دينية وأدبية ومدنية ، أى للإبروشيات والماعبد والكنائس أولا ، ثم للطوائف المهنية وللقرى والمدن ... الخ ، مما دعا إلى الاعتراف بهذا الحق قانونا بعد ذلك . وهنا أيضا كان لابد من أخذ أمر من السيد بذلك .

أما من المرأة فقد قلده نظام الإقطاع القانون الجرمانى التى كانت المرأة فيه باستمرار تحت الوصاية (وصاية الأب ، أما الزوج فله وحده الابن ...) وبذلك كانت لا ترث . ولكن هذه الحالة تغيرت شيئا فشيئا وأصبح إخراج المرأة من الميراث لا يطبق إلا في حالة المرأة المتزوجة ، وحتى في بعض المقاطعات سمح للمرأة بالميراث والملكية التي كانت تتمصرف فيها وفق القانون الرومانى ، وأخيرا حررت المرأة من قيود كثيرة لدرجة أنها أصبح لها الحق في رفع القضايا المدنية بدون إذن زوجها . وفي سنة ١٣٠٨ في تورين قدمت للانتخابات في المدينة لمضوية الجماعات العامة ، وهي الجماعات التشريعية . ولقد ظهرت كثير من الأرائل والبنات اللاتي كن يتمتعن لمكيات خاصة في انتخابات سنتي ١٥٦٠ ، ١٥٧٦ للجماعات العامة .

#### ٥ - المجموعات والصناعات :

في وجه هذا النظام الظالم وهو نظام الانقطاع لجأ المظلومون من الطبقات الشعبية



والفقيرة بعمل مجموعات يربطها شيء واحد وهو العمل على التخلص من ظلم السادة الإقطاعيين . فند عصر متقدم تكونت جماعات الأخوة *Confretries* القديين كان يتعهد كل عضو من أعضائها بحماية الآخرين والدفاع عنهم . ومنذ القرن الثامن تكونت جماعات من هذا النوع . وتكونت من هذه المجموعات التي فرت من ظلم الإقطاعيين قرى ومدن كثيرة أطلق عليها اسم المدن الحرة ، حيث اعترفت لهم السلطات الحاكمة بحقوقهم في الحرية بعيداً عن الإقطاع ، وكان لهم حق الميراث وحق الوصية ، وتخلصوا بذلك من الضرائب الباهظة التي كان يفرضها عليهم السادة الإقطاعيون . هذه القرى والمدن الحرة نالت قسماً وافراً من الحرية في تنظيم شئونها والاحتجاج عن أملاكها وأشخاصها وكانت الملكية فيها في الغالب ملكية جمعية تتكون من مراع وغابات وكانت هذه المدن بمثابة جزائر للحرية في بحر متلاطم من العبودية والظلم . وبجانبا نشأت جماعات تقوم على أصحاب الحرف والهن ، وهي الطوائف ، وكانت كل طائفة مغلقة على نفسها فلم يكن يسمح بدخول المهنة إلا لمن يسمح له الرئيس ( رئيس المهنة ) بذلك . وكان الأفراد يدخلون فيها أولاً في مرتبة الصبي يبدأ في التمرن على الصناعة أو الحرفة *apprenti* ثم يرقى بعد ذلك إلى عريف وأخيراً يبلغ مرتبة « الأسطى » أو المعلم *maitre* . وكانت الطائفة تعمل على كل حامن شأنه أن يرقى الحرفة والمشتغلين بها من جميع النواحي المادية والفنية ، وكانت وسيطاً بين السلطات العامة والمال في حل المشكلات المالية من أجور وشروط عمل . ولقد أصبحت هذه المجموعات المالية ذات قوة وبأس شديدين يقارنان بما لل نقابات والاتحادات المالية في عصرنا الحالى من سطوة . كما أدى هذا التنظيم للشئون المالية إلى ترقية مستوى الحرف والهنوس بها لأن العامل لم يكن ينقل من درجة إلى الدرجة التي تليها إلا بعد مدة طويلة وبعد أن يجتاز امتحانات صعبة ، وبذلك مما كان لهذا النظام من مساوئ كبيرة فإنه كان على كل حال يمثل قوة

هائلة إزاء ظلم الإقطاعيين والنبلاء . ولقد كانت قوة هذه المجموعات المالية كبيرة لدرجة أنها أصبحت في بعض الجهات رمزاً للنبيل !! ففي الفلاندر Flandre وإيطاليا أتى وقت على النبلاء والسادة الإقطاعيين كانوا لكي يحتفظوا بتفوقهم ومكانتهم يلجأون إلى قيد أسمائهم في سجلات الطوائف المالية !! ففي فلورنسا مثلاً كان يطالب بعض النبلاء ويلحون في الرجاء في قيد أسمائهم في سجلات عمال صناعة الصوف ونقشه !! ولقد تكونت في هذه الرتبة جماعات من بين العمال المروفين بمقدريتهم على السلب والنهب والقتال سميت باسم « فرسان الشعب » وذلك بقصد إغتيال النبلاء والسادة وصلبهم ونهبهم ، حتى أصبح في بعض الجهات اسم النبيل والسيد دليلاً على الاحتقار والذلة ، لأن هذه الجماعات وأمثالها نشرت في الشعب فكرة أن المظالم والنبلاء والسادة إنما وصلوا إلى درجاتهم بالقتل والسرقة والزبالة وهم يصبحون عظماء للقيام بمثل هذه الأعمال الشنيمة . فكان المجتمع الإقطاعي إذئذ يبتدأ عن الاستقرار والطمأنينة ، إذا كان يهدد أمنه باستمرار المراك بين السادة بعضهم مع بعض من جهة وبينهم وبين المجموعات القروية والدينية والحرفية من ناحية أخرى ، وذلك بجانب ما اكتنف هذا المجتمع من معارك حربية واسعة النطاق بين المجتمعات المختلفة .

#### ٦ — التجارة في المجتمعات الإقطاعية :

في كل عصر من العصور كما رأينا كانت الملكية المقاربة جامدة ولم تكن علا للامتلاك الفردي أو التبادل إلا بحد فتر من التطور طويلة . وبالعكس نجد أن الملكية النقولة تمثل الملكية الفردية وملكية التبادل الحر المطبق ، فهي بحق الملكية المتحركة . وفي العصور الوسطى وفي العصور الإقطاعية نجد هذه القاعدة واضحة لا لبس فيها . فالملكيات المقاربة كما بينا كانت جامدة بعبء من تصرف

الأفراد والتبادل التجارى . تكونت ملكيات الأفراد من النقولات التى كانوا يحملون عليها من غنائم الحروب الكثيرة ، بل إن هذه الحروب — تحت ضغط عامل حب الكسب — قد اتجهت بها الأمر إلى أن تكون حروبا غير ضارة فأصبحت لا تمدو مصارعة بين اثنين يستولون المنتصر منهما على الأملاك القروية للآخرى فلم يكن ضررها يتمدى بشخصين أو عدة أشخاص . وبجانب ذلك وجدت مصادر أخرى وهى التجارة والصناعة والمضاربات . ففى القرن الثالث عشر وجدت مصانع يدوية Manufactures فى هولاندا وغيرها Pay . Bas , Picardie Languedoc . وفى باريس فى عهد لويس التاسع كان عدد المظلات الحرفية يبلغ مائة وخمسين منظمة . وفى فلورنسا سنة ١٣٣٨ كان عدد عمال الصناعات اليدوية الخاصة بالصوف مائتين يصنعون كل عام من ٧٠ — ٨٠ — ألف قطعة يبلغ ثمنها حوالى مليون وربع من الجنيهات الذهبية المصرية ، وكان يعيش من هذه الصناعة أكثر من ٣٠ ألف شخص . وكثير من المدن الأوربية بدأت تسير فى هذا الطريق وهو طريق الصناعة والتجارة أملأ فى الكسب وتكوين الثروات ، مما نشأ عنه قيام حركة صناعية وتجارية ضخمة وتكوين ثروات متقولة كبيرة . ولكن قل البضائع من مكان لآخر كانت تكنته صواب كثيرة ، ونفقات باهظة . ففى كل خطوة وفى كل مدينة وأمام كل قلعة من قلاع النبلاء التى يمر بها التاجر فى الطريق كان لابد من دفع ضرائب خاصة ولا سيما ضريبة العبور أو المرور . ولكى يقاوم التجار هذه الحال لجئوا فى كل دولة إلى تكوين جماعة تقوم بالمفاوضة مع البارونات والأمراء للحصول منهم على تراخيص بالمرور بدد دفع ثمن مثلا . وكان بمقدد عقد بين جماعة التجار والنبلاء يشترط بمقتضاه أن يضمن هؤلاء دخول الطريق من النصوص والباجين بالأمن . وبدأ التجار فى هذا العصر استخدام وسيلة خطاب التوصية أو التبادل Lettre de Change المبرى ولكن كثيرين منهم أساءوا استغلاله

واستطاعوا عن طريقه وبوسائل النفس والمكر الحصول على ثروات ضخمة . وبدأ أصحاب البنوك اليهود يكونون قوة كبيرة .

وكان من أثر هذه الحركة التجارية والصناعية أن تكسدت رؤوس أموال كثيرة في يد الأفراد ، وأثرت القرى والمدن ثراء كبيراً ، مما أدى إلى قوتها وزيادة بأمرها على حساب الإقطاع والإقطاعيين . وكان من نتيجة ذلك أيضاً تكون طبقة من الأرستقراطية التجارية والصناعية أى أرستقراطية رأسمالية ، مما أعطى للثروة المنقولة أهمية كبيرة على حساب الثروة العقارية . وكان هؤلاء الرأسماليون يخرجون أموالهم للفقراء والموزين رباً فاحش . وكان من نتيجة ازدياد رؤوس الأموال أن هوت عظمة الإقطاع في المصور التأخرة فأصبحت الإقطاعية ملكية فردية تورث وأصبحت التسمية عبارة عن شكليات صورية نجس . كما أدى هذا النظام إلى القضاء التدريجي على نظام عبيد الأرض ، على الأقل من الناحية الواقعية ، إذ أصبح في مقدور كثير منهم شراء حريته نظير خدمات صناعية أو تجارية أو مالية يؤديها ، وكان ذلك سهلاً في عصر بدأت فيه التجارة ورأس المال والصناعة في الانتشار . من ذلك مثلاً أنه في القرن الثاني عشر لم يبق ثمة لنظام عبيد الأرض أى أثر في نورمانديا . كما كان الملوك يحاولون زيادة نفوذهم ضد السادة الإقطاعيين الذين كانوا ( الملوك ) يخشونهم ، وبذلك كانوا يحرمون العبيد ويجذبونهم إلى المدن الحرة والقرى حتى يهكروا بثابة قوة يعتمدون عليها . ففي سنة ١٣١٥ أعلن لويس العاشر حرية عبيد الأرض في الإقطاعية الملكية قائلاً « كل إنسان لابد أن يولد حراً وذلك وفق الحق الطبيعي ، فملكتنا مملكة الأحرار » .

#### ٧ - الكنيسة وموقفها من الإقطاع :

لقد اشتركت الكنيسة الكاثوليكية مع الإقطاع قلباً وقالباً ، فرجال الدين

في جميع مراتبهم كانوا سادة إقطاعيين تابعين الواحد للآخر على غرار ما اتبع في العالم  
الغالي ، وقد كان لهم عبيد من الذين كانوا يعيشون في نفس الظروف التي كان يعيش  
فيها عبيد الأرض الغالية . وكلما كانت الكنيسة في الواقع تتألف مع النظام  
القطاعي وتتحد معه كلما كانت تبعد عن فكرة الاشتراكية التي كان يؤمن بها  
المسيحيون الأول - كما رأينا - وكانوا يقدسونها . بل أنها بذلك قد اجتمعت  
عن آراء الفلاسفة والفكرين المسيحيين الأول مثل Tertullien (١٦٠ - ٢٤٠)  
والقديس امبرواز Ambroise والقديس أوغسطين . ولقد ذهبت الكنيسة  
في هذا المجال شوطاً بعيداً ، فكانت إقطاعياتها تزيد باستمرار بفضل الهبات  
والوصايا التي كانت تقبلها ، والتي كان يقدمها بعض الأفراد الذين كانوا يرون  
فيها مسحة لخطيئاتهم ، ومن ثم تكون إقطاعيات شاسعة منذ المصور الوسطى  
الأولى باسم الكنيسة ورجال الدين ، فمثلاً في نهاية القرن التاسع بلغت مساحة  
إقطاعيات الكنيسة ثلث أرض الغالة ( ويلز ) Pays de Galles: Wales .

## ( أهم مراجع هذا الفصل )

هي المراجع نفسها التي أشرنا إليها في نهاية الفصل الرابع .

# الفصل السابع

## اتجاهات الملكية في العصر الحديث

بقلم الدكتور حسن شحاتة سحافان

١- المذهب الفردي :

أم ما يلاحظ في موضوع الملكية في العصر الحديث هو الصراع العنيف بين المذهب الفردي من ناحية والمذهب الاشتراكي للتطرف أو اليساري من ناحية أخرى ، وهو صراع أدى في النهاية إلى وجود مذاهب أخرى متوسطة بين كلا المذهبين المتضادين :

والمذهب الفردي - كما يدل اسمه عليه - مذهب اقتصادي يميل من الفرد الوحدة أو الخلية أو القرة الاجتماعية الأولى ، وقلبك يطيه حرية شبه مطلقة في المجال الاقتصادي . ويتخذ أصحاب هذا المذهب الملكية الفردية أو الخاصة كأساس لمذهبهم ، فالفرد يستطيع أن يمتلك ما شاء من الثروات المقاربة والمفقولة . وينادون بالتمسك بهذا النوع من الملكية ، فالشروعات الزراعية أو الصناعية أو التجارية يجب أن تكون في أيدي الأفراد أو الجماعات والمؤسسات الخاصة يتصرفون فيها بحرية تامة وفق مصالحهم وهم إذ يرمون مصالحهم الخاصة إنما يعملون في نفس الآن لصالح المجتمع الذي يعيشون فيه بشكل شمولي أحياناً ، ولا شمولي في كثير من الحالات .. فالفرد والفرد وحده يعتبر قطب الرأى في

المذهب الفردى ، فهو الذى يكيف مصالحه الاقتصادية ومشروعاته وممتلكاته بالطريقة التى يرتضيها . أما عن الدولة فوقفها فى هذا النظام لا يبدو أن يصحكون موقف المراقب والملاحظ ، فدورها يقتصر على الإشراف من بعيد ، دون أن تتدخل فى حرية الأفراد . وفى مقابل هذه الحرية الواسعة التى يمنحها المذهب الفردى للأفراد ، يلتقى على كاهلهم ثيمات ثقالا . فالفرد يتحمل نتيجة تصرفاته كاملة ، فكذا أنه يكيف مشروعاته بالطريقة التى تحلو له كذلك يتحمل مسؤولية هذا التصرف تحملا تاما . ذلك أن من المبادئ الرئيسية التى يقوم عليها المذهب الفردى المنافسة الحرة بين الأفراد . إذ كل يريد أن يصل إلى الحصول على أكبر مكسب يستطيع الوصول إليه ، وهو فى سبيل ذلك يبذل كل جهد مستطاع للتغلب على الأفراد الآخرين الذين ينافسونه . فثلا فى مجال الصناعة يحاول كل منتج أن يقلل من نفقات إنتاجه ، مع تحسين هذا الإنتاج من الناحية النوعية ، مستهدفا من وراء ذلك منافسة المنتجين الآخرين والتغلب عليهم ، بل وإبادةم نهائيا من السوق . ويرى أصحاب المذهب الفردى أن القوانين الطبيعية التى تسود المجتمع الإنسانى وحدها كفيلة بتنظيم العلاقة بين الأفراد بدون حاجة إلى تدخل أو تنظيم من جانب السلطات الحاكمة ، فقانون العرض والطلب ينظم مثلا العلاقة بين البائع والمشتري ويحدد الأسعار ، فالسوق حسرة وكل من البائع والمشتري مسير وفق منفعة الشخصية . وعلى ذلك إذا زادت الكميات المروضة للبيع على الكميات المطلوبة للشراء فإن السعر يميل إلى الانخفاض ، وبالعكس إذا قلت الكميات المروضة عن الكميات المطلوبة فإن السعر يميل إلى الارتفاع . ولكى نفهم هذا القانون الهام الذى يحدد العلاقة الاقتصادية بين الأفراد تحت ظل المذهب الفردى ، يجب أن نعرف أن كل مشتر له ميزانية غلصة لا يستطيع أن يتمدها ، فإذا وجد السعر ملامما لميزانيته تقدم للشراء وإلا انسحب من السوق ،

ولنفرض أن الكميات المطلوبة في سوق ما أقل من الكميات المروضة فإن سعر السلعة سيميل إلى الانخفاض ، ولكنه كلما انخفض سيسمح بإدخال مشترين آخرين في السوق كانت ميزانياتهم لا تسمح لهم بالشراء ، ويظل السعر في انخفاض مستمر إلى أن يقف عند نقطة معينة ، وهي النقطة التي تصبح فيها الكميات المطلوبة أكثر من الكميات المروضة ، حيث يبدأ السعر في الارتفاع ، وهو في اتجاهه للارتفاع لن يرتفع إلى ما لا نهاية . ذلك أن السعر كلما ارتفع يؤدي إلى انسحاب طبقات من المشترين من السوق ، وهم المشترين الذين لم تمد ميزانياتهم تسمح لهم بالتقدم للشراء ، فالسعر يظل إذن في إرتفاعه حتى يصل إلى نقطة تصبح فيها الكميات المطلوبة أقل من الكميات المروضة فيستأنف انخفاضه من جديد . . . . وهكذا ينخفض السعر ويرتفع بشكل آلي ميكانيكي ، وتتحدد الكميات التي تباع وتشترى بنفس النمط وبدون تدخل من جانب السلطات الحاكمة . كما يحاول كل فرد بذل جهوده في زراعته وتجارته وصناعته ، لأن نتيجة جهوده ستكون له هو لا لآخرين ، ولأن على نتيجة هذه الجهود يتوقف دخله أو أجره ، وتتحدد مقدار ثروته ومركزه الاجتماعي ، بل والطبقة الاجتماعية التي يضع نفسه فيها ضمناً ، وكل ذلك مرتبط بأوثق ارتباط بمواهبه الجسمية والعقلية والجهود التي يبذلها . فالكسالى فيه يضيعون تحت أقدام الجادين العاملين ، والأغبياء وغير المنسكين والمجربين ينزلون إلى أسفل السلم الاجتماعي بينما يصعد الأكفيا والمجربون وذوو الحنكة إلى درجاته العليا . ذلك أن توزيع الثروة سيتم بشكل طبيعي تلقائى ووفق القوانين الطبيعية التي تسود المجتمع وأهمها قانون المرض والطلب الذي أشرنا إليه ، وكل بحسب مجهوده ، فالعامل يحصل على أجره والموظف على مرتبه وصاحب العمل على أرباحه والممول أو صاحب المال على فائدته . . . . كل حسب مواهبه وجهوده . ولذلك يؤدي هذا المذهب إلى فوارق اجتماعية



شاشمة بين الأفراد ، فنجد أصحاب الإقطاعيات الكبرى وأصحاب المصانع الفخمة الذين تبلغ رؤوس أموالهم عشرات الملايين من الجنيهات ، بجانب صغار المزارعين والصناع والتجار ، بل ومن لا يمتلكون قوت يومهم ويقطعون الطرقات ليلاً ونهاراً رواحاً وجبة مستجدين المارة والمحسنين .

والمذهب الفردى هو المذهب الذى يمتنقه أصحاب المذهب الرأسمالى الذى كان نتيجة طبيعية للتطور الاقتصادى الحديث إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كما أشرنا إلى ذلك ، ولتحول الاقتصاد من الطور الحرفى إلى طور استخدام الآلات الميكانيكية الضخمة ، ولانتقال الاقتصاد من المرحلة المدنية والقومية إلى المرحلة الدولية وما استلزمه هذا التطور من رؤوس أموال ضخمة للإتفاق على العمليات الإنتاجية لتنفيذ الأسواق الدولية التى لم يعد النظام الحرفى بقادر على مواجهة أعبائها ، وما أدى إليه ذلك من إنشاء الشركات المساهمة الضخمة التى يسهم فى إنشائها آلاف بل ملايين من الأفراد والهيئات والجماعات ؛ فالشركات المساهمة واتحاداتها هى من إحدى سمات النظام الرأسمالى الفردى . فالنظام الرأسمالى قد قام أولاً على المبادئ الفردية التى شرحناها وإن قد كان عدل من غلواء بعض هذه المبادئ كما سنرى إبان القرنين التاسع عشر والعشرين تحت وطأة المذاهب الاشتراكية . ولقد ظل المذهب الفردى أساساً للاقتصاد والملكية فى معظم الدول فى القرن التاسع عشر وفى خلال الثلث الأول من القرن العشرين حتى اكتسحت الاشتراكية عبادتها كثيراً من الدول .

## ٢ — المذهب الاشتراكية

فى وجه هذه المبادئ قامت الاشتراكية بمذاهبها المختلفة . والمبادئ الاشتراكية كما رأينا قديمة ، فقد رأينا كيف أتى سياسيون وفلاسفة فى المجتمعات

اليونانية والرومانية القديمة بنادون بهذه البادئ . أى أن البادئ الاشتراكية قد وجدت قبل نشأة علم الاقتصاد فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . غير أن هذه البادئ لم تتخذ الصبغة العملية السليمة ولم تظهر أهميتها فى العالم الاقتصادى إلا فى العصر الحديث وذلك بفضل الحركة الصناعية الحديثة وبفضل التقدم فى مجال البحوث الاقتصادية التى اتخذت الصفة العملية الصحيحة منذ أن نشأت الدراسات الاقتصادية . وترى المذاهب الاشتراكية المذهب الرأسمالى الفردى بأن ثمة عيوباً لا علاج لها تمتور البادئ التى يقوم عليها ، فهو يؤدى إلى المغالسة والصراع بين الأفراد ، إذ كل فرد يحاول فى منافسته للآخرين فى الميدان الاقتصادى أن يقضى على الآخرين ، وعلى ذلك فهو يخلق من أفراد الإنسانية ذئاباً بشرية يريد كل أن يفترس زميله وهو يفترس الجشع فى نفوس الأفراد ، مما يؤدى فى النهاية إلى القضاء على المثل الإنسانية الأخلاقية . والمذهب الفردى يوقع الإنسانية فى مأزق اقتصادية ، وهى تلك الأزمات الدورية التى تحدث نتيجة زيادة الإنتاج أو لضعف الاستهلاك أو لغيرهما من الأسباب الأخرى التى تتصل اتصالاً مباشراً بالأسس التى يقوم عليها النظام نفسه والتى لا يمكن التخلص منها إلا بتغيير النظام الفردى الرأسمالى . ذلك أن هذه الأزمات كما رأينا تؤدى إلى انتشار التمثل والفقر والحرمان ، وهى تهدد المجتمعات الرأسمالية باستمرار ومن ثم تحول بينها وبين الاستقرار والطمأنينة اللذين لآية حياة إجتماعية يضمن فيها الفرد لنفسه ولأولاده معيشة مطمئن إليها ، ومن ثم يؤدى النظام الرأسمالى إلى تكوين مجتمعات قلقة حائرة .

ويضيف أصحاب المذهب الاشتراكية أن المذهب الفردى يؤدى إلى وجود فوارق شاسعة بين الأفراد إن من حيث الثروات الاقتصادية وإن من حيث المراكز الاجتماعية ، مما يؤدى بدوره إلى تكوين طبقات تتناضل وتتصارح ، فضلال

الطبقات أو تصارعها هو من أظهر السمات التي يقسم بها النظام الفردي الرأسمالي وهو نضال يؤدي إلى انتشار الثورات والفوضى الاجتماعية وإلى سيادة الحقد والبغضاء في نفوس الأفراد . ثم إن الذهب الفردي يترك عمالا كبيرا للصدفة . أو الحظ لكي تلعب دورها في العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد . فهذا تاجر صرخته المنافسة وذلك صناعي قضت الأزمة الاقتصادية على كل أمل له في النجاح وهؤلاء أفراد وورثوا عن أقربائهم ثروات هريضة لم يتكبدوا في الحصول عليها أى مجهود .... فالرأسمالية تؤدي إلى الظلم الاجتماعي بين الأفراد . ثم إن المساواة والحرية اللتين يدعى إليهما الذهب الرأسمالي غير موجودين ، لأن الأفراد مختلفون في صفاتهم الحسية وميزاتهم العقلية ، فمنهم الضعيف والقوى والماجرز والسليم والفني والذكى ، فهم إذن يحكم طبيعتهم غير متساوين ، ولذلك كان حقاً على الدولة أن تتدخل لكي تموض عجز الماجرزين وضمف الضعفاء ... ، وعلى ذلك فالذهب الرأسمالي — فيما يرى الاشتراكيون — إذ يدعى أنه يقوم على المساواة والحرية ، إنما يسوى بين الأفراد في أمورهم أبعد ما يكونون من أن يتساووا فيها .

ولاشك أن كل المصائب التي يجربها النظام الرأسمالي الفردي ترجع أولاً باقات إلى الملكية الفردية ، ولذلك ينادى الاشتراكيون بإلغاء هذه الملكية أو على الأقل بالحد من غلواتها وتهييدها بقيود والتزامات ثقيلة ، لأن الملكية الفردية تؤدي إلى أن يضحي الأفراد بالصالح العام في سبيل الصالح الفردي الخاص ، وهي التي تؤدي إلى المنافسة والصراع والفوارق الطبقة والأزمات .... بالاختصار هي أساس كل ماأشرنا إليه على لسان الاشتراكية من شروط تنتاب المجتمعات الرأسمالية . وإذا كان الذهب الفردي الرأسمالي يحمل من الفرد مركز النشاط الاقتصادى فيعطى له حرية العمل والتصرف في الميدان الاقتصادى ، ويلقى عليه في مقابل ذلك كل التبعات التي تنتج من تصرفاته ، فإن للذهاب الاشتراكية بالمعكس تجعل من المجتمع

كسكل المركز الرئيسى للنشاط وتنفي الفرد من كل مسئولية ، فالأفراد في ظلها أشبه  
شئ بآلات تتحرك لتنفيذ أوامر ولتتصرف وفق برامج عليها أن تنفذها .  
فالاشتراكية تسلب الفرد الحرية والمسئولية لكي تلقى بها على طاق المجتمع نفسه .  
ومن هنا أتى اللفظان اللذان يدلان على الفردية والاشتراكية في اللغات الأجنبية  
Socialism ، Individualism لأن أحدهما يخاطب الأفراد والآخر يخاطب الجماعة  
ككل ، الأول يعتمد على الفرد بماله من نوازع نفسية خاصة والثاني يعتمد  
على الجماعة بوسفها كلابعدا منفصلا عن الأفراد الذين تتكون منهم ، الأول ينادى  
بالحرية الفردية والملكية الفردية والثاني ينقل هذه الحرية إلى المجتمع وينادى  
بالملكية الجمية السككية ، والأول يدعو إلى المنفعة الخاصة والصالح الخاص ويرى  
هذا الصالح الخاص إذ يحققه الفرد لنفسه إنما يخدم بذلك الصالح العام ويحققه شعر  
بذلك أم لم يشعر ، أراد أم لم يرده ، والثاني يدعو إلى الصالح العام وفناء الصالح  
الشخصية الفردية في هذا الصالح الجمى ويرى في هذه تحقيقاً للرفاهية الاجتماعية  
والعدل الاجتماعى ، كما يعتقد أن تحقق الصالح العام إنما يؤدى إلى تحقيق الصالح الفردية .

تلك هي أمم البادى التى تقوم عليها الاشتراكية . ولكن هذه البادى  
في تحقيقها تحتاج إلى جيش جرار من الموظفين مهمتهم الإحصاء والتقدير ، فهم  
يمينون مقدار الكميات التى يجب إنتاجها والكميات التى يجب ألا يتعداها  
الاستهلاك ، كما أن الدولة تقوم بتحديد أسعار السلع كلها ، ولا يوجد في هذه الحالة  
أسواق بالمعنى الذى نفهمه ، لأن الكميات التى يتم إنتاجها توزع على الأفراد وفق  
لوازمهم للمعيشة أو وفق حالتهم المائتية ، وقائض الإنتاج تتصرف فيه الدولة  
في الأسواق الخارجية . فالدولة هي الشخص الوحيد الذى يستطيع أن يصدر  
أد يستورد والذى يستطيع عقد صفقات تجارية مع الدول الأخرى . وذلك طبعاً  
يضاد الرأسمالية على خط مستقيم لأن التجارة الداخلية والخارجية في ظل النظام

الفردى موكولة للأفراد . أما في ظل النظام الاشتراكي فالتجارة الداخلية والأسواق الداخلية منمنمة تقريباً ولا وجود لها ، أما التجارة الخارجية فهي من اختصاص الدولة وحدها دون الأفراد .

وإذا كانت هذه هي الخطوط الرئيسية للنظم الاشتراكية فإنها تختلف فيما بينها اختلافات عميقة أحياناً في التفاصيل . ونستطيع أن نميز بينها النظم الآتية :

١ - الاشتراكية اليسارية أو المالية أو الشيوعية : وهي تقوم على إلغاء الملكية الفردية لإلغاء تماماً وعلى وضع الثروات كلها بجميع أنواعها أو سورها في يد المجتمع أو الدولة . أما عن التوزيع ، فإن كل شخص يأخذ من هذه الثروات تبعا لحاجاته ومطالبه . وهي تفترض إذن مجتمعا يختلف عن مجتمعاتنا كل الاختلاف ، مجتمعا لا أسما فيه ولا تجارة ولا نقود ، لأن النقود ليست إلا وسيطا لتبادل السلع بين الناس فإذا اتفق التبادل أو اختفت الماملات التجارية لم يعد ثمة حاجة للنقود . والشيوعية نفسها تنقسم إلى نوعين : ١ - الشيوعية الحرة أو الفوضوية ، وهي تفترض مجتمعا لا يسوده أى نوع من أنواع التنظيم الاجتماعى ، دعوها الرئيسية إلغاء الدولة ومنح الأفراد حرية شبه مطلقة ، فهي تنتسب للاشتراكية من حيث مناداتها بإلغاء الملكية الفردية ، وتقرب من المذهب الفردى من حيث مناداتها بحرية الأفراد . فالأفراد يعملون سويا ويضمون إنتاجهم تحت تصرف الجميع « لكن يأخذ كل شخص من كومة المنتجات بحسب احتياجاته » . وكل فرد يقدر بنفسه المقدار الذى يحتاج إليه بدون تدخل لأى سلطة من السلطات . وهذا المذهب مذهب خيالى بحت ، لا يمكن تطبيقه في الحياة العملية بأية حال من الأحوال .

وقد كان بعض القائلين به يعتقدون أن إحلال الآلات عمل العمال في المصانع سيؤدى إلى وفرة الإنتاج بشكل يفوق مطالب الأفراد ، وعلى ذلك سيستطيع كل فرد أن يأخذ كفايته منه بدون أن ينتهى . كما أن هذا المذهب يفترض وجود مستوى

عال من الأخلاق في الإنسان ، لأن كل فرد سيقدر بأمانة مطالبه ويأخذ من « الحكومة العامة » بلا زيادة ولا قصان تاركا الباقي لزملائه الآخرين ، وذلك بدون تدخل لأية سلطة من السلطات لأن ضمائر الأفراد ستنظم هذه المسألة بلا ضغط ولا إكراه ، وستؤدي إلى قيام التعاون والمساعدة المتبادلة فيما بينهم . وواضح أن هذه المبادئ لا تصلح للمجتمع الإنساني . فهي في الواقع تفترض أفراداً ذوي نفسية وأخلاقية مألوفتين ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن في المجتمعات الإنسانية .

٢ — الشيوعية المنظمة ، ونجد أن التوزيع يتم فيها عن طريق سلطة عليا ، هي سلطة الدولة . فالدولة هي التي تقوم بإحصائيات واسعة النطاق ، لتتصرف بها على حاجات الأفراد ، وتقدر كميات الإنتاج تبعاً لذلك ، وتقوم هي بالتوزيع ، وعلى ذلك فيوجد تبادل تجاري بين الأفراد ، والأفراد يعملون كلهم لحساب الدولة فهم جميعاً موظفون أو عمال يعملون لحساب الدولة التي تستولى على الإنتاج وتوزعه فيما بعد .

ب — الاشتراكية الماركسية أو المعتدلة أو الجمعية ، وهي تقتصر فقط على تأمين وسائل الإنتاج ، أي المصانع والمزارع ورؤوس الأموال والمواد اللازمة للإنتاج ، أما ما عدا ذلك فيستطيع الأفراد امتلاكه امتلاكاً فردياً . أما عن التوزيع فهي تقدر ما يمنح للفرد بحسب عمله ، فهي تتخذ أساساً للتوزيع المبدأ القائل « لكل فرد بحسب عمله » وتقدر قيمة السلة بحسب الزمن أو عدد الساعات التي استلزمها إنتاجها . ولقد جرب الاشتراكي الأنجليزى روبرت أوين R. Owen فافتتح محلات وضع فيها كثيراً من السلع التي سعر أثمانها وقفا لعدد الساعات التي استلزمها إنتاجها ، وكانت هذه المحلات تبادل هذه السلع بسلع أخرى يقوم تسعيرها على نفس الأساس ، أي على أساس عدد الساعات التي قضيت في إنتاجها وقد بادت هذه التجربة بالفشل ، لأن الأفراد سرعان ما معدوا إلى الاستيلاء على السلع التي لها قيمة عديم ، أي التي تنفعهم ومبادلتها بأخرى لا قيمة حقيقية لها

بالرقم من عدد الساعات الضخمة الذي استلزمه انتاجها ، وأخيراً لم يبق في هذه الحانات إلا السلع لا قيمة عملية لها . فتقدير القيمة على أساس زمن الإنتاج والمجهود المبذول فيه تقدير خاطئ . إذ يجب إدخال فكرة منفعة السلعة عند المستهلكين عند تسمير قيمتها . ح - الاشتراكية القومية : وهي تقتصر على إلغاء الملكية الفردية بالنسبة للثروة المقاربة فقط أى الأراضي والمنازل .

### ٣ - المواقف المتوسطة :

لا شك أن لكل من المذهبين القومى المتطرف والاشتراكي المتألى محاسن ومساوى ، ولا شك أن تطبيق هذين المذهبين كما أتيا على لسان الفلاسفة وعلماء الاقتصاد أدى إلى حقيقة لا شك فيها وهو أن القهاب مع كل من هذين المذهبين إلى نهايته مستحيل ، إذ لا يمكن أن يسير مجتمع من المجتمعات على النظام الفردى المحض بلا تدخل من جانب الدولة على الأقل في بعض الأحيان ، فالدولة لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين تاركة الأفراد يتصارعون ويتنافسون بطرق شتى ، وتزداد الفوارق بينهم . لذلك نجد أن الدولة في ظل النظام الرأسمالى تضطر إلى التدخل في أحيان كثيرة بسبب ما يجره هذا النظام من مساوى . فهي تتمد مثلاً إلى تحديد لحدال المنافسة . فهناك منافسة مشروعة تبيحها ومنافسة غير مشروعة تحرمها وتناقب من بلجأ إليها . وهي تتدخل عند حدوث الأزمات الاقتصادية لكي تخفف من وطأة الكوارث التى تحمل بالأفراد . ففي أزمة سنة ١٩٢٩ مثلاً تدخلت الدولة في فرنسا وإنجلترا وأمريكا بوسائل شتى لكي تحول بين البيوتات المألبة والتجارية وبين الإفلاس . وذلك مثل مد أمد الديون التى على هذه البيوتات وتأجيلها أو إقراض بعض أصحاب الأموال قروضاً لأجل معينة ، وفي الوقت نفسه رعت برنامج ضخيم للمساعدات الاجتماعية لكي تخفف من وطأة التعطل ... الخ .

ومن جهة أخرى نجد أن النظام الاشتراكي المتطرف قد فشل هو الآخر، فلقد أدى إلى نقص الإنتاج في روسيا عندما أخذت به بعد قيام الثورة الروسية سنة ١٩١٧ وذلك لانعدام المصلحة الشخصية والدافع الشخصي في الإنتاج ، كما أدى إلى غوضى اضطرت للشرع الروسى إلى التراجع وإلى الاعتراف بالملكية الفردية في أحوال كثيرة . فالقانون المدنى السوفيتى يترف بالملكية الفردية مضطراً وذلك في بعض المسائل التى لا تحتمل بطبيعتها أن يشارك الفرد فيها أفراد آخرون ، وذلك مثلاً كاللباس والمصروفات والسكن الذى يسكنه الفرد هو وأسرته وما يتعلق به من أثاث ورياض ، بل قد اضطرت إلى الاعتراف ببعض الملكيات الخاصة في المجالين الزراعى والصناعى . كل ذلك أدى إلى أن تملك الدول الجديدة سياسات مختلطة متوسطة بين المفهين الرأسمالى والاشتراكي المثلل نعملها فيما على :

١- فى الدول الرأسمالية مثل انجلترا وفرنسا وأمريكا : نشأ إبان القرنين التاسع عشر والعشرين تشريع اجتماعى كامل للعمل يسلح العامل بشهادات ضد صاحب العمل ويمن شروطاً محددة ينفذها صاحب العمل ، لكي يضمن العامل لنفسه حياة هائلة مستقرة ، وذلك كتحديد عدد الساعات اليومية التى يشتغلها العامل والمطلات الأسبوعية والسنوية والمكافآت وإنشاء نظم التأمين والضمان الاجتماعيين كما اعترفت التشريعات بالقابات المالية كهيئات مشروعة للدفاع عن مصالح العمال المادية والأدبية والفنية . بل ذهبت بعض هذه التشريعات إلى إشراك العمال في نسبة من أرباح صاحب العمل وذلك لتحسين نفسية العامل من جهة وحفزها على بذل أكبر قسط من مجهوده في العمل وإتقانه . فلم يعد صاحب العمل الآن حراً في فرض أجور العمال أو تحديد شروط العمل وظروفه ، أو في رسم الشروط الاجتماعية التى ينفذها لرعاية عماله ، بل هو خاضع في ذلك لشبكة من القوانين واللوائح التى هو ملزم بتنفيذها بكل دقة . ومن ناحية أخرى تجلّت بعضه



الدول لكي يتفق خطر المذهب الفردي الرأسمالي وما يؤدي إليه من فوارق اقتصادية واجتماعية إلى السير على نظام الضرائب التصاعدية وذلك لكي تحد من تضخم رؤوس الأموال ، وهذه الضرائب ترتفع نسبتها كلما ارتفع الدخل حتى إنها تبلغ أحياناً ٧٠ بل ٨٠ في المائة . كما لجأت هذه الدول في ظروف كثيرة إلى سياسة التأميم ، وذلك كصناعة الدخان في فرنسا مثلاً ، أو كتأميم صناعات الحديد والنفط والنقل في إنجلترا تحت حكم الحزب العمالي ، وهذا بجانب توزيع المياه والكهرباء واستغلال السكك الحديدية ووسائل البرق والتليفونات والإذاعة . . . الخ التي مؤمنة في معظم الدول وتقوم باستغلالها إما الدولة مباشرة أو المديرية ، والمجالس البلدية والقروية التي تنوب عن الدولة . ثم يجب ملاحظة ما قامت به هذه الدول ولا سيما منذ الحرب العالمية الأخيرة من إنشاء مشروعات كاملة للتأمين الاجتماعي الشامل التي يعطى كل أفراد المجتمع ويؤمنهم ضد أخطار الحياة الخمسة الرئيسية وهي الوفاة والمرض والمعجز والشيخوخة والتعطّل . . . وأخيراً نلاحظ ما قامت به بعض الدول كصربيا بعد الثورة وبعض دول أمريكا اللاتينية واسبانيا ورومانيا من توزيع للملكية الزراعية تارة أو وضع حد أعلى للملكيات الزراعية تارة أخرى . . . الخ

(ب) أما في الدول الاشتراكية فيمكن أن نبين أن روسيا قد اضطرت إلى التدخل عن كثير من المبادئ التي قامت الثورة الروسية من أجل تحقيقها ولا سيما في باب الملكيات الفردية أو الخاصة وعدم الاعتراف بها . في سنة ١٩٣٧ مثلاً نجد أن ٨٥٪ من الانتاج الصناعي ينتمي إلى المشروعات التي تشرف عليها الدولة . ولكن هذا يدل على أن الباقي وقدره ١٥٪ ينتمي إلى مشروعات تنتمي لهيئات وأفراد . وبعد أن كانت الدول تقوم بنفسها بالتوزيع غداة قيام الثورة إلا أنها اعترفت بعد ذلك لبعض الأفراد والهيئات الخاصة بهذا الحق وفق

شروط خاصة ، أما عن الإنتاج الزراعى فإن ثلثيه يأتيان من مشروعات حكومية وثلث الآخر ينتمى للأفراد الذين يستغلون مشروعاتهم بنفس الأسلوب الذى يسير عليه الأفراد فى الدول الرأسمالية . ففى سنة ١٩٣٧ كانت الدولة الروسية تمتلك أربعة آلاف مزرعة ، تستخدم فيها حوالى مليونى فاعل ، وهذه المساحة تمثل فقط ٨٪ من مساحة الأراضي الزراعية الروسية . أما عن المساحة الباقية فهى فى يد أفراد أو جماعات خاصة تستغل لحسابها الخاص بشكل يقترب كثيراً أو قليلاً من النظم المطبقة فى الدول الأخرى . أما فى مجال التبادل التجارى فإن روسيا قد بدأت تطبيق غداة الثورة نظرية كارل ماركس فى تسمير الأشياء وفقاً لمدد الساعات التى يستلزمها إنتاجها ، ثم اضطرت إلى المدول من هذا الببدأ وأصبح لديها نظام قسدى يقوم على قس الأسس التى يقوم عليها فى الدول الأخرى ، ثم سارت طبعاً على نظام الأسعار ولكن الأسعار لا تخضع لنظام العرض والطلب بل الدولة تحدد الأسعار ، ولكنها مع ذلك تدخل فى اعتبارها عند تحديد الأسعار قيمة تكاليف الإنتاج من ناحية ودرجة الإقبال عليها من ناحية أخرى ، وهو ما يقرها كثيراً من النظم المتبعة فى الدول الأخرى . كل ذلك يبين لنا إلى أى حد تقتارب الدول شيئاً فشيئاً من بعضها بعض فى مجال الملكية ، فهى تحاول أن تأخذ من كل من المذهبين الفردى والاشتراكي محاسنه وتتق مساوئه ، وسيأتى يوم قريب — فيما يرى بعض علماء الاقتصاد — نجد فيه الدول المختلفة على اختلاف مشاربها وفلسقاتها السياسية والاقتصادية وقد اتخذت لها طريقاً واحداً ، هو الحد الوسيط بين الفردية المفرطة والاشتراكية المثالية .

## مراجع هذا الفصل

1. Gide et Rist : Histoire des Doctrines Economiques.
2. Gide : Principes d'Economie politique, Paris 1905, 9e édit.
3. T. Thomas : Economics, London 1934.
4. B. Laverne : Les Régies Coopératives, Paris 1926.
5. A. Lowie : Economics and Sociology, London 1935.
6. J. S. Alanne : Fundamentals of Consumers Coopération, 1946.
7. B. V. Landis : Cooperative Economy, 1943.
8. L. Baudin : Manuel d'Economie Politique Paris 1946.
9. T.A. Hobban : Property and Imperproperty, 1932.
10. C. D. Burns : Industry and Civilisation, London 1925.

## (إستدراك)

| ( الصواب )             | ( سطر ) | ( صفحة ) |
|------------------------|---------|----------|
| تولعه ورايه            | ١٥      | ١٥       |
| والرومانية التي تحتل   | الأخير  | ١٥       |
| قررت شراءهم لهذا الجرم | ١١      | ٦٠       |
| وعلى من يدلله          | ١٣      | ٨١       |
| الفكرى والمخلق         | ٢       | ٩٥       |
| بالنسبة لدينيهم        | ٥       | ١٠٣      |
| من أهمها أن تكون       | ٥       | ١٢٠      |
| وفي سطور أخرى          | ٦       | ١٥١      |
| تصير رقية من قبل       | ١٣      | ١٦٧      |

## ( فهرس )

### (الموضوع) (الصفحة)

بمجل القصص ( بقلم الأستاذ الدكتور على  
عبد الواحد وافي )

|         |  |
|---------|--|
| ١٦ - ١  | أصل الملكية .....  |
| ٢ ، ١   | وسائل التملك .....   |
| ٣ ، ٢   | الملكية الفردية والملكية الجماعية .....                    |
| ٣       | الأشياء التي يصح تملكها .....                              |
| ٤ ، ٤   | الأهمية النسبية للممتلكات .....                            |
| ٦ ، ٥   | الأشخاص الحقيقيون والمنويون الذين يصح لهم التملك ... ٦ - ٩ |
| ٩ - ١٣  | حقوق المالك .....  |
| ١٤      | حماية الملكية .....  |
| ١٦ ، ١٥ | موضوع الكتاب وأغراضه .....                                 |

### الفصل الأول : الملكية عند البدائيين

( بقلم الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي )

|         |  |
|---------|--|
| ١٨ ، ١٧ | تعريف الشعوب البدائية .....                |
| ١٨      | عقائد البدائيين : الديانة التوتمية .....   |
| ٢٠ ، ١٩ | التقسيم الاجتماعي في الشعوب البدائية ..... |
| ٢٢ - ٢٠ | الملكية الجماعية عند البدائيين .....       |

| (الموضوع)   | (الصفحة) |
|---|----------|
| مظاهر الملكية الفردية عند البدائيين .....                   | ٢٢ ، ٢٣  |
| المذاهب الاقتصادية الحديثة والملكية عند البدائيين .....     | ٢٣ - ٢٦  |
| انتقال الملكية في الشعوب البدائية .....                     | ٢٦ - ٢٤  |
| حماية الملكية عند البدائيين .....                           | ٣٥ - ٣٧  |
| <b>الفصل الثاني: الملكية عند قدامى الإسرائيليين ٣٨ - ٦٥</b> |          |
| <b>( بقلم الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي )</b>         |          |
| الإسرائيليون في مصر .....                                   | ٣٨ - ٤٠  |
| الإسرائيليون بعد خروجهم من مصر وقبل استقرارهم               |          |
| في أرض كنعان .....  | ٤٠ - ٤٤  |
| الإسرائيليون بعد استقرارهم في أرض كنعان: .....              | ٤٤       |
| ملكية الأراضي .....   | ٤٥ - ٤٩  |
| ملكية الرقيق .....  | ٤٩ - ٥٦  |
| ملكية الأنعام .....   | ٥٦ ، ٥٧  |
| ملكية العقول والنقود .....                                  | ٥٧ - ٥٩  |
| حماية الملكية عند بني إسرائيل .....                         | ٥٩ ، ٦٠  |
| إصباح الفروق بين الطبقات والأفراد نتيجة لاختلاف             |          |
| الملكيات .....  | ٦٠ - ٦٢  |
| محاولات لتحقيق العدالة الاجتماعية وتضييق الفروق بين         |          |
| الطبقات .....   | ٦٢ - ٦٤  |
| إصلاحات شيوعية في إسرائيل: الحسديون .....                   | ٦٤ ، ٦٥  |

(الموضوع) (الصفحة)  
الفصل الثالث : الملكية عند قدامى اليونان ٦٦ - ٩٧  
( بقلم الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي )

- نشأة اليونان واختلاف نظمهم باختلاف قبائلهم ..... ٦٦ ، ٦٧  
ملكية الأرض عند قدامى اليونان ..... ٦٧ - ٧١  
ملكية الرقيق عند قدامى اليونان ..... ٧١ - ٨٢  
ملكية الأنعام عند قدامى اليونان ..... ٨٢ ، ٨٣  
ملكية النقود والنقود من الجهاد ..... ٨٣ - ٨٧  
حماية الملكية عند اليونان ..... ٨٧ - ٨٩  
إتساع الفروق بين الطبقات والأفراد نتيجة لاختلاف  
الملكيات ..... ٨٩ - ٩٢  
إنجازات شيوعية عند قدامى اليونان : نظم ليكوغورس  
وأحلام أفلاطون ..... ٩٢ - ٩٧

الفصل الرابع : الملكية عند الرومان ٩٨ - ١١٤  
( بقلم الدكتور حسن شحاته سعفان )

- ١ - المصور السحيقة ..... ٩٨ ، ٩٩  
٢ - ملكية الأرقاء ..... ٩٩ - ١٠٢  
٣ - مصادر الرق ..... ١٠٢ ، ١٠٣  
٤ - وسائل اكتساب الملكية ..... ١٠٣ - ١٠٥  
٥ - الملكية الفردية والإقطاعيات الزراعية ..... ١٠٦ - ١١٠

(الموضوع) (الصفحة)

- ٦ - حق الدائن على مدينته ..... ١١٠ ، ١١١  
٧ - الرأسمالية الرومانية ..... ١١١ ، ١١٢  
٨ - جهود البيزنطيين لتحسين الحال ..... ١١٣ ، ١١٤

الفصل الخامس : الملكية في الإسلام ١١٥ - ١٧٠

(بقلم الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي)

- أنواع الملكية في الإسلام ..... ١١٥ ، ١١٦  
الأشياء التي يجوز تملكها ..... ١١٦ ، ١١٧  
موقف الإسلام من الرق وملكية الرقيق في الإسلام ..... ١١٧ - ١٢٨  
مصادر الملكية وواجباتها في الإسلام ..... ١٢٩ - ١٤٧  
حقوق الملكية في الإسلام ..... ١٤٧ - ١٥٥  
حماية الإسلام للملكية ..... ١٥٥ - ١٥٧  
اقتراكية الإسلام ..... ٢٥٧ - ١٦٥  
اتساع الفروق في الثروات ..... ١٦٥ - ١٦٨  
زعماء اشتراكية متطرفة في الإسلام: أبوذر الغفاري ..... ١٦٨ - ١٧٠

الفصل السادس : الملكية في العصور الوسطى

الأوروية ١٧١ - ١٨٣

(بقلم الدكتور حسن شحاته سبغان)

- ١ - أسل نظام فئيد الأرض ..... ١٧١ - ١٧٤  
٢ - موقف الكنيسة من نظام الرق والعبيد ..... ١٧٤ ، ١٧٥

| (الموضوع)                                      | (الصفحة)  |
|--|-----------|
| ٣ - التوايح .....                              | ١٧٥ - ١٧٧ |
| ٤ - عدم التصرف في الملكية العقارية .....       | ١٧٧ - ١٧٨ |
| ٥ - المجموعات والصناعات .....                  | ١٧٨ - ١٨٠ |
| ٦ - التجارة في المجتمعات الإقطاعية .....       | ١٨٠ - ١٨٢ |
| ٧ - الكنيسة وموقفها من الإقطاع .....           | ١٨٢ ، ١٨٣ |
| الفصل السابع : اتجاهات الملكية في العصر الحديث |           |
| ( بقلم الدكتور حسن شحاته سعيان )               | ١٨٤ - ١٩٦ |
| ١ - المذهب الفردي .....                        | ١٨٤ - ١٨٧ |
| ٢ - المذاهب الاشتراكية .....                   | ١٨٧ - ١٩٣ |
| ٣ - المواقف المتوسطة .....                     | ١٩٣ - ١٩٦ |
| استدراك .....                                  | ١٩٧       |









